Distr.: General 12 April 2001

Arabic

Original: English



رسالة مؤرخة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ إلى رئيس مجلس الأمن من الأمن الأمن العام

أود أن أشير إلى البيان الرئاسي المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/20) الذي طلب إلي فيه مجلس الأمن إنشاء فريق من الخبراء يُعنى بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لفترة ستة أشهر، وطلب المجلس إلي أيضا أن يقدم فرق الخبراء، ما أن يتم إنشاؤه، إلى المجلس عن طريقي، تقريره النهائي عند انتهاء فترة ولايته.

وإلحاقًا برسالتي المؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١، أتشرف بأن أحيل إليكم تقرير الفريق، وأكون ممتنا لو تفضلتم بإحاطة أعضاء مجلس الأمن علما بهذا التقرير.

(توقيع) كوفي ع. عنان

تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانويي للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية

المحتويات

الصفحة	الفقر ات		
٤	Y & - 1	د - مقدمة	أو ل <u>ا</u>
٤	٨-٤	ألف – موجز	
O	17-9	باء - إطار المنهجية	
٧	7 2 - 1 7	جيم - استعراض عام	
٨	7 2-7 1	دال – معلومات أساسية	
٩	1.1-	ا – الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى	تانيا
٩	77-17	ألف - الهياكل الموجودة من قبل والتي سهلت الاستغلال غير المشروع	
١١	20-41	باء – النهب الواسع النطاق	
١٣	Y • - £ ٦	جيم – الاستغلال المنتظم والمتأصل	
۲.	۸٦- ٧ ١	دال – الهياكل الحالية للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية	
70	94-74	هاء – فرادی الجهات الفاعلة	
		واو - البيانات الاقتصادية: تأكيد الاستغلال غيير القيانوبي للمبوارد الطبيعية	
**	1.4-98	لجمهورية الكونغو الديمقراطية	
47	717-1.9	- الصلات القائمة بين استغلال الموارد الطبيعية واستمرار الصراع	ٹالثا
77	178-11.	ألف - الميزانيات مقارنة بالنفقات العسكرية	
٣٩	144-140	باء – تمويل الحرب	
٥.	1114	جيم - ملامح خاصة للصلة بين استغلال الموارد الطبيعية واستمرار النزاع	
٥٣	۲۱۲-۱	دال – میسترون أو متواطئون سلبیون؟	
٥٨	۲۱۸-۲۱۳	– الخلاصة والنتائج	رابعا

09	التوصيات ٢٤٢-٢١٩	خامسا –
		المرفقات
7 &	عينة للشركات التي تستورد المعادن من جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق رواندا	الأول –
٦٦	البلدان التي تمت زيارتها وممثلو الحكومات والمنظمات الذين أجريت مقابلات معهم .٠٠٠٠٠٠	
٧٩	المختصرات (لا ينطبق على النص العربي)	الثالث -

3

أولا - مقدمة

١ - طلب معلس الأمن في بيان رئيسه المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/20) إلى الأمين العام إنشاء فريق حبراء معني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية لفترة ستة أشهر لكي تضطلع بالولاية التالية:

- متابعة التقارير وجمع المعلومات عن كل أنشطة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الشروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها الأنشطة التي تنتهك سيادة ذلك البلد؛
- بحث وتحليل الصلات بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار الصراع؟
 - تقديم توصيات إلى محلس الأمن.

وفي رسالة موجهة إلى رئيس محلس الأمن مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (S/2000/796)، أبلغ الأمين العام رئيس محلس الأمن بأن يكون تكويس الفريق على النحو التالى:

للفريق)؛

السيد فرانسوا إكيكو (الكاميرون)؛

السيد مصطفى تال (السنغال)؛

السيد هنري مير (سويسرا)؛

السيد مل هولت (الولايات المتحدة الأمريكية).

وقدم المساعدة إلى الفريق مستشار تقني، وموظف معاون للشؤون السياسية، ومسؤول إداري وأمين للفريق.

ألف -- موجز

تتعرض الموارد المعدنية وموارد الغابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية للاستغلال غيير القانوني بمعدل يبعث على الانزعاج. وهناك مرحلتان يمكن تمييزهما في هذا الصدد، وهما: النهب على نطاق واسع والاستغلال المنظم والمتأصل للموارد الطبيعية.

النهب على نطاق واسع - خلال هذه المرحلة الأولى، قيامت قبوات الجيبوش التابعية لأوغنيدا وبورونيدي ورواندا ورعايا هذه البلدان بالاستيلاء على المخزونات من المعادن والبن والأخشاب والماشية والأموال التي كانت متاحة في المناطق التي غزهما قواهما، وتم نقلمها إلى تلك البلدان أو تصديرها إلى الأسواق الدولية.

الاستغلال المنظم والمتأصل - تطلبت هذه المرحلة تخطيطا وتنظيما. وقد انتعش الاستغلال المتأصل بسبب الهياكل التي كانت موجودة من قبل، والتي نشأت أثناء استيلاء تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو _ زائير على السلطة. وبمرور الوقت، تحسنت هذه الهياكل الموجودة أصلا، ونشأت شبكات جديدة لتوجيه الموارد المستخرجة. بيد أن الاستغلال المنظم لتلك الموارد استخدم السيدة صافيتو با - نداو (كوت ديفوار) (رئيسة نظم السيطرة القائمة التي أنشأها رواندا وأوغندا. وفي الحالتين، كانت عملية الاستغلال تتم في أغلب الأحيان على نحو يشكل انتهاكا لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والقوانين الوطنية، وأحيانا القوانين الدولية، مما أدى إلى نشوء أنشطة غير مشروعة. وتمثلت القوة المحركة لهذا الاستغلال المنظم والمتأصل في العناصر الفاعلة الرئيسية من الأفراد الذين كان من بينهم كبار قادة الجيوش ورجال الأعمال من ناحية، والهياكل الحكومية من ناحية أخرى.

٧ - وكانت نتائج الاستغلال غير المشروع ذات شقين: (أ) توفر موارد مالية ضخمة للجيش الوطني الرواندي،

والإثراء الشخصي لكبار القادة العسكريين في أوغندا؛ (ب) ظهور الشبكات غير القانونية التي يرأسها إما كبار الضباط العسكريين أو رجال الأعمال. ويشكل هذان العنصران أساس الصلة بين استغلال الموارد الطبيعية واستمرار الصراع. بيد أن هناك عوامل مساهمة أخرى من قبيل: الدور الذي تقوم به بعض الكيانات والمؤسسات، والسلوك الانتهازي لبعض الشركات الخاصة والأفراد ذوي النفوذ، يما في ذلك بعض الشخصيات من صانعي القرارات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي. ويتحمل بعض الزعماء في المنطقة مسؤولية مباشرة في هذا الصدد. ويخلص الفريق إلى وحوب الخاذ تدابير صارمة لوضع لهاية لدورة استغلال الموارد الطبيعية واستمرار الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

م وتدور توصيات الفريق حول ستة مواضيع عامة هي: (١) فرض جزاءات على البلدان والأفراد المشتركين في الأنشطة غير القانونية؛ (٢) اتخاذ تدابير وقائية لتجنب تكرار الحالة الراهنة؛ (٣) تقديم تعويضات لضحايا الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية؛ (٤) تصميم إطار عمل من أجل التعمير؛ (٥) تحسين الآليات الدولية والأنظمة التي تحكم استغلال بعض هذه الموارد الطبيعية؛ (٢) مسائل الأمن.

باء - إطار المنهجية

و المنهجية - بالنظر إلى طابع العمل والتعقيدات التي تتسم بها المسائل المطروحة، كان من الضروري وضع منهجية تتيح المرونة في جمع البيانات لغرض الانتهاء من هذا المشروع. ولذلك فقد استخدم الفريق ما يلي:

(أ) جمع البيانات الرئيسية - الوثائق الرسمية من الموزارات وغيرها من المؤسسات، علاوة على المحاضر المسجلة للاجتماعات التي ضمت مختلف العناصر الفاعلة ذات الصلة؛

(ب) المصادر الثانوية – التقارير، وأعمال حلقات العمل، والمواد المنشورة وغير المنشورة؛

(ج) المقابلات - إجراء مقابلات مفتوحة منظمة وشبه منظمة، فضلا عن المقابلات الناشئة عن الإحالة من مختلف الشبكات.

١٠ وتم الحصول على كمية وفيرة من البيانات من ثلاثة مضادر أساسية هي:

(أ) البلدان والكيانات الأخرى التي تقوم بدور في الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي: أنغولا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وناميبيا، وروأندا، وأوغندا، وزمبابوي، والتجمع الكونغولي من أحل الديمقراطية (غوما)، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (جركة التحرير)؛

(ب) مصادر "الأطراف النالثة" مثل بلحيكا، والكاميرون، والصين، والدانمرك، وفرنسا، وألمانيا، وكينيا، وهولندا، وتترانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وسويسرا، ومختلف وكالات الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التحارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة البن الدولية، ومؤسسة دي بيرز، والمحلس العالي للألماس والاتحاد الدولي لمصنعي الماس، وجامعة ميريلاند، والمعهد الدولي للموارد، ومركز البحوث الحرجية الدولية.

(ج) مختلف العناصر الفاعلة وأصحاب المصالح من الأفراد الذين أعربوا، لأسباب مختلفة، عن اهتمامهم بتقاسم ما لديهم من معرفة وآراء مع الفريق.

11 - وتغطي بيانات الإنتاج والتصدير المتاحة للتحليل الفيرة ٥٩٥-٢٠٠٠. وقد حللت البيانات منهجيا بصورة المتقلة ثم تمت مقارنتها بغيرها. وأسهم التحليل المقارن حتى

الآن في قدرة الفريق على التوصل إلى فهم طيب للقضايا المطروحة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد سعى الفريق إلى التحقق من أكثر من مصدر من البيانات الواردة. وفيما يتصل كلفه المسألة وفي حدود الإمكان، سعى أعضاء الفريق إلى التحدث مع الأفراد الذين وجهت ضدهم إدعاءات خطيرة. وعندما تعذر الوصول إلى هولاء الشهود الرئيسيين أو العناصر الفاعلة الأساسية، اعتمد أعضاء الفريق في أحيان كثيرة على أقرب المتعاونين معهم لتقصى الأمور. بيد أن الفريق واجمه مشكلة اختلال التوازن في الحصول على البيانات. فقد كانت البيانات وفيرة بالفعل عن أوغندا ورواندا، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما)، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (حركة التحريس)، وحركة تحريس الكونغو. ويعزى ذلك حزئيا إلى ازدياد عدد العالمين ببواطن الأمور الذين يعيشون في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين شاركوا بصورة مباشرة في هذه الكيانات والذين عرضوا مشاطرتهم في كل ما لديهم من معرفة وخبرة وفي كل ما تسنى لهم أن يجمعوه من وثائق حينما كان لهم دور فيها. ولم تتح البيانات بنفس الكمية والنوعية فيما يتعلق بزمبابوي أو أنغولا أو ناميبيا رغم أن الفريق زار هذه البلدان. وسيكون هـذا القيـد ملموسا في التقرير. وقـد حـرر التقريـر عمومـا باستخدام الطريقة التجريبية المقرونة بالتحليل الاقتصادي للبيانات التي تم جمعها، وجرى تعزيزه بالشواهد.

17 - تعيين الحمدود - من الناحية الجغرافية جُمعت البيانات فيما يتعلق بالمناطق المحتلة وغير المحتلة داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك فيما يتعلق بأي بلد سواء كان مشتركا في الصراع أو له أهمية استراتيجية أخرى جغرافية أو مالية أو غيرها. وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية، ركز الفريق على المعادن، والغابات، والمنتجات الزراعية، وغير ذلك من أشكال الثروة، ولا سيما الضرائب. وبالنظر إلى ارتفاع عدد الموارد الطبيعية الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وارتفاع مستوى الاستغلال من جانب عدة أطراف، وضيق الوقت وقلة الموارد بالنسبة للفريق، فقد وضعت المعايير التاليـة لاختيار الموارد التي ستجرى دراستها:

- القيمة التجارية للموارد من حيث القيمة المطلقة؛
 - مصلحة الأطراف في الموارد؛
 - حجم الاستغلال.

۱۳ – واستنادا إلى هذه المعايير، كانت الفشات الشلات التالية من الاعتبارات الرئيسية: (أ) الموارد المعدنية، ولا سيما الكولتان، والماس، والذهب، والكاسترات؛ (ب) الزراعة والحراجة والحيوانات والنباتات البرية بما في ذلك: الخشب، والبن، والعاج؛ (ج) المنتجات المالية، ولا سيما فيما يتعلق بالضرائب. ومع أن النحاس والكوبالت والماشية والغوريلات والأوكابي (الزراف الأفريقي) والتبغ والشاي وزيت النخيل وتخصيص الأراضي تستحق جميعها أن تكون ضمن الموارد والمنتجات التي يتعين دراستها، فإن بعضها لا يستوفي المعايير المحددة، وبالنسبة للبعض الآخر مثل النحاس والكوبالت، كان ضيق الوقت هو السبب الرئيسي في عدم دراستها. وهذه الموارد حرى التعرض لها سريعا في التقرير لأغراض وهذه الموارد حرى التعرض لها سريعا في التقرير لأغراض وهذه الموارد حرى التعرض لها سريعا في التقرير لأغراض

16 - تحديد المفاهيم الرئيسية - احتدمت المناقشة لدى تحديد بارامترات مشروع تعريف/تفسير مفهومي عدم القانونية والاستغلال.

• ١٥ - عدم القانونية - كان أكثر المفاهيم إثارة للحدل في ولاية الفريق تعبير "عدم القانونية" فيما يتعلق بالاستغلال. فقد طلب جميع العناصر الفاعلة في الصراع تقريبا وكذلك المراقبون تعريفا واضحا لعدم القانونية. وفي رأي الفريق، فإن مفهوم عدم القانونية يقوم على أربعة عناصر تتصل جميعها بسيادة القانون هي:

(أ) انتهاك السيادة. ويستند هذا العنصر الأول إلى فهم بحلس الأمن لمفهوم "عدم القانونية" على النحو الوارد في ولاية الفريق (انظر بيان رئيس بحلس الأمن المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ - (S/PRST/2000/20). وهذا يفترض أن جميع الأنشطة وعمليات الاستخراج والموارد والإنتاج والتجارة والتصدير التي تجري في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون موافقة الحكومة الشرعية هي أعمال غير قانونية. ويوحي هذا التفسير بأن الذين يضطلعون بأنشطة غير قانونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هم فقط القوات التي لم توجه إليها الدعوة لدحول البلد والرعايا التابعون لهذه القوات.

(ب) تقيد العناصر الفاعلة بالإطار التنظيمي القائم في البلد أو الإقليم في الأماكن التي يقومون فيها بأعماهم أو يضطلعون فيها بأنشطتهم. ويرى الفريق أنه في حالة قيام السلطات التي تمارس سلطتها وسيطرها الفعليتين على منطقتها ذات السيادة بالاعتراف أو بوضع إطار تنظيمي يحكم استخدام أو استغلال الموارد، فإنه لا بد من احترام هذا الإطار. وقد يؤدي عدم القيام بذلك إلى الإخلال بالقانون، ومن ثم تعتبر الأنشطة غير قانونية أو غير مشروعة. وفي هذه الحالة، يعتبر الفريق أن "عدم القانونية" هو الاضطلاع بأي نشاط يشكل انتهاكا لمجموعة الأنظمة القائمة.

(ج) التباين بين الممارسات المقبولة على نطاق واسع في مجال التجارة والأعمال والطريقة التي تدار بحا الأعمال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي إطار هذه الفئة، رأى الفريق أن استخدام بعض العناصر الفاعلة أو إساءة استخدامها للسلطة يدخل في فئة "عدم القانونية". وتشمل هذه التدابير الاحتكار الجبري في مجال التجارة، وقيام المشتري بتحديد أسعار المنتجات من حانب واحد، ومصادرة منتجات المزارعين أو نهبها، أو استخدام القوات

العسكرية في مختلف المناطق لحماية بعض المصالح، أو لتهيئة أوضاع احتكارية.

(د) انتهاك القانون الدولي، بما في ذلك القانون غير الملزم. ويرى الفريق أن الأنشطة والأعمال التجارية التي يضطلع بها بما يشكل انتهاكا للقانون الدولي هي أعمال غير قانونية.

واستخدم الفريق العناصر المذكورة أعلاه بطريقة تكاملية ولم يشأ أن يأخذ بما بصورة حصرية أو أن يركز على عنصر واحد دون العناصر الأخرى. واستنادا إلى المناقشات التي جرت مع مختلف أعضاء مجلس الأمن، فقد فسر الفريق رغبة مجلس الأمن على أنه يريد تفسيرا واسعا لمفهوم عدم القانونية.

17 - الاستغلال - آثر الفريق الأخذ بفهم وتفسير عامين لمصطلح الاستغلال عما يتجاوز بحرد النظر في عملية الإنتاج والاستخراج ونظر إلى هذا المفهوم باعتباره يمثل جميع الأنشطة التي تمكن العناصر الفاعلة وأصحاب المصلحة من المشاركة في الأعمال التجارية التي تتم في إطار المراحل الشلاث الأولى المتصلة بالموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأتاح التفسير العام للفريق أن ينظر في مسائل استخراج الموارد الطبيعية وإنتاجها والاتجار فيها وتصديرها فضلا عن المخدمات الأخرى من قبيل النقل والمعاملات المالية.

جيم - استعراض عام

١٧ - يقدم الفرع التالي استعراضا عاما للتقرير. فقد قام الفريق، أولا، بدراسة الهياكل الموجودة من قبل والتي سهلت من عملية الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشمل هذه العناصر الصلات المالية/ التجارية، وشبكات النقل التي وضعت، بشكل رئيسي، الأساس للحالة الراهنة من الاستغلال غير القانوني.

۱۸ - وفي هذا السياق، استعرض الفريق العمليات الأولية الي بتسم في إطارها استغلال الموارد الطبيعية استغلالا "ماديا" على يد قوات الاحتلال، ولا سيما رواندا وأوغندا، بالاقتران مع نظرائها من المتمردين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونوقشت بعد ذلك الهياكل الحالية للاستغلال لتبيان تطور العملية إلى حالتها الراهنة. وبعد ذلك قدمت نبذات عن حالات فردية مختارة لتوضيح مدى تنظيم وتأصل بنذات عن حالات فردية مختارة لتوضيح مدى تنظيم وتأصل هذه العملية. ثم حرى تحليل البيانات الاقتصادية لتأكيد الاستنتاجات المبينة أعلاه.

19 - ثم انتقل التركيز إلى استكشاف الخصائص المتشابكة للصلات القائمة بين استمرار الصراع واستغلال الموارد عن طريق استخدام أمثلة قطرية محددة. والهدف هنا هو بيان مختلف الوسائل التي يمكن فيها لهياكل السلطة أن تتلاعب في الأوضاع من أجل تحقيق أفضل نتائج. ويرتبط هذا الفرع ارتباطا مباشرا بالفرع السابق وفي بعض الحالات تتداخل المعلومات الواردة فيهما. وكان من الصعب تجنب ذلك بسبب الطابع المتداخل للمشكلة المطروحة.

• ٢ - وينتقل التقرير إلى مناقشة العناصر العارضة في عملية الاستغلال هذه، والتي هي مع ذلك عناصر هامة وذات موضوع وهي: الجبهات الرسمية وغير الرسمية التي جرى استغلالها فضلا عن الجهات التيسيرية أو الشركاء السلبيين في إطار العمليات. ويختتم التقرير . يموجز للنتائج وتوصيات لاتخاذ إجراءات بشألها.

دال - معلومات أساسية

۲۱ - تقع جمهورية الكونغو في قلب المنطقة الاستوائية لوسط أفريقيا وتشغل مساحة ، ۲۰ ۲ ۲ کيلومتر مربع ويبلغ عدد سكاها حاليا نحو ، ٥ مليون نسمة. وتتمتع جمهورية الكونغو الديمقراطية بتنوع إحيائي فريد، وبموارد معدنية وحرجية فائقة، وتربة خصبة صالحة للزراعة (انظس

الخريطة). وهذه الأحوال الملائمة، والتي تستركز في المناطق الشرقية، هي مسرح عملية الاحتىلال الجارية حاليا والكفاح من أجل استغلال هذه الموارد الطبيعية.

۲۲ - وقد بدأت الاضطرابات الأولية، والتي أثرت بصورة غالبة على شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، بأزمة اللاجئين في المنطقة خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥، والتي نشأت عن الحرب في رواندا المجاورة. وأدى التدفق المفاجئ لموجات مئات الآلاف من اللاجئين، يمن فيهم أعضاء الانتراهموي، إلى نشوء تحرك ديمغرافي جديد في سكان المنطقة الفرعية، مما أخل بصورة مفاجئة بالتوازن الدقيق في النظم الإيكولوجية وولد حالة أمنية جديدة على طول الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

٢٣ – وازدادت الحالمة تدهمورا في عمام ١٩٩٦ بنشموب الحرب بين القوات الزائيرية وتحالف القوى الديمقراطية من أجمل تحريس الكونغو - زائير، وحركة التمرد التي قادها الراحل لوران ديزيريه كابيلا ولقيت تأييدا من القوات الأوغندية والرواندية والأنغولية. وهمذا الغيزو اللذي قاده تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو زائير والذي استهدف شرقى زائير آنذاك أحدث تغييرا أساسيا في تكويسن أصحباب المصبالح في المنطقمة وفي توزيع المسوارد الطبيعية. وفيما مضى، كانت عملية التوزيع تتم (عبر قنوات قانونية وغير قانونية) عن طريق عمليات تجاريمة كونغولية معلية يديرها مدنيون في الغالب الأعم. ولكن هذه النماذج التقليدية سرعان ما استولت عليها الهياكل الجديدة للسلطة. ومع دخول شخصيات جديدة على مسرح الأحداث، ظهرت قواعد جديدة لاستغلال الموارد الطبيعية. وقامت القوات الأجنبية و "أصدقاؤها" صراحة بتشجيع الأعمال التجارية في ''المناطق المحررة''، بتشجيع غير مباشر من قائد تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو - زائير، الرئيس الراحل كابيلا.

٢٤ - وفي آب/أغسطس ١٩٩٨، اندلع القتال مرة أخرى في الأجزاء الشمالي والغربي والشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهذه المرة بين القوات الأوغندية والرواندية وبين الجيش الكونغولي بمساعدة من جيوش أنغولا وتشاد وزمبابوي والسودان وناميبيا. وقد سحبت تشاد والسودان جنودهما من جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ ذلك الحين.

ثانيا - الاستغلال غير القانوي للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى

70 - اتخذ الاستغلال غير القانوني للموارد من جانب رواندا وبوروندي وأوغندا أشكالا متباينة، من بينها: المصادرة، والاستخراج، والاحتكار الجيري، وتحديد الأسعار. ومن هذه بلغت عمليات المصادرة والاستخراج حدا جعل من الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية عملا تجاريا مجزيا للغاية. على أنه قبل تحديد نوع وطريقة الاستغلال غير القانوني، من المهم فحص الهياكل القائمة من قبل، والتي يسرت حدوث هذه العملية.

ألف – الهياكل الموجودة من قبل والستي سهلت الاستغلال غير المشروع

77 - بدأ الأجانب، بمعاونة الكونغوليين، عملية الاستغلال غير المشروع^(۱) مع "حرب التحرير" الأولى في عام ١٩٩٦. وقد ألحق ثوار التحالف الديمقراطي لتحرير الكونغو – زائير، بدعم من الجنود الأنغوليين والأوغنديين والروانديين، الهزيمة بشرقي وجنوب شرقي زائير. وأثناء تقدمهم، وقع الراحل لوران ديزيريه كابيلا، الذي كان قائدا للتحالف الديمقراطي لتحرير الكونغو – زائير في ذلك الوقت، عقودا مع عدد من الشركات الأجنبية. وتشير

حسابات ووثائق عديدة إلى أنه، بحلول عام ١٩٩٧، كانت أول موجة من "رجال الأعمال الجدد" الذين لا يتحدثون سوى الانكليزية والكيسواحيلي والكينيارواندا قد بدأت عملياهم شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية (٦). وبدأ الإبلاغ بصورة متواترة عن سرقة المواشي والبن وغير ذلك من الموارد. وفي الوقت الذي اندلعت فيه حرب آب/ أغسطس ١٩٩٨، كان الأوغنديون والروانديون (كبار الضباط ومعاونوهم) يدركون تماما إمكانات الموارد الطبيعية ومواقعها في شرقي الكونغو. وقد ذكر بعض المؤرحين أن القوات الأوغندية كانت ذات أثر كبير في غزو مناطق مثل واستا وبونيا وبيني وبوتميو أثناء الحرب الأولى.

٢٧ - وتشير تقارير عديدة في كمبالا إلى أن قرار الدخول في الصراع الذي اندلع في آب/أغسطس ١٩٩٨ كان يؤيده بعض كبار الضباط العسكريين الذين عملوا في شرقى زائير أثنياء الحرب الأولى والذين كانوا قبد استشعروا إمكانات الأعمال التجارية لتلك المنطقة. وتحدث بعض الشهود الرئيسيين الذين كانوا يعملون مع الفصيل المتمرد للتحمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في الأشهر الأولى، عن توق القوات الأوغندية لدخول واحتلال المناطق السي تقع فيها مناجم الذهب والماس. وأبلغت مصادر أحرى الفريق بألها قامت بالفعل في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بإجراء محادثات مع الجنرال سالم صالح بشأن إنشاء شسركة تيزود شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية بالبضائع، وبشأن استيراد الغاز الطبيعي. غير أن هذا المشروع لم ير النور على الإطلاق عمذا الشكل، بيد أن المصادر قامت، كما تفيد بعض التقارير، ببحث ذلك الأمر وغيره من المشاريع التجارية المحتملة مع رئيس أوغندا موسيفيني.

⁽٢) كانت هناك مبادلات تجارية عبر الحدود بصورة تقليدية بين سكان هذه المناطق.

⁽١) في سياق ولاية الفريق.

١٨ - وهناك مؤشرات قوية تفيد بأنه إذا كانت الأسباب الأمنية والسياسية هي الدافع الأصلي المعلن للزعماء السياسيين لدخول شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن بعض كبار ضباط الجيش لهم برامج خفية، فيما يبدو: أهداف اقتصادية ومالية. فقبل أشهر قليلة من اندلاع حرب عام ١٩٩٨، أفادت التقارير بأن الجنرال سالم صالح والنجل الأكبر للرئيس موسيفيني قاما بزيارة لشرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد شهر واحد من نشوب الصراع، كان الجنرال حيمس كازيني يعمل بالفعل في أنشطة تجارية. وأفاد أحد المصادر الموثوقة للغاية بأنه كان يعرف أكثر القطاعات إدرارا للربح ويقوم فورا بتنظيم القادة المحليين القطاعات إدرارا للربح ويقوم فورا بتنظيم القادة المحليين

97 - الصلات المالية والتجارية - كانت توجد بالفعل هياكل وشبكات مالية خلال الأشهر الأولى لبداية التمرد. ومن أهم هذه الهياكل مصرف التجارة والتنمية والصناعة الذي يقع في كيغالي. وتقول بعض المصادر إنه كان هناك تفاهم بين رئيس رواندا، بول كاغامي والرئيس موسيفيني والراحل ديزيريه كابيلا بشأن تجميع واستخدام الموارد المالية أثناء فترة تمرد التحالف الديمقراطي لتحرير الكونغو - زائير. وقد حدا هذا التعاون بكثير من المصادر إلى الاعتقاد بأن الرؤساء الثلاثة كانوا حملة أسهم في مصرف التجارة والتنمية والصناعة. غير أن هذا لم يكن صحيحا.

• ٣ - ويوضح المثال التالي طبيعة المعاملات والصلات المالية بين مصرف التجارة والتنمية والصناعة، وسيتي بانك نيويورك بوصفه مصرفا مراسلا، وبعض الشركات والأفراد؛ ففي رسالة موقعة من طرف ج. ب. موتيز، المدير العام لشركة باكوانغا للتعدين، وهي شركة للماس، ونغاندو كامندا، أمر المدير العام لشركة باكوانغا للتعدين بدفع ٣,٥ مليون دولار إلى الشركة العامة لتجارة الاستيراد والتصدير

(COMIEX) (٣)، وهي شركة بملكها الرئيس الراحل كابيلا وبعض حلفائه المقربين مثل الوزير فيكتور مبويو، من حساب في مصرف التجارة والتنمية الصناعة عن طريق حساب لدى سيتي بانك. وسدد هذا المبلغ بوصفه مساهمة من شركة باكوانغا للتعدين في الجمهود الحربي للتحالف الديمقراطي لتحرير الكونغو – زائير.

٣١ - شبكات النقل - استفادت الأنشطة غير المشروعة أيضا من شبكة النقل القديمة التي كانت موجودة قبل حرب عام ١٩٩٨. وتتكون هذه الشبكة من مطارات رئيسية وشركات شحن، قام عدد منها بمساعدة قبوات التحالف الديمقراطي لتحريس الكونغو - زائير في حريما ضد نظام موبوتو. ولا يزال نمط النقل على مثل ذلك الحال الآن: تجلب البضائع من الأسلحة جوا إلى الداخل وتؤخذ الموارد الطبيعية ومنتجالها حوا إلى الخارج، فعلى سبيل المثال، قامت عزيزة كلسوم غلامالي، وهيي امرأة أعمال تعمل داخل المنطقة منذ فترة، باستخدام هذه الشبكة حتى في الثمانينات. وتعاقدت مع شركة النقل الجوي الزائيرية لنقل أسلحة إلى المتمردين الهوتو التابعين في بوروندي، وتحريب لفائف التبغ على الرحلات الجوية العائدة. ومنلذ عام ١٩٩٨، تقوم الطائرات أيضا بالإقلاع من المطارات العسكرية في عنتبي وكيغالي لنقل الأسلحة والمعدات العسكرية والجنود، وبالنسبة لبعض الشركات، البضائع.وفي رحلات العودة، تحمل البن والذهب وتجار الماس وممثلي الأعمال التجارية، وفي بعض الحالات الجنسود. ويخلص الفريسق إلى أن هذه الشبكات والهياكل الموجودة سلفا تشكل أساسا للاستغلال الحالي للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

⁽٣) تسجيل شركة COMIEX كما يلي: قيد رقم ٤٣٧٩٧، الهوية الوطنية رقم ٣١٨٣٧٦، المقر الرئيسي، كنشاسا/غومي، 4 Avenue de la Justice

باء - النهب الواسع النطاق

٣٣ - في الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ إلى آب/ أغسطس ١٩٩٩ استنفذت المخزونات الموجودة في المناطق المحتلة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك المعادن والمنتجات الزراعية والحرجية والمواشي. وبغض النظر عن القائم بعملية النهب، فقد كان النمط واحدا: كان الجنود الأوغنديون أو البورنديون أو الروانديون و/أو جنود التجمع الكونغولي من أحل الديمقراطية يقومون، تحت قيادة أحد الضباط، بزيارة المزارع ومرافق التخزين والمصانع والمصارف، ويطالبون بأن يفتح المديرون الصناديق والأبواب. ثم يؤمر الجنود بنقل المنتجات ذات الصلة وتحميلها على مركبات. وتلقى الفريق تقارير ومطالبات عديدة تفيد بأن الجيشين الأوغندي والرواندي وحلفاءهما المحليين من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية كانوا يقومون بالاستيلاء على المنتجات بصورة غير قانونية. وعمد الفريق إلى إيضاح هذه النقطة ببعض الأمثلة.

٣٣ - وفي قطاع التعديب، كانت شركة كيفو للتعديب والصناعة (SOMINKI) لديسها مخسون مسن الكانكليت الكولومييومي (كولتان) يكفي لمدة سبع سنوات في مناطق مختلفة. ومنذ أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، كانت قوات الرواند وحلفاؤهم من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية يقومون بتنظيم عملية نقله إلى كيغالي. وتفيد مصادر إلى أنه تم نقل ما يتراوح من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ طن من حجارة القصدير وما يتراوح من ٢٠٠٠ إلى الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٩. وأبلغ مصدر الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٩. وأبلغ مصدر الكولتان من المنوبة نقل الروانديين لهذا الكولتان موثوق للغاية الفريق بأن عملية نقل الروانديين لهذا الكولتان رسمية يعترف فيها التجمع الكونغولي من أحل الديمقراطية رائه قام بنقل ٦ أطنان من الكولتان و ٢٠٠٠ طن من حجارة بأنه قام بنقل ٦ أطنان من الكولتان و ٢٠٠٠ طن من حجارة

القصدير من SOMINKI مقابل ما مجموعه ٢٢٢

دولاړ.

٣٤ - وفي أواخر آب/أغسطس ١٩٩٨، فر جنود الجنرال كازيني بمخزونات من الأخشاب التي تملكها شركة -AMEX كازيني بمخزونات من الأخشاب الواقعة في باغبوكا. وفي كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام، أمر نفس الجنرال بمصادرة جميع الأخشاب المخزنة التي تملكها شركة لافوريستيير لقطع الأخشاب. وتفيد التقارير بأن الجنرال كازيني قد شوهد في المنطقة مرتين على الأقل أثناء الفترة التي تم فيها النهب وأنشأ مقره في المنطقة بشكل مؤقت.

٣٥ - وبعد ذلك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، قام السيد جان - بيير بمبا والجنرال كازيني بتنظيم عملية ضخمة في مقاطعة أكواتور لمصادرة البن. وقام السيد بمبا بالشروع في هذه العملية وتشجيعها وإدانتها في مقاطعة اكواتـور. وفي رسالة خطية إلى أحد قواده، حثاه على التنازل عن شاحنة أكبر حجما كان يستخدمها لأنه كانت هناك حاجة ماسة لها. وبين المصدر أن هذه الشاحنة استخدمت في وقت لاحق لحمل أطنان من البن. وأوضح أحد المشاركين في هذه الغملية، ترك الحركة منذ ذلك الحين، أن عملية نقل الكميات الضخمة من البن كانت تستغرق شهرين. وفي الماضي، كانت هذه المقاطعة تنتج ٦٠ في المائة من البن من يهنف رويوستا في البلد. ولم تتوافر مخزونات من البن لمدة سنة كاملة لمحافظات بومبا وليسالا وبوسونزا وبنغا ومنديمبو لتصديرها بسبب عمليات المصادرة هذه. وأصبحت شركة البن الكونغولية، وهي أكبر مالك لمخزونات البن في المنطقة، مفلسة. وبلغ النهب الواسع النطاق مستويات إلى حد أن السيد جان - بير عبا قام، في إحدى المناسبات، بالاستيلاء عَلَى ٢٠٠ طنا من البن من شركة SCIBE التي كان يملكها والده ساولونا بمبا. ولا تزال تلك المسألة بدون حل في

٣٦ - وفي بعض الحالات، كان يتم تفكيك المصانع أو تؤخذ قطع غيار الآليات كما هو الحال في مصنع سكر كاليبا في ساوث كيفو. وعندما سأل الفريق عن تفكيك بعض المصانع، رد مكتب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بأنه يحق للمستثمرين تفكيك مصانعهم ونقلها إلى حيث شاءوا. ومن حيث الجوهر، اعترف التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بهذه الظاهرة، لكنه شرحها من حيث قرار المستثمرين نقل المصانع في حين ألهم يأخذون المواد الخام من جمهورية الكونغو الديمقراطية. كذلك فإن السيارات وغيرها من السلع تؤخذ أيضا، فيما يبدو، من البلد، حيث تعكس الإحصاءات الخاصة بالسيارات المسحلة في أوغندا حدوث زيادة بنسبة الربع تقريبا في عام ١٩٩٩.

٣٧ - ولم يترك القطاع المالي وشأنه. إذ أن أحد الذين انشقوا على التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وكان قد شارك في بعض عمليات النهب أبلغ الفريق بأن الجنود الروانديين كانوا يستهدفون بشكل منتظم المصارف المحلية بمحسرد فتسح أي مدينة. وفي كشير من الحسالات، كسانوا يستخدمون جنود التحمع الكونغولي من أجل الديمقراطية لجمع الأموال في حين كان الجنود المسلحون يقومون .عحاصرة المصرف. فعلى سبيل المثال، استقبل مصرف كيسانغاني، وهو أحد فروع المصرف المركزي، زيارة قام بما أفراد التجمع الكونغولي من أحمل الديمقراطية بصحبة جنود روانديين. ويفيد المصدر (المصرف المركزي لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كنشاسا أو شهود العيان)، بأنه تم الاستيلاء في كل مكان على ما يتراوح قيمته ما بين مليون دولار و ٨ ملايين دولار من الفرنكات الكونغولية. وأبلغ الفريق بأن العملية تمت بعد يومين من قيام موظفي المصرف المركزي ووزارة المالية بإيداع أموال لدفع مرتبات موظفى الخدمة المدنية واستعيض عن الفرنكات الورقية الكونغولية القديمة بعملات جديدة.

٣٨ - وأخذت الأموال إلى فندق بالم بيتش تحت حراسة الجنود. وذكرت إدارة الفندق أنه تم تخزيين حقائب مليئة بالنقود في إحدى الغرف، وأن جنودا مسلحين لا يتحدثون اللنغالا (وهي اللغة الكونغولية الأكثر شيوعا) كانوا يقومون بحراسة مباني الفندق خلال تلك الأيام القليلة. هل يمكن أن تجري عملية كهذه يشارك فيها عدد من الجنود المسلحين دون علم وموافقة أكبر قائد لرواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟

٣٩ - وتفيد التقارير بأن معاوي السيد أونديكان (أحد زعماء التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية) أخذوا الأموال من فندق بالم بيتش وفروا بها إلى غوما وسلموها إلى إيمانويل كامانزي (الرئيس السابق لإدارة مالية التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية)، الذي فر بعد ذلك إلى كيغالي. ولم يتمكن الفريق من التعرف على المتلقي النهائي للأموال أو الكمية التي اختفت بين كيسانغاني وغوما وكيغالي. بيد أن بعض المصادر أبلغت الفريق بأن السيد كامانزي قد أودع السجن لمدة وجيزة بعد هذه العملية. وحسب المصادر ذاتها، فقد حصل لنفسه على الأموال التي أمر فقط بنقلها. وأحبر السيد كامانزي أصدقاءه بأنه أخذ بساطة قسطا من الراحة (شهرين) في كيغالي.

• ٤ - وخلال الفترة التي كانت تنفذ فيها العملية، قام السيد بمبا بزيارة عدة مصارف في مقاطعة الاكواتور. وحسب مصادر موثوقة، كانت تعليمات السيد بمبا لجنوده هي أن يقوموا بشكل منتظم بتفريغ المصرف عند الاستيلاء على أي مدينة. وقد أخذت قواته ما يعادل • • • • • • • دولار من فرع المصرف التحاري الكونغولي في بومبا، و • • • • • • • دولار في ليسالا، وحوالي • • • • • • دولار في فيمينا.

25 - وقد حدث السلب أيضا في كنشاسا. إذ تبين للفريق وجود ممارسة واسعة النطاق يطلب عن طريقها الرئيس الراحل كابيلا، من خلال وكلائه، من الشركات منح نسبة مئوية معينة من أرباحها. فعلى سبيل المثال، كانت بعض شركات النفط في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت مظلة الضرائب شبه المالية تقوم بتسليم مبالغ من الأموال نقدا بالعملات الصعبة يوميا أو أسبوعيا إلى الرئيس الراحل من خلال وزيره وصديقه وذراعه الأيمن، السيد ميويو. وكان يُطلب من شركات أخرى، مثل شركة ماكوانغا للتعدين، أن تسلم جزءا من أرباحها إلى نظام الرئيس الراحل، كما كان يُطلب من جميع الشركات شبه الحكومية والشركات الخاصة الهامة أن تفتح حسابات مصرفية في مصرف التنمية والتجارة (انظر الفقرة ٧٨).

25 - غير أن عمليات النهب الواسع النطاق المذكورة أعلاه قد خفت مع مرور الوقت كما أن السرقات التي كان يقوم كما الجنود أصبحت أكثر وضوحا. فعلى سبيل المثال، أشارت المنظمات غير الحكومية المحلية وشهود العيان والضحايا إلى حالات حدثت في بونيا أثناء المناقشات التي أجراها الفريق، حرح فيها مدنيون كونغوليون أو قتلوا لمقاومتهم محاولة الاستيلاء على ممتلكاهم بواسطة متمردي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية والجنود الأجانب. وفي يوكوفا، أبلغ أفراد أعضاء الفريق بالطريقة التي قام كما الجنود الروانديون بمصادرة مدخرات عمرهم بالدولارات وبعض الذهب الذي كانوا يشترونه ويحتفظون به كميلاذ مالي إزاء الفرنك الكونغولي الذي تتدنى قيمته باستمرار. وقد أسهم ذلك حزئيا في تعاظم كراهية السكان الكونغوليين المحنود الأجانب وبعض المتمردين.

٤٣ - ولم تكن عمليات لهب المصانع والبضائع المخزنة
والممتلكات الخاصة فقط أعمالا معزولة لجنود أفراد، بل

تشجعها وأحيانا تنظمها وتنسقها أعلى قيادات الجيش في أوغندا ورواندا.

25 - واستخدم الجنرال كازيني نفس الأسلوب لتسهيل أنشطة النهب. وكان يقوم بتعيين قوادا مخلصين وكونغوليين مدنيين موثوقين في الإدارة المدنية في المناطق التي يحتمل أن تكون غنية بالموارد الطبيعية من أجل تأمين شبكاته. وكان هذا هو الحال تماما في ايتوري حيث عين أديل لوتسوف عام ١٩٩٩ (انظر الفقرة ٧١). وكانت هذه الطبقة العليا من المتعاونين والكولونيلات واللواءات تقوم، بدورها، باستخدام رحالها الذين هم بمثابة أذرعها اليمني للاضطلاع بعمليات النهب الفعلية.

وحصل الفريق على مؤشرات قوية بعد التحدث إلى كثير من شهود العيان (الرئيسيين وغيرهم) على أن المسؤولين الرئيسيين في حكومتي أوغندا ورواندا كانوا على علم بالحالة على أرض الواقع، يما في ذلك لهب المخزونات من عدد من المصانع. وفي بعض الحالات، كان من الممكن أن يلفت مستوى إنتاج الموارد المعدنية انتباه أي حكومة، مثل الذهب بالنسبة لأوغندا والكولتان بالنسبة لرواندا (من مو عام ١٩٩٧).

جيم - الاستغلال المنتظم والمتأصل

الذي حدث على كثير من المستويات في جمهورية الكونغو الذي حدث على كثير من المستويات في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أيدي المتمردين والجنود الأحانب بظلاله على أنشطة الاستغلال خلال الد ١٢ شهرا الأولى من الحرب الثانية. فعندما قامت قوات الاحتلال وحلفاؤها بنهب المحزونات من الموارد واستنفاذها، تطور الاستغلال إلى مرحلة الاستخراج النشط. وقد اشترك الكونغوليون (مدنيون وحنود) والأحانب (مدنيون وجنود) في استغلال الموارد الطبيعية. ويبرز هذا الفرع دراسة إفرادية معينة وليس عددا

من الأمثلة التوضيحية القصيرة. وفي واقع الأمر أن هذه الدراسة ستبين كيف أن شركة ما استخدمت ممارسات تجارية غير مشروعة وتواطأت مع قوات الاحتلال والحكومة فضلا عن اتصالاها الدولية لإستغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٧ - دراسة الحالة الإفرادية التي أجرها شركة دارا -فوريست - انتقلت شركة حرجية أوغندية - تايلندية تدعى دارا - فوريست إلى منطقة إيتوري أواخر عام ١٩٩٨. وفي آذار/مارس ١٩٩٨، قدمت دارار - فوريست طلبا للحصول على ترخيص للاضطلاع بأنشطة لقطع الأخشاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، غير أن سلطات كنشاسا رفضت منحها امتيازا حرجيا. وفي عام ١٩٩٩، بدأت الشركة في شراء الإنتاج عن طريق استئجار أفراد لقطع وأمريكا الشمالية. الأخشاب ومن ثم بيعها إلى الشركة. وفي بادئ الأمر، كان هؤلاء الأفراد كونغوليين يعملون بالشراكة مع الأوغنديين. وفي العام نفسه، عملت دارا في محال الإنتاج الصناعي من خلال تشييد مصنع لنشر الأخشاب في مانجينا. وبحلول عام ٢٠٠٠، كانت قد حصلت على امتيازها الخاص من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير. ويكشف تحليل الصور الساتلية المأخوذة على امتداد فترة زمنية المدى صغيرة. وعلى الأجانب أن يقدموا طلبات للحصول على الذي وصلت إليه عملية إزالة الغابات في المقاطعة الشرقية في الفترة من عنام ١٩٩٨ إلى عنام ٢٠٠٠. وكنانت أكنثر الأحراج التي تم قطعها في المناطق المحيطة بجوغو ومامبسا ويبني وكوماندا ولونا ومونت مويو وأيتورو. وقد حدثت عملية قطع الأشجار هذه دون مراعاة لأية قواعد دنيا مقبولة لقطع الأشجار من أجل كفالة الإدارة المستدامة للأحراج أو حتى قطع الأشحار بصورة مستدامة.

> ٤٨ - وقد انتقلت الأخشاب المقطوعة من هذه المنطقة التي يحتلها الجيش الأوغندي والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، إلى أوغندا أو ظلت فيها. وتبين تحقيقاتنا في

كمبالا أن المهاهوغني الآتي من جمهورية الكونغو الديمقراطية متاح بدرجة عالية في كمبالا بل وبأسعار أدبي من أسعار المهاهوغني الأوغندي. ويرجع هذا الاختلاف في السعر ببساطة إلى انخفاض تكلفة شراء الأخشاب. وتدفع ضرائب منخفضة للغاية أو لا تدفع إطلاقا نظير الأشجار التي تقطعها أوغندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الرسوم الجمركية لا تدفع بوجه عام عندما يقوم الجنود بمرافقة تلك الشاحنات أو عندما ترد الأوامر من بعض القادة المحليين أو الجنرال كازيني. وبعد ذلك يتم تصدير أخشاب جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوغندا وكينيا وإلى القارات الأحرى. وسمع الفريق من سلطات موانئ كينيا أنه يجري تصدير كميات هائلة من الأخشاب إلى آسيا وأوروبا

٤٩ - واكتشف الفريق أيضا أثناء تحقيقه أن فرادي الخشابين الأوغنديين قد انتهكوا القانون الحرجي، الذي يعترف به حليفها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية _ حركة التحرير، من خلال قطع (استغلال) الأشحار مباشرة. وحسب القانون الكونغولي، المتعلق بتصريح القطع لا يسمح إلا لفرادى الوطنيين الكونغوليين بقطع الأشحار بكميات امتيازات أكبر. وفي بادئ الأمر، كان الأوغنديون يعملون بالشراكة مع حامل لتصريح كونغولي. وبعد فترة وجيزة، بدأ الأوغنديسون يدفعون أموالا إلى الكونغوليين لتأجير التصريح من الباطن، وفي وقت لاحق الحصول على تصريح من انتهاك مباشر للقانون.

٥٠ - وظلت عمليات استغلال وتصدير الأخشاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتم بصورة غير قانونية وغير مشروعة. فإلى حانب استغلال الأخشاب دون إذن في بلد ذي سيادة وفي انتهاك للتشريعات المحلية، كانت شركة دارار - فوريست تصدر بصورة مستمرة أخشاها دون أية إحراءات لتحديد شهادة المنشأ، وحاولت مفاتحة بعض هيئات إصدار شهادة المنشأ التي لديها ترخيص من مجلس إدارة الأحراج. فطلبت هذه الهيئات الوثائق والعناصر التي لم توفرها الشركة. ومع ذلك، قامت دارار - فوريست بتصدير الأخشاب في انتهاك لإجراء عادي يتطلبه وتقبله بوجه عام الأوساط الدولية للغابات وتعتبرها تدريجيا "قانون دولي ميسر". وكانت شركات استيراد هذه الأخشاب غير المصرح بها من دارار - فوريست بصورة أساسية من دول صناعية رئيسية تشمل بلجيكا والدانحرك وسويسرا والصين وكينيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

٥١ - وأدرك الفريق أيضا أن شركة داراغريت ليك اندستريز التي تشكل دارار - فوريست فرعا لها، إلى جانب شركة تابعة في أوغندا هي شركة نيوتا وود اندستريز، متواطئة مع وزارة المياه والأراضي والغابات بأوغندا في وضع خطة لإصدار شهادة منشأ للأخشاب الآتية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، وقعت شركة دارا غريت ليك اند ررؤستريز عقدا لإصدار شهادات منشأ ملكية الأحراج مع معهد سمارتوود وروغ للإيكولوجيا والاقتصاد في أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية. وفي ٢١ آذار/مارس ۲۰۰۰، بعث مدیر مجموعة دارا، بروسی بالایا، رسالة إلى المفوض يطلب منه فيها السماح لموظف من سمارتوود بزيارة بعض الغابات، مثل بودونغو وبوغوما؟ وكان من المقرر أن يزور المنطقة في منتصف نيسان/أبريل. وكان الغرض من الزيارة هو خداع الموظف عن طريق تصوير هذه الغابات باعتبارها الغابات التي طُلبت شهادة المنشأ من أجلها وإقناع سمارتوود بالعمل على إصدار شهادة لمنشأ أخشابها. وعندما تمت الزيارة في الفترة من ١٤ إلى ١٦ نیسان/أبریل، لم تکن مجموعة دارا حتى قد قدمت طلبا لمنحها امتيازا خاصا بغابة بودونغو (أوغندا). وفي ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠ فقط، بعث جون كوتيرام من مجموعة دارا

رسالة إلى المفوض يطلب فيها منح امتياز حماص بغابة بودونغو.

٥٢ - وكان الغرض من ذلك هو استخدام غابة بودونغو بوصفها نموذجا للغابات التي تقطع فيها الأخشاب والتي تتفق مع الشروط الدولية لشهادة المنشأ؛ للتصديق على الأخشاب الآتية من جمهورية الكونغو الديمقراطية التي لا توجد لها عناصر أساسية لإصدار شهادة المنشأ. وتوجد بالفعل خطط مستقبلية لخداع النظام الدولي. وطبقا للوثائق الداخلية لشركة دارا غريت ليك اندستريز، ستقوم شركة دارا-فوريست باستيراد الأخشاب من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوغندا، والتي سيتم تحسهيزها لاستحداث منتجات مختلفة الأنواع في المصنع الجديد في نامانف النشر الأخشاب الصلبة المستوردة من جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك المقطوعة في أوغندا. ويتألف شركاء شركة دارا غريت ليك اندستريز في هذا المشروع الجديد DARA Shanton President Wood Supply ألمانيا و Europe GmbH Co. Ltd الصين و President Wood Supply Co. Ltd تايلند و DARA Tropical Hardwood بورتلاند، أوريفون، الولايات المتحدة الأمريكية. ويعتقد أن توزيع مبيعات الشركة سيظل على حاله، حوالي ٣٠ في المائة إلى الشرق الأقصى والصين واليابان وسنغافورة، و ٤٠ في المائمة إلى أوروبا، و ٢٥ في المائة إلى أمريكا الشمالية. وتوزع أسهم إدارة شركة دارا غريت ليك اندستريز بين الوطنيين التايلنديين والأوغنديين ومنهم حون سوبيت كوتيران وبراني تشانيوتاسارت، وكلاهما من تايلند وبروسي بالايا من أوغندا. وتشير بعض المعلومات غير المؤكدة إلى أن أفراد أسرة الرئيس موسيفين من بين حملة أسهم شركة دارا غريت ليك اندستريز، على الرغم من الحاجة إلى إجراء مزيد من التحقيق في هذا الشأن. ٥٣ - ووضعت مجموعة دارا أيضا خطة أخرى للاضطلاع بأنشطة تنطوي على الغش في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتتراوح أهداف الشركة من قطع الأشحار إلى الأنشطة المالية والصناعية. وعلى أساس الارتباك المذي حدث بين شركة دارا – فوريست، التي حصلت على امتياز من التجمع الكونغولي من أحل الديمقراطية وشركة دارا غريت ليك اندرستريز، فإن شركة دارا – فوريست أيضا تتاجر بالماس والذهب والكولتان. وتلقى الفريق تقارير من المراكز الجمركية لمبوندوي وكاسندي وبونديوجويا عن تصدير معادن لحجر القصدير والكولتان بالشاحنات. وأثناء زيارة الفريق إلى بونيا، أفادت التقارير بأن هناك منتجات أحرى حملت في شاحنات من المفترض أن تحمل أحشابا فقط؛ ويغلب أن يكون الكولتان وحجر القصدير هما هذان ويغلب أن يكون الكولتان وحجر القصدير هما هذان المنتجان. وعلاوة على ذلك، فقد اتسع نطاق الغش ليشمل تزوير الوئائق والإقرارات "التي تنشأ" في كنشاسا.

٥٤ - وكان معدل قطع الأشجار مثيرا للقلق حول بوتمبو وبني وبوغا ومامبسا. واعترف التحمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير بعدم وجود رقابة على معدل الاستغلال وجمع الضرائب على أنشطة قطع الأخشاب والرسوم الجمركية على نقاط الخروج. واستنادا إلى تقارير من شهود عيان، والصور الساتلية، واعترافات الجهات الفاعلة الرئيسية وتحقيقات الفريق، توجد أدلة كافية تثبت أن استغلال الأخشاب يتصل اتصالا مباشرا بالوجود الأوغندي في المقاطعة الشرقية. وقد وصل هذا الأمر إلى نسب مقلقة كما أن الأوغنديين (مدنيين وجنودا وشركات) متورطون بصورة مكثفة في الأنشطة المذكورة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، قام التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – حركة التحرير بمنح امتياز بلغ ١٠٠٠٠٠ هكتار لشركة دارا - فوريست. ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، تقوم شسركة دارا – فوريست بتصدير حوالي ٤٨٠٠٠ متر مكعب من الأخشاب في السنة.

وه - مشاريع الاستغلال الأخرى - كان البورنديون الروانديون يقومون أيضا باستغلال الأخشاب فضلا عن الارتباط بالخشابين الكونغوليين. وتتسم الطرق السي تستخدم لإخراج الأخشاب في الأماكن النائية بألها في حالة سيئة للغاية. ومع ذلك، فإن أخشاب الكونغو، كما يشار إلى ذلك في بوجمبورا، متوفرة بسهولة في بوروندي ورواندا. غير أن بعض البورنديين يعملون أيضا على استغلال لحاء أشحار المشمش. ومن المعروف أن هذه الشحرة تستخدم في الطب لمعالجة أمراض البروستاتا. وتبين الإحصاءات الطب لمعالجة أمراض البروستاتا. وتبين الإحصاءات المأخوذة من سلطة الموانئ الذاتية أن بوروندي كانت تصدر المشمش غير موجودة في بوروندي، بل في غابات ساوت كيفو.

٥٦ - قطاع التعدين - كانت عملية الاستغلال في قطاع التعدين تتم بثلاث طرق هي: (أ) بواسطة فرادى الجنود لفائدهم الشخصية؛ (ب) وبواسطة السكان المحليين الذين ينظمهم القادة الروانديون والأوغنديون؛ (ج) وبواسطة الأجانب لمصلحة الجيش أو القادة.

٧٥ - وصادف الفريق عددا من الحالات التي شارك فيها الجنود مباشرة في عمليات التعدين في واتسا. ففي أيلول/سبتمبر ٩٩٩، طالب القائد المحلي لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية باستغلال الذهب الموجود على أعمده قاعات مناجم غورومبوا التي استخدم فيها الديناميت. وفي قاعات مناجم غورومبوا التي استخدم فيها الديناميت. وفي الملول/سبتمبر الهارت القاعة مما أدى إلى مقتل عدد من عمال المناجم الكونغوليين. وبعد بضعة أشهر، أصيب جنود أوغنديون أتوا للتعدين في المنطقة نفسها بأمراض في الجهاز التنفسي. وأخبر جنود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية الذين عادوا أصدقاءهم بالطريقة التي كانوا يعملون كما للحصول على الذهب. ومن هذه الروايات، يبدو أنه حتى إذا أبلغ القادة المحليون كذه الأنشطة، كان هناك مستوى مقبول من

التسامح. ورغم أن الفريق يصف هذا السلوك بأنه تواطؤ سلبي من جانب بعض القادة، فمن غير الواضح إن كان الجنوب كانوا يقتسمون المعادن التي يتم الحصول عليها مع حلفائهم.

٥٨ - وقد ظل الكونغوليون المحليون ينقبون عن المعادن لسنوات طويلة لمصلحتهم الشخصية. وترجع حداثة مشاركتهم إلى أن بعضهم كانوا يستخدمون بوصفهم "قوى عاملة يمكن إقناعها" إما للتعدين عن الذهب أو الماس أو الكولتان. وفي منطقة بوندو داخل محافظة الإكواتور، قام جان بير بمبا بتجنيد شبان تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ و ١٨ سنة. وقام الحلفاء الأوغنديون بتدريب الذين تم تحنيدهم وشاطروهم الرأي القائل بأن الجيش الأوغندي هو "جيش للتطوير" يهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للسكان العاديين. وبعد دورة التدريب البدني الصباحية التي تستغرق ساعة واحدة، أرسلوا إلى مناجم الذهب للقيام بعمليات الحفر باسم الأوغنديين والسيد بمبا. وذكر شهود عيان في كاليما، قام قائد الجيش الوطني الرواندي، روتو، بتعيين فريقين من الكونغوليين المحليين للتنقيب عن الكولتان؛ وعمل هؤلاء الكونغوليون أيضا تحت الحراسة المشددة للجنود الروانديين.

٥٥ - وفي منطقة كيلو - موتو المعدنية، كان القادة المحليون الأوغنديون وبعض الجنود الذين قاموا بحراسة مختلف نقاط الدخول إلى مناطق التعديس يسمحون للسكان المحليين بالتعدين ويشجعوهم على ذلك. وكان الترتيب بين الجنود والقائمين بأعمال التعدين يتمثل في أن يترك كل من يقوم هذه الأعمال بترك غرام واحد من الذهب كل يوم على نقطة الدخول/الخروج. وأشار أحد المخبرين الرئيسيين للفريق إلى أن ما متوسطه ٠٠٠ ٢ من الأفراد يقومون بعمليات التعدين في إطار هذا الامتياز الضخم ستة أيام في الأسبوع. وهذا المصدر، الذي أكدته مصادر أحرى،

أبلغ الفريق بأن العمل كان منظما بطريقة حيدة إلى درجة أن العمل يسير بصورة سلسة. ويتم تسليم ٢ كيلو من الذهب في المتوسط في اليوم الواحد للشخص الذي يرأس الشبكة.

7. – وينطوي النمط الأخير لعملية الاستغلال المنظم الذي تقوم به قوات الاحتلال على استيراد القوى العاملة. وقد حلبت قوات الاحتلال قوى عاملة من سحون بلدالها ووفرت لهم ما يلزم من أمن وسوقيات. واستخدمت رواندا بوجه خاص سجناء للتنقيب عن الكولتان في مقابل تخفيض الأحكام الصادرة ضدهم ومبالغ نقدية محدودة لشراء الأغذية. وأبلغ الفريق مؤخرا بأنه يوجد ٥٠٠ من السجناء الروانديين في نومبي، منطقة كالبهي. وسحب التقرير ذاته، شوهد أولئك السحناء وهم ينقبون عن الكولتان تحت حراسة جنود الجيش الوطني الرواندي. وقد أوردت هيومان رايتش ووتس أيضا نفس المعلومات في أوردت هيومان رايتش ووتس أيضا نفس المعلومات في التقرير الأخرى وروايات شهود العيان عن مشاركة التقارير الأخرى وروايات شهود العيان عن مشاركة السجناء الذين كان بعضهم لاجئين سابقين.

الإربة أيضا كثيرا من جراء الصراع. وتشير تقسارير البرية أيضا كثيرا من جراء الصراع. وتشير تقسارير وإحصاءات عديدة من المنظمات الإقليمية المعنية بحفظ الحياة البرية إلى أن حوالي ٠٠٠ كمن ما مجموعه ١٢٠٠٠ أنّل قد قتل في حظيرة غارامبا شمال شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩ في المنطقة التي تسيطر عليها القوات الأوغندية والمتمردون السودانيون. كذلك فإن الحالة بالغة السوء في غير ذلك من الحظائر والمحميات الطبيعية، بما في ذلك: حظيرة الحظائر والمحميات الطبيعية، بما في ذلك: حظيرة تضاءل عدد حيوانات الأوكاب والغوريلات والفيلة. وفي حظيرة كاهوزي – بيبغا، ومحمية الأوكاب والغوريلات والفيلة. وفي حظيرة كاهوزي – بيبغا، وهمي منطقة يسيطر عليها

الروانديون والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في غوما وغنية بالكولتان، لم يبق على قيد الحياة سوى عائلتان من ما بحموعه ٣٥٠ عائلة للفيلة في عام ٢٠٠٠. ويساور العاملين في بحال حفظ الحياة البرية قلق متعاظم لأن البقية فرت من تلقاء نفسها أو قتلت، حيث تم العثور على طنين من سن الفيل في منطقة بوكافو أواخر عام ٢٠٠٠. وفي أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٠، قام التجمع الكونغولي من أحلل الديمقراطية - حركة التحرير بمصادرة ٣ أطنان من سن الفيل في ايزيرو. وبعد ضغوط قوية من أوغندا، تم الإفراج عن الشحنة ونقلت إلى كمبالا.

٦٢ - وتتوافر للفريق مؤشرات تفيد بأن سرقة الأفيال في انتهاك للقانون الدولي (الاتفاقية الخاصة بالتحارة الدولية بأنواع الحيوان والنبات المهددة بالانقراض) منظمة تنظيما جيدا في معظم الحالات. فقد كان الجنود يصطادون إما بصورة مباشرة بموافقة القائد أو يوفرون المعدات والحماية للقرويين المحليين لتنفيذ المهمة بهدف تجميع سن الفيل. وعلى سبيل المثال، وحد بحوزة الكولونيل موجين التابع لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية وطاقم من جنوده ٨٠٠ كيلو غرام من سن الفيل في سيارتم بالقرب من حظيرة غارامبا. وتلقت حكومة أوغندا إشعارا مفصلا بشأن هذه الحادثة. وبلغ شهود عيان الفريق بالعديد من الحوادث التي تشير إلى تورط الجنود الروانديين في الاتجار بلحوم الأفيال والجاموس. ويوجد نمط معين في منطقي بوكافو وغوما: يقوم كبار القادة بأخذ سن الفيل، ويتفاوض الجنود مع بعض السكان المحليين بشأن البيع بالجملة، ويقوم السكان المحليون ببيع اللحوم في الأسواق بأسعار التجزئة.

77 - وكان جي البن بواسطة الذين لا يملكونه من السمات الأخرى لاستغلال الموارد الطبيعية. إذ أن السيد جان - بيير بمبا، وهو قائد حركة تحرير الكونغو، رئيس جبهة تحرير الكونغو، رئيس جبهة تحرير الكونغو الآن، وشريك في تجارة البن مع

الجسنرال كازيني، يقسوم بجسني السبن مباشسرة من مسزارع لا يملكها. وخلال زيارتنا إلى غبادوليت، ذكر بعض السكان المحليين أن رجال السيد بمبا كانوا يقومون بجسني السن من بعض المزارع الخاصة التي ترجع ملكيتها إلى أفراد كانوا قد فروا من تلك المنطقة.

٦٤ - الاحتكارات وتحديد الأسعار - بالإضافة إلى هـب واستغلال الموارد، كان المتمردون والقوات الرواندية والأوغندية يسيئون استخدام النظام التجاري. وفي بعض الحالات، كانوا يجبرون الأعمال التجارية التي يملكها السكان المحليون وبعض الأجانب على الإغلاق. وتستراوح الوسائل المستخدمة ما بين النهب ومضايقة الملاك. وكان الهدف النهائي هو السيطرة على التجارة المحلية. وكانت النتيجة هي التحكم غير المسبوق في اقتصاد الأجزاء الشرقية والشمالية الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولاحظ الفريق، خلال زيارته الميدانية، أن معظم السلع الاستهلاكية وغيرها من البضائع التي وجدت في غبادوليت وبونيا كانت تأتي من أوغندا. وشاهد أعضاء الفريق، خلال زيارته الميدانية إلى بونيا، عملية لتفريغ صناديق للبيرة من طائرة قادمة من أوغندا. وفي غبادوليت، يتم استيراد معظم السكاير والمشروبات وورق التواليت،وما إلى ذلك، من أوغندا. كذلك فإن السلع الموجودة في كيسانغاني وباكوفو وغوما تأتي بشكل رئيسي من بوروندي أو رواندا. وتصل السلع من المناطق المحتلة عن طريق مينائي ممبسا ودار السلام. وقد تأكد ذلك خلال زيارة الفريق إلى الدوائس الجمركية (سلطة إيرادات الضرائب) في كمبالا. وعلاوة على ذلك، لا تسدد الضرائب، وذلك حسب مستورد السلع الأساسية. وقد اعترف التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطيـة - حركـة التحرير للفريس بعدم دفع الضرائب، وخاصة في المحافظة الشرقية، أثناء المناقشات البتي أجريناهما في بونيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

٦٥ - وتقوم القوات الرواندية والأوغندية وحلفاؤُها الكونغوليون أيضا باستغلال المزارعين المحليين. فقد فرضوا على المزارعين أسعارا وشروطا معينة. وفي إحدى الحالات، أوضح مزارع يعيش بالقرب من نهر أوبانغي، على بُعد ٢٠ كيلو مترا من غبادوليت، لأحد أعضاء الفريق أنه يعتمد على تجار البن للتزود بالأكياس التي يفرضها عليه حامعو (مشتروو) البن. ويتسبب عدم استخدام هذه الأكياس بصورة أوتوماتيكية في خفض أسعار بنه. ومع ذلك فإن هـذه الأكياس لا تنتج في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية لأهم يضطرون إلى شرائها.

٦٦ - وفي حالة أخرى، ذكرت امرأة أنها وزوجها لم يعودا قادرين على بيع زيت النحيل الذي بحوزهما إلى جمهورية أفريقيا الوسطى الجحاورة أو شحنه إلى كنشاسا للحصول على إيضا في مجال المعـاملات الماليـة والضرائـب واستخدام اليـد سعر أفضل. وأصبحت السيطرة كاملة تقريبا داخل المناطق المحتلة على التجارة وغيرها من شبكات الأعمال التجارية بالنسبة للمحاصيل التجارية كالبن وزيت النخيل. وبعد ذلك احتكار فعلى كاحتكار جان - بيير بمبا لصادرات البن في البسيطة اللازمة للحفاظ على كرامتهن.

> ٦٧ - بل إن استغلال الموارد يصبح أكثر إثارة للارتياب لأن الجهات الفاعلة لا تنتج فرنكات كونغولية منزورة فحسب، بل تستخدمها أيضا لشراء الموارد الطبيعية. وتفيد مصادر موثوقة بأن مجموعة فكتوريا، التي يعد الجنرال خالب أكاندواناهو المعروف باسم سالم صالح مسألما رئيسيا فيها، متورطة في إنتاج الفرنكات الكونغوليا

المزورة. وتستخدم هذه العملات الورقية لشراء المحاصيل التجارية، ولكن بصفة رئيسية البن. وأبلغ مصدر موثـوق للغاية الفريق بأن حان - بيير بمبا أصدر أمرا في منتصف عام ١٩٩٩ بإنتاج عملات ورقية كونغولية من فئة ١٠٠ فرنك. وفي الوقت نفسه قامت مجموعة فكتوريا بإنتاج فرنكات كونغولية مزورة. ولذا، فقد أصبحت محافظة الإكواتور، بنهاية عام ١٩٩٩ مغمورة بالعملات الكونغولية المزورة إلى حد أن السيد بمبا قرر تعليق العمل بالعملات الورقية من فئة ١٠٠ فرنك يما في ذلك العملات التي أنتجها لوقف التضخم في المنطقة التي يسيطر عليها.

٦٨ - وقد ثبت للفريق أن الإستغلال غير القانوبي للموارد الطبيعية يتجاوز الموارد المعدنية والزراعية. فهو يحدث بالفعل العاملة الرحيصة مما يصفه تكليفنا بأنه أشكال أحرى من أشكال الثراء. وتتعامل المصارف المحلية وشركات التأمين ألعاملة في غوما وبوكافو وكيسانغاني وبونيا وغبادوليت بصورة مباشرة مع كيغالي وكمبالا. كما أن حركة تحريس محافظة الإكواتور. كما أن السكان المحليين الذين اضطرهم الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة اليأس إلى البقاء في القرى يعملون أكثر مقابل أجر أقل، إن التحرير والتجمع الكونغولي من أجمل الديمقراطيـة - غومـا لم يكونـوا يتلقـون أي أجـر. وأبلغـت المنظمـات الإنسـانية قـاموا بتنفيـذ نظـام لجمـع الضرائـب (تم إنفـاذه في بعـض العاملة في المناطق المحتلة الفريق بقصص تبين أن عددا من ألحالات) مع نظرائهم الأوغنديين والروانديين. وحسب النساء في بعض القرى توقفن فقط عن اصطحاب أطفالهن قول المتمردين أنفسهم، فإن هذه الضرائب تستهدف إلى المراكز الصحية لأنفن لم يعدن يملكن أصناف الملابس "تمويل أو دعم الجمهود الحربي". وفي واقع الأمر، أن _ جزءا من الأموال التي تجمع يتم إرسالها إلى كيغالي (في حالة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما). وفي حالة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير السابق وحركة تحرير الكونغو، لا يتم إرسال جزء من الضرائب إلى كمبالا فحسب، بل أن فرادى

الكولونيلات يطالبون أيضا بأن تدفع لهم أنصبة مباشرة من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – حركة التحرير. وفي بونيا وبوكافو، احتج السكان وتظاهروا وقاموا بشحب هذه الممارسة التي تنطوي على الاعتساف. وفي المناطق التي يسيطر عليها السيد بمبا، يتعين على الفلاحين الذين يحملون زيت النحيل على دراجات هوائية أن يدفعوا ضرائب على هذه الدراجات.

79 - وينتشر أيضا استغلال عمل الأطفال في المناطق المحتلة. إذ تفيد تقارير بأن بعض الأطفال يقومون بالتنقيب عن الذهب في مناجم كيلو موتو. وفي محافظة الإكواتور، شوهد بعض الأطفال في مناجم الماس. وشهد أعضاء الفريق وجود عاملين صغار السن تابعين لحركة تحرير الكونغو في مطار غبادوليت وفي المدينة. وكانوا في المطار في انتظار طائرة تقلهم بعد إتمام تدريبهم العسكري مؤخرا.

٧٠ - وتبين المعلومات المذكورة أعلاه أن إحسراءات وعمليات استغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية تتطور بشكل مستمر. وقد بدأت قوات الاحتلال بأسهل الوسائل: نحب المخزونات. ومع حفاف الآبار، استحدثت طرقا فعالة لاستغلال الموارد الإضافية اللازمة لملء الخزائن. وفي نهاية الأمر، اعتبرت أي وسيلة ضرورية طريقة مشروعة للحصول على الموارد. ويبدو من جميع الأدلة الواردة أعلاه أن هذه العملية ستظل تتطور كلما اقتضى الأمر ذلك.

دال – الهياكل الحالية للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية

٧١ - الهياكل الإدارية: يتم الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية بواسطة الهياكل الإدارية التي أنشأها أوغندا

ورواندا. فقد قام رئيسا هذين البلدين، بصورة مباشرة وغير مباشرة، بتعيين حكام إقليميين أو سلطات محلية، أو عموما، بتعيين أو إقرار تعيين كونغوليين في هذه المناصب. ومن أمثلة ذلك تعيين حاكم محافظة إيتوري، على الجانب الأوغندي. وفي ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، قام الجنزال الأوغندي كازيني بتعيين أديل لوتسوف حاكما لهذه المحافظة؛ وهي كونغولية كان قد استخدمتها بالفعل إدارتا موبوتو وكابيلا. وتبين المعلومات التي تم جمعها بوضوح ألها كانت مفيدة في وتبين المعلومات التي تم جمعها بوضوح ألها كانت مفيدة في ألسلطات الأوغندية في عام ٩٩٩. وذكرت بعض المصادر ألها أسهمت أيضا في نقل ملكية الأراضي من لندوس إلى السلطات الرواندية ساعدت في تعيين حير ترود كتيمبو حاكما لمانيما.

٧٢ - وسائط النقل - استفادت الأنشطة غير المشروعة من تطور وسائل النقل في المنطقة. فقبل الحرب الثانية كانت معظم عمليات تداول السلع والمنتجات تتم عن طريق النقل البري. وكان المهربون يستخدمون بحيرتي كيغو وتنجانيقا على نطاق واسع لتهريب السلع والمنتحات من وإلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويستخدمون الطائرات في حالات محدودة. وقد حدث تحول ملحوظ في هذا المحال في الأربع سنوات الماضية. إذ يستخدم عدد متزايد من الطائرات لنقل المنتجات والأسلحة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع نقل كميات كبيرة من المنتجات الزراعية والمعادن إلى الخارج، ولا سيما إلى كمبالا وكيغالي. والشيء الجديد الآخر لزيادة النقل الجوي هو استخدام طائرات يستأجرها الجيش، لمهام تجارية وغير عسكرية. وأبلغت فئات مخلتفة من الناس تضم جنودا وصحفيين وتجارا الفريق عن رحلاتهم على طائرات وإلى جانبهم حقائب مملوءة بالبن وغير ذلك من المنتجات غير العسكرية.

٧٣ - وكان هذا التغير في وسائط النقــل مصحوبــا بتغـير في الجهات الفاعلة فضلا عن إعادة لتحديد شركات النقل. فقد شهدت شركات تقليدية وراسخة مثل شركة TMK اضمحلال حصتها في السوق في حين أن شركات أخرى أختفت ببساطة (Air Cargo Zaire). وفي الوقست نفسه، ظهرت شركات جديدة وتوسعت، وهي شركات يملكها أو يسيطر عليها أقارب وأصدقاء للجنرالات والكولونيلات والرؤساء، مثل Air Navette و Jambo Safari. ومن ناحية أخرى، بقى الأجمانب الذيمن دخلوا المنطقة مع "غزو" تحالف القوات الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائسير لكنشاسا أثناء الحرب الأولى، من خلال نقل القوات، وقاموا بتدعيم أوضاعهم؛ وهذه هي حالة فكتور بط، وهو تاجر سلاح سيء السمعة في المنطقة. ويأتي معظم الرحلات الجويمة من وإلى محافظتي الاكواتـور والشــرقية مـن مطــار عنتبي العسكري. وأثناء زيارة إلى كمبالا، أبلغ الفريق بالقلق الذي أبدته دائرة الضرائب الأوغندية لوزارة الدفاع. فقد أثارت هذه الشكوى قضية الخسائر الضريبية التي تعرضت لها الخزينة العامة بسبب عدم تفتيش المنتجات الستي تدحسل جمهورية الكونغسو الديمقراطية وتغادرها بالطائرات من وإلى مطار عنتبي العسكري، وبسبب عدم قيام دوائر الجمارك بفرض رسوم.

٧٤ - وعلى الجانب الأوغندي، تعمل ثلاث شركات خاصة هي:

Air Alexander التي تملكها جوفيا أكاندواناهو، زوجة سالم صالح وأخت زوجة الرئيس موسيغين. وكانت طائراتها تعمل بشكل رئيسي بين عنتي وكيسانغاني قبل معركة كيسانغاني الأخيرة. وتفيد بعض المصادر بأن هذه الشركة لا تـزال تعمل في الإقليم الذي تحتله القوات الأوغندية.

- و تقيم Air Navette معاملات مع الجنرال سالم صالح وجان بيير بمبا. وتقبوم برحلات إلى غبادوليت وغنيما وكيسانغاني وبونيا وكمبالا. وتستخدم طائرتين من طراز انتونوف ٢٦ و انتونوف ١٢.
- Uganda Air Cargo وتتعامل بصفة رئيسية مع وزارة الدفاع الأوغندية. وفي السابق، كانت تستخدم طائرات من طراز 130-C، لكنها تستخدم الآن طائرات من طراز اليوشن ٧٦ وانتونوف ١٢. وتقوم هذه الشركة برحلات إلى عنتبي وغنييما وباسانكاسو وإيسورو وبوتا.

وتتوافر للفريق دلائل على أن معظم شركات الخطوط الجوية الحناصة لا تملك الطائرات التي تستخدمها الشركة؛ وعادة ما يكون المالك شخصا مثل فكتور بط.

٧٥ - وعلى الجانب الرواندي، يعمل عدد من الشركات الخاصة في الإقليم وهي:

- شركة New Gomair التي تقوم برحلات إلى كيسانغاني غوما وكيغالي. وتفيد بعض المصادر بأن زوجة وزير المالية الحالي في رواندا أحد المساهمين في هذه الشركة.
- وتقوم شركة Air Navette بتسيير رحلات إلى غوما وبوكافو وكيسانغاني وكيغالي. وتفيد بعض المصادر بأن أحد المساهمين الرئيسيين، وهو موديسي ماكابوزا، وهو أيضا مالك Jambo Safari شخص معروف في بطانة الرئيس كاغامي.
- وتقوم شركة Air boyoma بتسيير رحلات مكوكية بين غوما ولودجا. وتفيد بعض المصادر بأن السيد أوندنكاتي، النائب الأول السابق لرئيس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية غوما، أحد المساهمين في هذه الشركة.

• وهناك شركات أخرى تعمل في المنطقة مثل Compagnie Aerienne des Grands Lacs et Cargo . Kivu Air Services «Sun Air و Fret International

٧٦ - وأشار العملاء وغيرهم من مصادر موثوقة إلى أن شركة سابينا للشحن تنقل موارد طبيعية غير قانونية استخرجت من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويقال إن شركة سابينا للشحن تنقل الكولتان المستخرج من جمهورية الكونغو الديمقراطية من مطار كيغالي إلى وجهات أوروبية. وقد طلب الفريق مقابلة إدارة سابينا في كامبالا وبروكسيل، لكن أحدا لم يوجد للتحدث إلى أعضاء الفريق.

٧٧ - الشبكة المالية - جميع الأنشطة غير القانونية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي عمليات تجارية أساسا، تستخدم الشبكات المالية إلى حد ما. ومن خاصيات هذه الشبكات قدرها على التكيف السيريع مع البيئة السياسية والاقتصادية الجديدة. فمدن مثل كيسنغاني وغوما مراكز تجارية كبيرة أصلا لترويج الماس والسلع الاستهلاكية. ومعظم المصارف العاملة في المناطق المحتلة كانت تعمل من قبل في جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل اندلاع حسرب قبل في جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل اندلاع حسرب المراسلة لهم موجودة في كينشاسا بصورة عامة. و.عجيء المراسلة لهم موجودة في كينشاسا بصورة عامة. و.عجيء الاحتلال، نزعت هذه المقار والمصارف المراسلة إلى الانتقال الاحتلال، ومن بين هذه المصارف:

- اتحاد المصارف الكونغولية -. ورغم أن المقر لا يزال في كينشاسا، إلا أن عملياته جارية في مناطق تسيطر عليها رواندا.
- المصرف التجاري للكونغو ويوجد مقره في كينشاسا وله فروع في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد نقل مديره إلى كيغالي من أجل مراقبة سير العمل في شرقي جمهورية الكونغو

- الديمقراطية. ويرتبط هذا المصرف بمؤسسة بيلغوليز، وهي اتحاد بلجيكي للمصارف.
- المصرف التجاري لروانسدا ويوجد مقره في كيعالي، لكن له عمليات في كيسنغاني، وبوكافو وغوما. ويقال إن الحكومة الرواندية أحد المساهمين في هذا المصرف.
- مصرف بانكور وهو أحد أحدث المصارف في كيغالي، إذ بدأ أنشطته عام ١٩٩٥. وكان حتى كيغالي، إذ بدأ أنشطته عام ١٩٩٥. وكان حتى ١٩٩٩ في ملكية إحدى الأسر، لكن أحد رجال الأعمال يدعى تيباري روجيجيرو اشتراه في أوائل عام ٢٠٠٠ بثمن بخس جدا حسب مصادر متنوعة.

٧٨ - الحالتان الخاصتان: مصرف التجارة والتنمية والصناعة ومصرف التجارة والتنمية - يعد مصرف التجارة والتنمية والصناعة أحدث المصارف، فقد أنشئ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وجعل مقره في كيغالي. وتعود صلة هذا المصرف بجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بداية غزو زائير السابق من قبل تحالف القوى الديمقراطية لتحرير كونغو - زائير. فقد أدار مصرف التجارة والتنمية والصناعة معظم المعاملات المالية للتحالف قبل أن يأخذ لورن ديزيريه كابيلا زمام السلطة. وقد أخبر الفريق أن المساهمين في هذا المصرف هم أساسا الجبهة الوطنية الرواندية، والشركة المختلطة للاستيراد والتصدير، COMIEX وألفريد كاليسا وبعض الأنغوليين. ويعد المساهمون الحقيقيون حلفاء باستثناء أوغندا. فبعض الوثائق، والإيصالات وأذون الدفع التي منحتها بعسض الشركات الكبرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما بين أوائل ١٩٩٧ وأواخسر العام ذاته تشير بوضوح إلى أن المدفوعات ينبغي أن تكون عبر مصرف التجارة والتنمية والصناعة لمساهمته في "المجهود الحربي". وبمجيء الرئيس الراحل كابيلا إلى السلطة أنشئ مصرف

التجارة والتنمية، الذي ضم في صفوف المساهمين فيه بشكل غريب تريستار، والشركة المختلطة للاستيراد والتصدير، وألفريد كاليسا من مصرف التجارة والتنمية والصناعة. لذا تظل الجبهة الوطنية الرواندية من خلال مصرف التجارة والتنمية والصناعة وتريستار، مساهمة في مصرف التجارة والتنمية رغم حالة الحرب.

٧٩ - الشركات الخاصة الأخرى - أنشئ عدد من الشركات من أجل تيسير الأنشطة غير القانونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت شركات أخرى موجودة في المنطقة لعقود من الزمن وانضمت إلى القافلة سعيا وراء جني المكاسب المالية الواضحة من استغلال البلد. ومن جانب أوغندا، وحركة التحرير الكونغولية والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير، أنشأ قادة الشوار و/أو مسؤولون عسكريون أوغنديون شركات جديدة ومؤسسات بحارية تستخدم أسماء مستعارة. ومعظم هذه الشركات، إن لم يكن جميعها، ملك خاص لأفراد أو مجموعة من الأفراد.

مه - ومن بين الشركات المتورطة في اقتناء الموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تبدو شركتا ترينتي وفيكتوريا أهم هذه الشركات نظرا لطريقة شركتا ترينتي وفيكتوريا أهم هذه الشركات نظرا لطريقة عملهما وأنشطتهما والمساهمين فيهما. يرأس مجموعة فيكتوريا السيد خليل ويوجد مقرها في كمبالا. وحسب مصادر موثوقة، يتعامل السيد خليل مع السيدة جوفيا أكاندوانو مباشرة بشأن مسائل الماس. وللسيد خليل معاونان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مستقران في كيسنغاني وفي غبادوليت، ويقال إن كلا المعاونين من لبنان، وأهما محمد غسان والسيدة طلال. وخلال زيارة الفريق لغبادوليت، تلقى الفريق تأكيدا لوجود أحدهما ولدوره القيادي في شراء تلقى الفريق تأكيدا لوجود أحدهما ولدوره القيادي في شراء بعموعة فيكتوريا يملكها موهوزي كانييروغابي، ابن الرئيس موسيفيني، والسيدة جوفيا وخالب أكانواناهو. ولمجموعة

فيكتوريا صلة بتجارة الماس، والذهب والبن. وتشتري المجموعة هذه المنتجات المعدنية والزراعية في إيسيرو، وبونيا، وبومبا، وبوندو، وبوتا، وكيسنغاني. وقد دفعت هذه الشركة ضرائب إلى حركة التحرير الكونغولية، لكنها لم تفعل ذلك مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية حركة التحرير. وعندما عُثر على عملات مزورة (فرنكات كونغولية ودولارات الولايات المتحدة) في مناطق كانت الشركة تشتري فيها موارد طبيعية، أشارت الأصابع إلى مجموعة فيكتوريا. وأكدت مصادر أخرى للفريق ضلوع مجموعة فيكتوريا في تزوير العملة.

٨١ - وتعد شركة ترينيتي حالة هامة أيضا. فقد كان أتسيني تيباسيما، النائب الثاني لرئيس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير وحاليا المفوض العام المساعد لجبهة التحرير الكونغولية "مدير" هذه الشركة. وحسب مصادر موثوقة، فإن شركة ترينيتي شركة خياليـة ومجموعة من المؤسسات التجارية المختلفة التي يملكها سليم صالح وزوجته. وكان الغرض الأساسي من هذه الشركة هو تيسير أنشطتهما التجارية في المحافظة الشرقية. ولهذا الغرض، منح السيد تيباسيما في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ إجازة ضريبية إلى جميع أنشطة شركة ترينيسي في المناطق الي تسيطر عليها أوغندا ويديرها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير. وهكذا استوردت شركة ترينيتي مختلف السلع والبضائع وأخذت من المحافظة الشرقية الذهب، والبن، والخشب دون دفع أي ضريبة. واغتنم عدة أفراد، أوغنديين وكونغوليين، فرصة الغموض المحيط بشركة ترينيتي من أجل تصدير مختلف الموارد الطبيعية (باسم شركة ترينيسي). من جمهورية الكونغو الديمقراطية دون دفع الضرائب أيضا.

٨٢ - ومن الجانب الرواندي، يوجد معظم الشركات التي لَمَا أنشطة هامة مرتبطة بالموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إما في ملكية الحكومة أو في ملكية أفراد مقربين جدا من الحلقة الداخلية للرئيس كاغامي. فعلى سبيل المثال، تعد شركة روندا ميتلز (معادن رواندا) شركة تُعني بتجارة الكولتان، فهي تشري الكولتان وتصدره خارج القارة. وللفريق دلائل قوية على أن الجبهة الوطنية الرواندية تسيطر على شركة رواندا ميتلز. ففي أواسط كانون الشابي/يناير ٢٠٠١، التقت مصادر موثوقة جدا بالإدارة العليا لشركة رواندا ميتلز في كيغالي. وخلال هذه المناقشات، قال المدير لهذه المصادر أن شركة رواند ميتلز شركة خاصة لا علاقة لها بالجيش. وأوضح كذلك أنه كان في ذلك الصباح بالذات ينتظر شركاء رئيسيين من أحمل إجراء مناقشات. وبينما كانت المناقشات مستمرة، حضر الشركاء المزعومون كما كان مقررا، غير ألهم للأسف كانوا يرتدون زي الجيش الرواندي وكانوا من كبار الضباط. فهذا الحادث يؤكد الروايات التي سيقت من مصادر متعددة وتشير إلى أن شركة رواندا ميتلز تحت سيطرة الجبهة الوطنية الرواندية. وفي الوقت ذاته هناك إشارات أيضا تفيد بأن الجيش الوطني الرواندي مساهم في شركة غران لاك ميتلز (شركة معادن البحيرات الكبرى) التي تنشط أيضا في محال تجارة الكولتان.

۸۳ - أما شركة حامبو سفاري فهي شركة أخرى أثار ظهورها ونموها تساؤلات في غوما وبوكافو. فعندما اندلعت حرب آب/أغسطس ۱۹۹۸ كان موديست ماكابوزا يشترى النفط من كينيا ويبيعه في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستفادت شركة حامبو سفاري من شبكة داخلية من الإيصالات المزورة داخل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما والجيش الوطني الرواندي. وحسب مصدر موثوق حدا، كانت شركة حامبو سفاري تحمل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما ثلاثة أضعاف تكاليف كميات النفط المسلمة وكان يقضى على أي محاولة تلتشكيك في الأرقام. وفي محاولة نادرة لتوضيح الوضع،

طلب بعض أعضاء التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما حلل الاجتماع الأخسير للجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، إنشاء لجنة لإجراء مراجعة داخلية للحسابات. وافقت كيغالي على إرسال عقيد لإجراء مراجعة الحسابات إلى جانب فريق تابع للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. وعندما ثبتت قضية الإيصالات المزورة والأداءات الزائدة، استدعت كيغالي العقيد وعلقت عملية التحقيق. وأكدت بعض المصادر العلاقات الوثيقة التي تربط بين السيد موديست ماكابوزا، المالك الظاهري لشركة جامبو سفاري والرئيس كاغامي. ومنذ ذلك الحين نوعت جامبو سفاري مشروعها التجاري الأصلي، وتناجر الآن جامبو سفاري مشروعها التجاري الأصلي، وتتاجر الآن بالبن، واشترت مؤخرا أسطولا من الشاحنات الجديدة وتعمل أيضا في مجال النقل الجوي مع شركة إير نافيت.

٨٤ - وتعمل بعض الشركات الصغرى أيضا في حماية بعض القادة المحليين. فعلى سبيل المثال، تتولى مؤسسة هابيه توزيع النفط/ البـترول في غومـا وبوكـافو. ويقـال إن هـذه الشركة مملوكة لايرنيست أبيمانا الذي تربطه صلة وثيقة بالجيش الوطني الرواندي، وبخاصة الرائد كاراسيرا والسيد غاكويريري. ومن بين تلك الشركات الصغيرة التي تعمل بتجارة البن والماس شركة ستيباغ، وهمي مملوكة للسيد مبوجييه وتعمل بتعاون مع الرائد كازورا (قائد قوات الأمن والجيش الرواندي في جمهورية الكونغو الديمقراطية) والرائد غاتيتي. وختاما أنشئت مجموعة كبيرة من الشركات الصغرى والمساهمون فيها أفرادا متفاوتي النفوذ في النحبة الرواندية أو في مؤسسات جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينطبق هذا القول على شركة 'غران لاك ميتلز' حيث يُذكر أن الرائد غاتيتى، ودان وكازورا من المساهمين فيسها. وفي حالات أخرى، تضم الشركات الأجنبية كبار الشخصيات المحلية إلى بحلسها: كما هو الحال بالنسبة إلى شركة جيزيل شافت فور اليكتروميت الورجي حيث يعمل بها كارل هايئ البيرس

وإيمانويل كمانزي شريكين، أو شركة إم دي إم مع السيد ماكابوزا.

مه - واستنادا إلى البيانات، والروايات، والوثائق، التي تم تلقيها وتحليلها خلص الفريق إلى أن نظم الاستغلال غير القانوني التي أنشأها الأوغنديون والروانديون يختلف بعضها عن بعض. ففي حالة أوغندا، يستغل موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، أفراد، من كبار قادة الجيش أساسا، يستغلون سيطرهم على المتعاونين معهم وعلى بعض المسؤولين في الحركات المتمردة. ورغم ذلك، فإن هذا الأمر معروف لدى المؤسسة السياسية في كمبالا.

٨٦ - أما في حالة رواندا، فالأمور أكثر تنظيمًا. فهناك روابط وجسور بين بعض الشركات الرئيسية هناك، كما هـو الحال مع تريستار ومصرف التجارة والتنمية والصناعة، وقبل كل شيء هناك العلاقة القائمة بين الجيش الوطني الرواندي والجبهة الوطنية الرواندية، ومصرف التجارة والتنمية والصناعة، وشركة رواندا ميتلز، وشركة غران لاك ميتلز وشركة تريستار. ويبدو أن الإدارة العليا لهذه الشركات ترفع تقاريرها بصورة مستقلة إلى الأشخاص ذاهم في أعلى الهرم الإداري. ومن جهة أخرى، لجميع المديرين الرئيسيين علاقات شخصية تربطهم بمختلف قادة الجيش الذين يرفعون بدورهم تقاريرهم إلى القيادة. هذا الهيكل الهرمي والمتكامل بالإضافة إلى الانضباط الصارم للمجموعة جعل من استغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية عملية أكثر إحكاما، وفعالية وتنظيمًا. وثمة أيضًا حسر بين الهياكل الداخلية الرواندية للاستغلال غير القانوني وهياكل التحمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. فقد أعدت الحكومة الرواندية ترتيبات مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما من أجل استراف الموارد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونمة حالة منح فيها مصرف التجارة والتنمية والصناعة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية قرضا لكي يسدد ما

عليه للموردين الذين ترتبط أعمالهم التجارية بالجيش الوطني الرواندي. ويعد هذا "الجسر المالي" نظاميا؛ إذ يعترف النظام الأساسي للتجمع الأنغولي من أجل الديمقراطية بصفة غير مباشرة بدور رواندا في مراقبة أموال الحركة والمشاركة في صنع القرار والتحكم في الأموال ومراجعة الحسابات.

هاء - فرادى الجهات الفاعلة

١٨٠ - ليست هذه القائمة على سبيل الحصر لكن اختيار الفريق استند إلى الأدوار الحاسمة التي قامت بها هذه الشخصيات وإلى مشاركتها المباشرة إما بتقديم الدعم، أو بإقامة شبكات أو تيسير استغلال الموارد الطبيعية داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. فمن الجانب الأوغندي، كثيرا ما تلوح بعض الأسماء المألوفة، مثل اللواء سليم صالح، والعميد جيمس كازيني، والعقيد تيكامانييري، وجوفيا أكاندواناهو، والعقيد أوتافيري، والعقيد موجيني، والسيد خليل واتينيي تيباسيما، وإمبوسا إنيامويسي، وناهيم كانافير، ورجيه لومبالا، وجان إيف أوليفييه، وجان بيير بيمبا، وأديلي لوتسوفي، وعبد الرحمن ومن جاءوا بعدهم مثل العقيد مويومبو.

٨٨ - اختار الفريق أن يركز على ثلاثة فاعلين رئيسيين: الأول والثاني هما اللواء (متقاعد) سليم صالح وزوجته، جوفيا أكاندواناهو الشهير أيضا باسم سليم صالح وزوجته جوفيا يشكلان جوهر عملية الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في المناطق التي تسيطر عليها أوغندا. فهو الأخ الأصغر للرئيس إيووبري موسوفيني (وذو شعبية كبيرة في الجيش) وهو الذي يتحكم في الأنشطة غير القانونية في المناطق التي تسيطر عليها أوغندا مع حلفائها. ويعد جيمس كازيني ذراعه المنفذة وذراعه اليمنى. ويبسط نفوذه وحمايته على إمبوسانيامويسي وتيباسيما. وفي مقابل ذلك يحميان مصالحه التجارية والاقتصادية في المناطق التي ذلك

يسيطر عليها التجمع الكونغولي الديمقراطي – حركة التحرير السابق. واستخدم كلا من مجموعة فيكتوريا وترينيتي لشراء وتسويق الماس، والخشب، والبن والذهب. وقد أبلغت مصادر موثوقة حدا الفريق بأن وراء سليم صالح، توجد حوفيا أكاندواناهو، وهي أكثر جرأة فيما يتعلق بمسألة استغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهتم بالماس على وجه الخصوص. وحسب مصادر موثوقة حدا، تُعد السبب في اندلاع حروب كيسنغاني. فقد أرادت أن تسيطر على سوق الماس في كيسنغاني بعدما تلقت تأكيدا من السيد خليل، "مدير" مجموعة فيكتوريا، بأن فكرة ميدة و ممكنة.

٨٩ - أما الفاعل الثالث فهو العميد حيمس كازيني، القائد السابق لهيئة أركان قوات الدفاع الشعبية في أوغندا والقائد السابق للعمليات العسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويُعد سيد الميدان والقائد، والمنظم والمدير لمعظم الأنشطة غير القانونية المرتبطة بوجود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في شمال وشمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعد الذراع اليمن لسليم صالح. ويعتمد كثيرا على الشبكة العسكرية القائمة وعلى الرفاق والمتعاونين السابقين، مشل العقيد تيكامانييري والعقيد موغويني. وكانت تربطه صلة وثيقة بالسادة نيامويزي، وتيباسيما، ولومبالا وبحان بيير بيمبا، الذين يسروا جميعهم صفقاته غير القانونية من الماس، والكولتان والخشب، والعملة المزورة، والذهب، والبن، وواردات السلع والبضائع في محافظة الإكواتــور والمحافظـة الشرقية. ويقال إن علاقات حيدة تربطه بالسيد باراموتو، جنرال الرئيس السابق موبوتو. ورغم إعفائه من مسؤولياته كقائد لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال شبكاته قائمة. وقد طلب الفريق لقاء هؤلاء الفاعلين الرئيسيين، لكن الطلب رفض.

• ٩ - ولا يمكن فصل الأطراف الفاعلة المنتمية إلى رواندا والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما المتورطين في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن البنية التي يخدمونها. فمعظم هؤلاء الناس يخدمون نظاما. بيد أن الفريق لاحظ تكرر بعض الأسماء أو وجود دور خاص قام به بعض الأفراد في وقت معين ولبعض العمليات. وبالإضافة إلى الأسماء المذكورة في الفقرات المتعلقة بالشركات الرئيسية، يمكن تسليط الضوء على بعض الأسماء.

٩١ – أولا، هناك على حسين الذي يقوم بدور رئيسي في صفقات الماس والذهب في بوكافو وكيسنغاني. فقد ذكر أولئك الذين تعاملوا معه في الماضي حضور أحد الرعايا الروانديين خلال المفاوضات التجارية. وغمة إشارات إلى أن المواطن الرواندي اللذي يحضر الاجتماعات موظف في مكتب الرئيس بكيغالي. وثانيا، هناك العقيد جيمس كاباريي، الذي يُعد وسيط الجيش الوطني الرواندي لبعض الصفقات. فحسب بعض المصادر كان على اتصال بفيكتور بط أو بوت من أجل استئجار طائرة من طراز إليوشين ٧٦ قامت بنقل الكولتان من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى كيغالي. ويقال إنه شريك لمحمد على سالم، مدير شركة غلوبال مِنيرال. ولهذه الشركة دور في عملية شراء الكولتان في بوكافو وغوما. ثالثا، هناك تيبيري روجيجيسرو، وهمو عضو الجبهة الوطنية الرواندية، ويعتبر أحد مزودي الحزب الرئيسيين بالمال خلال حرب ١٩٩٠-١٩٩٤. وهمو أحد المساهمين الرئيسيين في تريستار للاستثمار، وهي شركة مقربة بنفس القدر من الجبهة الوطنية الرواندية. ويقال إنه يعمل أيضا في تجارة التبغ.

97 - رابعا، عزيزة كولثوم غولامالي، وهي حالة فريدة من بين الفاعلين الرئيسيين المتورطين في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. يقال إن السيدة غولامالي تحمل عدة حوازات سفر. وتعيش في

بوكافو، بروكسل أو نيروبي تبعا لبرنامج أعمالها. وقد اعترفت السيدة غولامالي بتورطها في الماضي في الحرب الأهلية في بوروندي. فحسب مصادر موثوقة، سلَّجت وموَّلت ثوار الهوتو في القوات من أجل الدفاع والديمقراطية في بوروندي. ومع ذلك، أقامت تحالفات جديدة مع الحكومة الرواندية وأصبحت حليف ارئيسيا لنظام كيغالي وللتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. والسيدة غولامالي متورطة في صفقات الذهب، والكولتان، وحجر القصدير في الأراضي التي يسيطر عليها الروانديون. وقبل ذلك، تورطت في الاتجار بالأسلحة لفائدة الهوتو البورونديين وكان لها أيضا دور في الاتجار بالذهب والعاج. كما ورد اسمها مقترنا بتهريب السجائر. وقد أبلغت مصادر موثوقة جدا الفريق بألها تبرم صفقاتها غير القانونية تحت ستار مصنع للسجائر تملك ويوجد حاليا في حالة إفلاس. وفي تجارة الكولتان، يوجد من بين زبنائها استارك، وكوجيكوم وسوجيم؛ ويدير مصرف بروكسل لامبير بعض معاملاتما المالية. وقد طلب الفريق عدة مرات إلى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما أن يلتقى بالسيدة غولامالي واتصل بمساعديها أيضا. لكنها لم ترتب أبدا للاجتماع مع

٩٣ - ومؤخرا، عُيِّنت من قِبل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما مديرا عاما للشركة المعدنية للبحيرات الكبرى (سوميغل)، وهي مجموعة من أربعة شركاء، حصلت على احتكار ترويج الكولتان المستورد. وقد عزز هذا الاحتكار موقعها كطرف رئيسي في تجارة الكولتان في المنطقة. وفي محاولة لتوضيح هذه الشراكة، ذكر التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما ألها شخص مفيد الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما ألها شخص مفيد جدا وألها تُدر على التجمع مبلغ ١ مليون دولار شهريا. وقد أبلغت بعض المصادر أعضاء الفريق بأن شبكة اتصالاتها مذهلة وألها تتحكم في كل مسؤول تقريبا في التجمع

الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. وحسب بعض المصادر، فهي متورطة أيضا مع ابنتها جميلة في تزوير العملة. وقد اشتهرت السيدة غولامالي بتزوير التصاريح الجمركية خاصة بالنسبة إلى المنتجات التي تصدرها. وبعدما ووجهت مؤخرا بتهمة تزوير تصريح للحمارك صرح فيه الكولتان على أساس أنه حجر القصدير، ردت قائلة، "في هذه التجارة الكل يفعل ذلك". وقد نبه تصريحها الفريق إلى مدى الغش السائد في صفوف الشركات التي تصدر الكولتان.

واو - البيانات الاقتصادية: تأكيد الاستغلال غير القانويي للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية

٩٤ - جميع الأدلة المبنية على الملاحظة والمقدمة آنف ويُكملها تحليل اقتصادي للبيانات التي قدمتها مصادر مختلفة.

أوغندا

9 9 - بناء على طلب من الفريق، قدمت السلطات الأوغندية مجموعة كبيرة من البيانات شملت قيمة إنتاج وتصدير المنتوجات الزراعية مثل البن والقطن والشاي والتبغ. وفيما يتعلق بالمعادن، تشمل مجموعة البيانات أيضا أرقاما تتعلق بإنتاج وتصدير الذهب والكولتان.

97 - وتتضمن البيانات الرسمية اختلافات كبيرة. أولا، أرقام استيراد الذهب أكبر باستمرار من قيمة الإنتاج كما هو مبين في الجدول ١ والشكل ١.

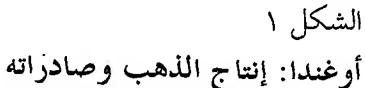
الجدول ۱ أوغندا: الصادرات والإنتاج من المعادن، ۱۹۹۶ -۰۰۰۰

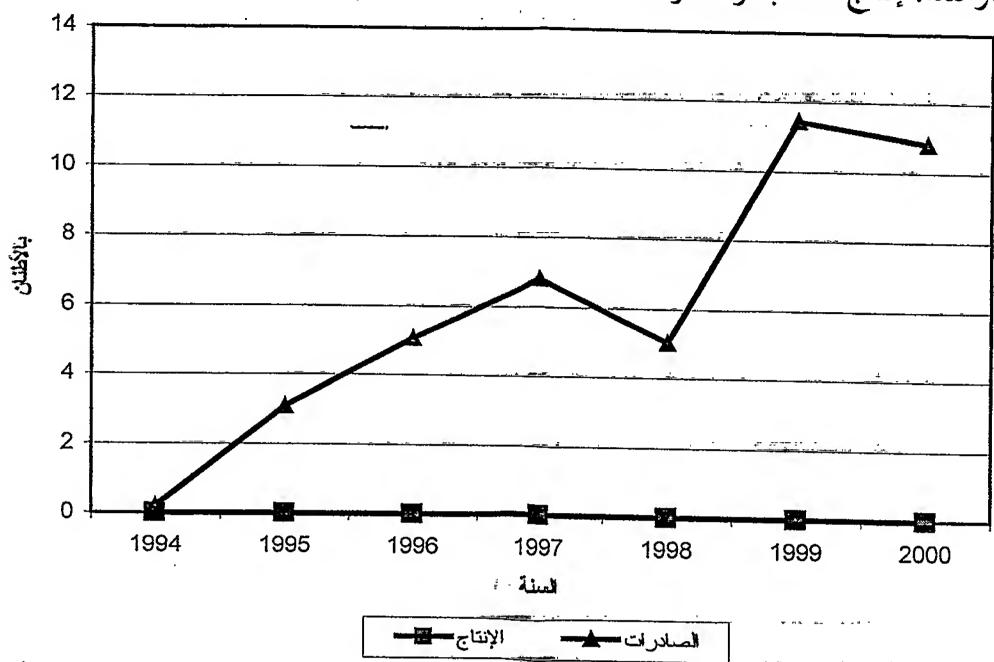
السنة	الذهب	القصدير	الكولتان	الكوبالت
ألف - الصادرا	ات من المعادن (بالأ	طنان)		
1998	., ۲۲	_	_	_
1990	٣, • ٩	-	~	•••
1997	0,.4	7,00	200	
1444	7,87	٤,٤٣	Y,0Y	-
١٩٩٨	0,.4	-	۱۸,04	
1999	11, 80	_	79,0	٦٧,٤٨
۲	۱۰,۸۳	_	_	140,91

باء – الإنتاج المعديي (بالأطنان)

_	٠,٤٣٥	٣,٧٠٤	٠,٠٠١٦	1998
_	1,471	٤,٢٨٩	.,	1990
_	•••	٠,٣٨	٠,٠٠٣	1997
-	_	١,٨١	.,78	1994
_		1,1.4	.,	1444
٧٦,٧ ٤		-	٠,٠٠٤٧	1999
YAY, 0 1			., £ £	۲

المصدر: وزارة الطاقة والتنمية المعدنية في أوغندا، بيانات ٢٠٠٠ من كمانون الثناني/ينناير إلى تشرين الأول/أكتوبر .





99 قد يكون الفرق الحاصل بين الانتاج والتصدير راجعا إلى استغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية . فقد قيل إن المصرف المركزي الأوغندي اعترف لمسؤولين في صندوق النقد الدولي بأن حجم الصادرات الأوغندية من الذهب لا يعكس مستويات انتاج هذا البلد وإنما قد تكون بعض الصادرات "تتسرب عبر الحدود" من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأفاد المصرف المركزي أن أوغندا صدرت، حتى أيلول/سبتمبر 99 ، ذهبا بقيمة 99 ، ملايين دولار، بالمقارنة مع 99 مليون دولار في 99 و 99 مليون دولار عام 99 .

90 - ثانيا، لم تورد البيانات الصادرة عن السلطات الأوغندية أي شيء بشأن إنتاج الألماس وتصديره. فعدة مصادر ثالثة (منظمة التجارة العالمية، والاتحاد العالمي لمصارف الألماس، والمجلس الأعلى للألماس) تشير إلى وقوع عمليات لتصدير الألماس من أوغندا خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وتعد هذه الصادرات من الألماس مثيرة للشكوك لأسباب عديدة منها:

(أ) ليس لأوغندا أي انتاج معروف للألماس؛

- (ب) لم يلاحظ وحبود صادارت للألماس من أوغندا إلا في السنوات القلائل الأخيرة، التي تتصادف بشكل مثير للدهشة مع احتلال شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية كما هو مبين في الجدول ٢ والشكل ٢.
- (ج) وأحيرا، تدعم هذه الوقائع ما توصل إليه الفريق من خلال التحقيق الميداني، والمناقشات والمراقبين الخارجيين بشأن ضرورة مراقبة المنطقة الغنية بالألماس المحاورة لكيسانغاني وبناليا.

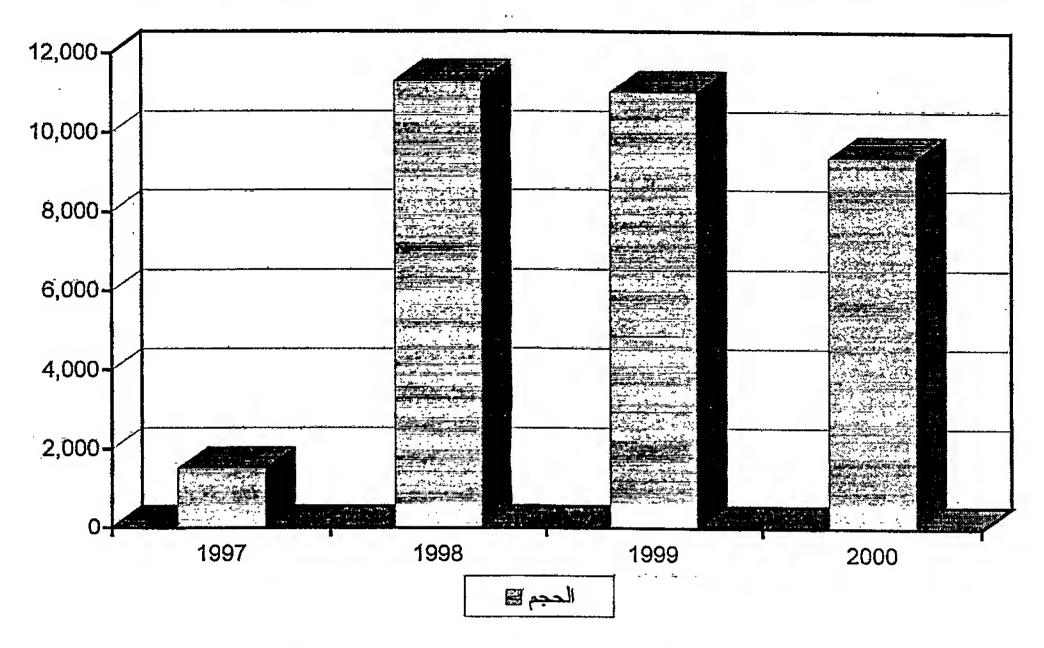
الجدول ٢ أوغندا: الصادرات من الألماس الخمام (غير المصقول) ١٩٩٧ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

القيمة (بدو لارات الولايات المتحدة)	الحم (بالقيراط)	السنة
۱۹۸ ۳۰۲	1011,78	1997
1 2 2	11 ~~~, ~~	199人
۱ ۸۱۳ ۰۰۰	11 . 7 & , & 7	1999
ነ የገሞ ሞሉ።	9 444,01	Y

المصدر: الجلس الأعلى للألماس.

99 - تبين هذه الأرقام أقل من الواقع وهناك دلائل على أن أوغندا صدرت المزيد من الألماس. غير أن ذلك غير مثبت بشكل حيد في الإحصاءات بسبب القوانين المتساهلة التي تنظم المناطق الحرة. فهذه القوانين تبيح إعادة تغليف الألماس القادم من أي بلد، ثم بيعه انطلاقا من أي بلد بصفته ماسا ينتمي إلى بلد المنشأ، الذي ليس بالضرورة البلد المذكور في الاحصاءات.

الشكل ٢ أوغندا: الصادرات من الألماس الخام حسب الحجم ١٩٩٧ – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

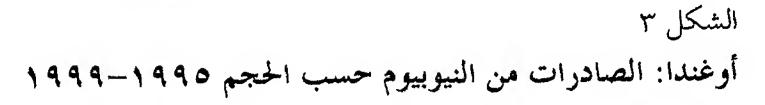


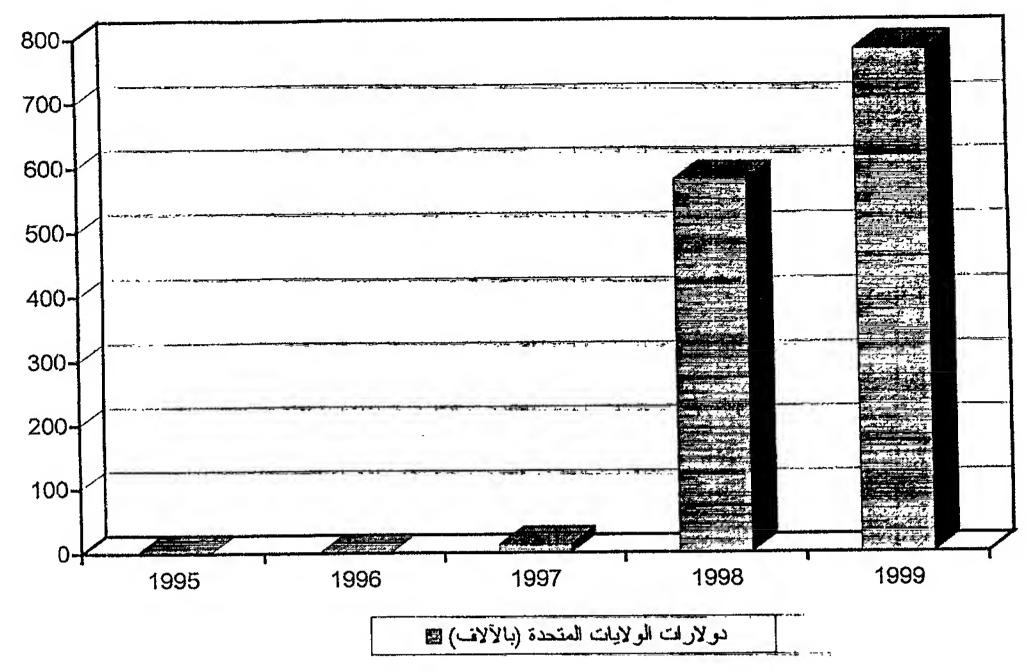
، ، ١ - و تظهر البيانات المحصلة من أي مصدر ثالث بشكل ثابت أن أوغندا أصبحت بلدا مصدرا للألماس؛ كما تبين أيضا أن صادرات الألماس من أوغندا تتزامن مع سنوات اندلاع الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية أي ابتداء من ١٩٩٧ فما بعد.

الجدول ٣ صادرات أوغندا من النيوبيوم، ١٩٩٥ - ١٩٩٩ (بألاف دولارات الولايات المتحدة)

النيوبيوم	السنة
صفر	1990
صفر	1997
۱ ۳	1994
0人。	١٩٩٨
Y \ \ \	1999

المصدر: منظمة التجارة العالمية (بيانات مصنفة).





١٠١ - وفيما يتعلق بالنيوبيوم، يبدو أن النمط لم يتغير: إذ لا وجود لانتاج قبل ١٩٩٧ ثم تظهر بعد ذلك سلسلة من الصادرات المتزايدة كما هو مبين في الجدول ٣ والشكل ٣.

١٠١ - ثالثا، ذكرت السلطات الأوغندية، في معرض ردها على استبيان الفريق، أنه لا يوجد أي سجل لعبور منتجات معدنية. بيد أن الفريق تلقى معلومات من أحد مراكز الجمارك الأوغندية على الحدود الفاصلة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. وتكشف سجلات ١٩٩٨، ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ أن منتجات معدنية بالإضافة إلى سلع أخرى غادرت جمهورية الكونغو الديمقراطية ودخلت أوغندا (ويفترض أن يكون ذلك صحيحا بالنسبة إلى نقاط العبور الأخرى التي تبلغ حوالي عشر نقاط). وتظهر الأمثلة الثلاثة التالية زيادة في حركة تنقل الموارد الطبيعية عبر الحدود ما بين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ١٩٩٩.

۱٤٤ ۹۱۱: ۱۹۹۸ کیسا

البن

۱۷۰ ۰۷۹: ۱۹۹۹ کیسا

۲۰۸۰۰۰:۲۰۰۰ کیسا

۱۹۰۰:۱۹۹۸ متر مکعب

الخشب:

۱۹۹۹: ۲۸۳ ۲۸۲ ۳ متر مکعب و ۲۹۹ ۶۶ قطعة

۲۰۰۰: ۲۰۰۰ ۳۲۷۲ متر مکعب و ۲۲۲ ۳ قطعة

حجر القصدير* ١٩٩٨: لا شيء

٣٠:١٩٩٩ كيلوغرامًا

۲۰۰۰: ۱۵۱ برمیلا

رواندا

۱۰۳ - ردا على طلب للحصول على إحصائيات قدمه الفريق، قدمت السلطات الرواندية البيانات التالية:

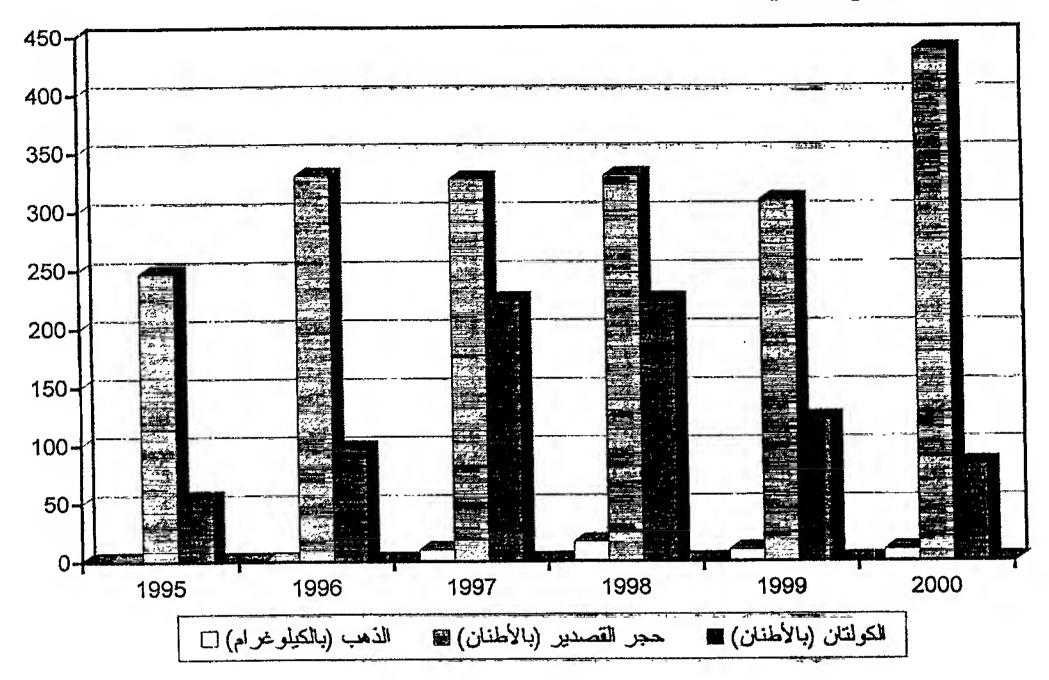
الجدول ٤ رواندا: الإنتاج المعدين ١٩٩٥–٠٠٠

الكولتان (بالأطنان)	ححر القصدير (بالأطنان)	الذهب (بالكيلوغرام)	السنة
0 &	7 \$ 7	\	1990
97	~~ .	1	1997
377	***	١.	1997
377	~~ .	١٧	١٩٩٨
177	٣.9	١.	1999
۸۳	£ 47	١.	Y

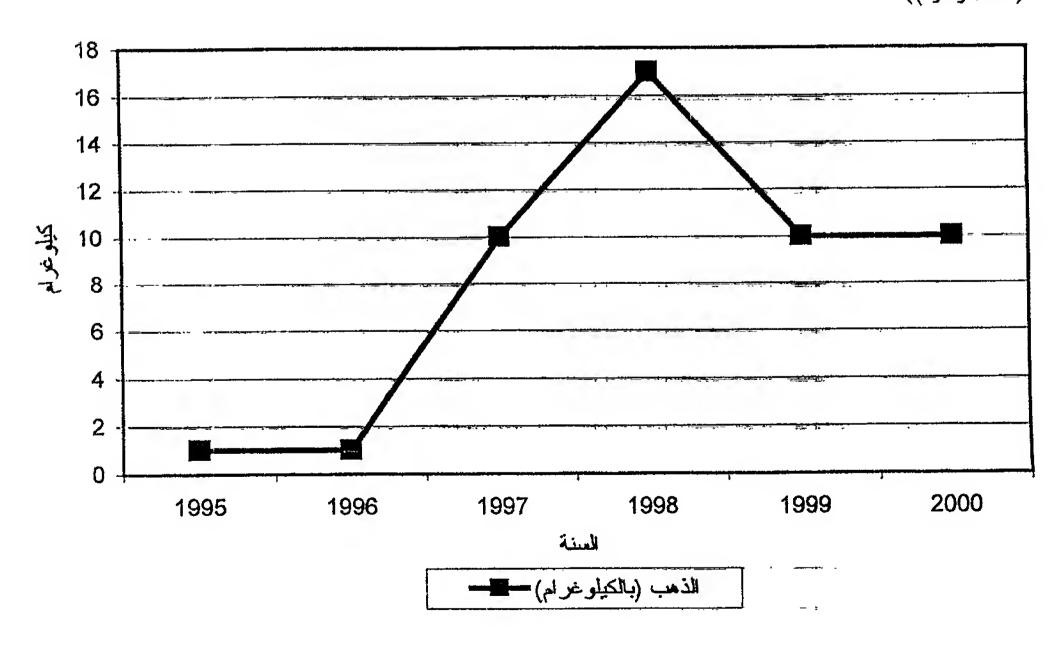
المصدر: الإحصاءات الرسمية لرواندا (رقم 1/01/10/MIN).

^{*} قد تعني الزيادة المفاجئة في استيراد حجر القصدير أيضا زيادة في استيراد الكلتان. فقد اكتشف الفريق أن حجر القصدير كثيرا ما يسجل في القائمة بدل الكلتان، نظرا لأن قيمة الكلتان أعلى، وتترتب على هذه المادة ضرائب استيراد عالية في أوغندا.

الشكل ٤ أ رواندا: الإنتاج المعدين ٩٩٥ إ - • • • ٢



الشكل ٤ ب رواندا: إنتاج الذهب، ٩٩٥ ١-٠٠٠٠ (بالكيلوغرام)



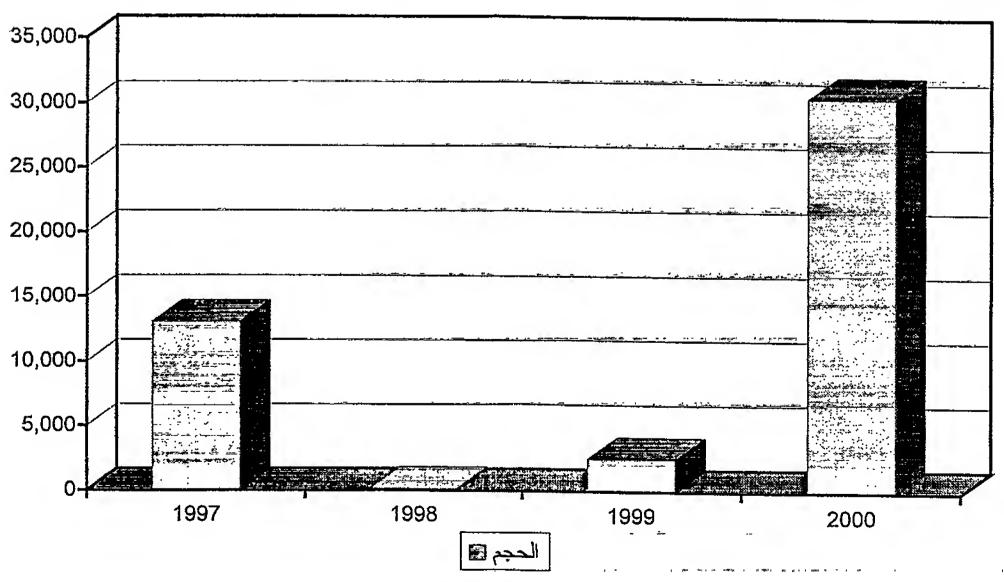
1.5 - تؤكد السلطات الرواندية أيضا أنه " ليس لرواندا أي إنتاج للماس، والكوبالت، والزنك، والمنغنيز، واليورانيوم". ورغم هذا التصريح، ثمة دليل قوي على أن رواندا تصدر الألماس. فمنظمات مثل منظمة التجارة العالمية، والمحلس الأعلي للماس، وإحصاءات بلحيكا، حُلِّلت بيانات استيراد سلع مختارة وتؤيد هذه التقارير الدليل الذي يثبت أن رواندا كانت تصدر الماس (انظر الجدول ٥). فأرقام الإنتاج تظهر بعض التناقضات فيما يتعلق بالذهب والكولتان ابتداء من عام ١٩٩٧ (انظر الشكلين ٤ أو ٤ ب). ومن الحقائق الكاشفة أن الزيادة الحاصلة في إنتاج هذين المعدنين تبدو ألها وقعت خلال استيلاء تحالف القوى الديمقراطية لتحرير كونغو زائير على السلطة في كينشاسا بدعم من القوات الرواندية.

الجدول ٥ رواندا: الصادرات من الألماس الخام حسب الحجم ١٩٩٧ – تشرين الأول/أكتوبر ٠٠٠ ٢

القيمة (بدو لارات الولايات المتحدة)	الحجم (بالقيراط)	السنة
٧٢٠ ٤٢٥	١٣٠٦٠,٣٩	1997
١٦٦٠٦	۱٦٦,٠٧	١٩٩٨
£ 7 9 7 5 Y	۲۰۰۰,۸۳	1999
۱ ۷۸۸ ۰۳٦	T. £91,77	۲٠٠٠

المصدر: الجلس الأعلى للماس.

الشكل ه رواندا: الصادرات من الألماس الخام حسب الحجم ١٩٩٦ – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠



۱۰۰ - بوروندي - تشير مذكرة لمكتب صندوق النقد الدولي إلى أن "بوروندي لا تنتج الذهب، أو الماس، أو الكولتان، أو النحاس، أو الكوبالت، أو المعادن الأساسية". غير أن بوروندي كانت تصدر معادن لا تنتجها. فكما هو الحال بالنسبة لأوغندا ورواندا، يتصادف تصدير بوروندي للماس ابتداء من تاريخ ۱۹۹۸، مع احتلال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتمتد صادرات الكولتان على مدى فترة أطول (۱۹۹۵–۱۹۹۹)، مما يشير إلى أن هذا النشاط قد يكون نشاطا نظاميا.

1.7 - أنغولا، وناهيبيا، وزهبابوي - استُخدمت مصادر "ثالثة" فقط للتأكد مما إذا كان اتجاه الإنتاج والتصدير قد أظهر أنماطا شاذة، وتعد الإحصاءات المتاحة بشأن الإنتاج والتصدير في أنغولا، وناميبيا وزمبابوي إحصاءات عادية نوعا ما من حيث الاتجاه. لم تكشف هذه الإحصاءات عن أي سلوك مشبوه. غير أن الحاجمة تدعو إلى مزيد مس البيانات لاتخاذ موقف نحائي بشأن هذه المسألة. ففي حالة زمبابوي، تظهر المعلومات المتعلقة بالصفقات الجارية والمعلقة بشكل واضح دلائل على الأثر المحتمل لهذه الصفقات على ميزان المدفوعات.

۱۰۷ – إن الدراسة التحليلية المذكورة أعلاه للحالسة الاقتصادية وللموارد، والتي استندت إلى الأرقام التي قدمتها الحكومات المعنية، تكشف أن أوغندا ورواندا كانتا تصدران الماس، بينما أخفي هذا النشاط ولا يظهر في الإحصاءات التي تنشرانها. فهما لا تنتجان الماس، ولا تصدران هذا المعدن رسميا. ويحتمل أن يكون هذا المعدن من جمهورية الكونغو الديمقراطية ويشكل أساسا لاقتصاد إعادة التصدير.

١٠٨ - وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، يظهر الإنتاج وصادراتها انخفاضا في الاتجاه، ويعزى ذلك جزئيا إلى احتىلال الجنزء الشرقي من البلاد. غير أن تدهور البنية

الأساسية الريفية يشكل عاملا يحد من التعدين ومن الأنشطة الزراعية كذلك.

ثالثا – الصلات القائمة بين استغلال الموارد الطبيعية واستمرار الصراع

١٠٩ - تستكشف الأبواب التالية الصلات القائمة بين استغلال الموارد الطبيعية واستمرار النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. تعد هذه الأبواب مترابطة، لكنها منفصلة لغرض الإيضاح. يبين الباب الأول المخصصات التي رصدها البلدان في الميزانية للقوات المسلحة التابعة لكل منها مقابل نفقاها الفعلية. وسيُثبت أن النفقات العسكرية تتجاوز بكثير الأموال المخصصة المفترضة لهذه النفقات. وسيستكشف الباب الذي بعده بصورة متعمقة الوسائل التي تتمكن ها هذه البلدان من إيجاد الموارد المالية الإضافية اللازمة لمواصلة الحرب(٤). وقد وجد الفريق صلة بين استغلال الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار النزاع.

ألف - الميزانيات مقارنة بالنفقات العسكرية

رواندا

110 - تنفق رواندا حوالي ٣ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي أو ٢٩ في المائة من ميزانيتها السنوية لاحتياجاتها الدفاعية. ففي السنة المالية الحالية، خصص مبلغ ٧٠ مليون دولار في الميزانية الوطنية من أجل الدفاع. وتتضمن الأرقام الرسمية التي قدمتها وزارة المالية كل بند من بنود نفقات الجيش، يما في ذلك مرتبات الجنود وعلاواتهم، والتسيير، واقتناء المعدات العسكرية الجديدة.

⁽٤) عرفت أعداد الجنود تقلبات خلال فترة الحرب، لذلك فإن الأعداد المستخدمة هي تقديرات تقريبية.

المنطقة على أن الجنود الروانديين يستخدمون معدات خفيفة، المنطقة على أن الجنود الروانديين يستخدمون معدات خفيفة، لذلك كانت النفقات المتعلقة بالمعدات محدودة لمدة طويلة. ويقر الخبراء أيضا بأن نظرا لحجم جمهورية الكونغو الديمقراطية وحجم الأراضي الواقعة تحت سيطرة رواندا، يلزم عدد أدنى من الجنود لتغطية هذه المنطقة، وقد يقدر هذا العدد برسم، ٢٥ جندي في المتوسط خلال فترة المتزاع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام الطائرات لنقل القوات وبعض أنواع المعدات واللوازم قد يكون مكلفا.

۱۱۲ - وقد أشار مالك طائرة تعمل في المنطقة إلى أنه يحدد سعر استخدام طائرته في ۰۰۰ دولار للساعة. واستنادا إلى تجربته الخاصة في القيام بثلاث نوبات يومية في منطقة صغيرة، يقدر الفريق عدد النوبات بالنسبة إلى رواندا بخمس نوبات مدة كل واحدة منها ست ساعات في المتوسط. وهكذا، تحدد عملية حسابية بسيطة مجموع التكاليف في مبلغ ۱٫۸ مليون دولار في الشهر و ۲۱٫۲ مليون دولار

117 - واستنادا إلى العدد الأدنى المقدر بـ ٢٥،٠٠٠ دولار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومتوسط قدره ١٠٠٠ دولار للرواتب والعلاوات، أحصى الفريق مجموع النفقات فبلغت ٥,٢ مليون دولار في السهر و ٣٠ مليون دولار في السنة. وتبلغ نفقات نقل القوات ومرتباهم وحدها في جمهورية الكونغو الديمقراطية ١٠٥ مليون دولار في السنة، أي حوالي ثلاثة أرباع مجموع ميزانية الدفاع الرسمية في رواندا. وإذا منا أحد في الاعتبار الـ ٠٠٠ ٢٠ حندي المتبقية في الشهر كزة في رواندا ومتوسط راتبهم الذي يبلغ ٥٠ دولارا في الشهر، فإن مجموع ميزانية الدفاع تقريبا ٦٣ مليون ينفق على بندين. ومع ذلك، لا تنزال لجنود الجيش الوطني الرواندي في جمهورية الكونغو الديمقراطية احتياجات أساسية

أخرى مثل الذخيرة حتى لمعداقهم الخفيفة وصيانة هذه المعدات وإحلالها.

118 - ويرى جميع الخبراء العسكريون الذين تم مشاور هم أن ميزانية الدفاع الرسمية في رواندا لا يمكن أن تغطي وحدها تكلفة حربها داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتفق الفريق مع الرئيس كاغامي، الذي وصف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنه "حرب ذاتية التمويل".

أوغندا

100- وتنفق أوغندا رسميا زهاء ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بها على الدفاع. وهو ما تقوم برصده مؤسسات بريتون وودز. وبالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٠، بلغت ميزانية المدفاع نحو ١١٠ مليون دولار. وتغطي هذه الميزانية المرتب الذي يبلغ نحو ٧٠ دولارا شهريا الذي يحصل عليه الجنود البالغ عددهم ٢٠٠٠، منهم ٢٠٠٠، حندي يرابطون في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما تغطي المعاشات التقاعدية التي يحصل عليها الجنود المتقاعدون، ومشتريات المعدات، واحتياجات أخرى.

117 ووفقا لمصادر شتى، لدى قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ما متوسطه ١٠٠٠ جندي داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية من مجموع الجنود وعددهم ٥٠٠٠ جندي. بل إن، بند الميزانية المتعلق بالمرتبات وحدها عن السنة يبلغ حوالي ٤١ مليون دولار الولايات المتحدة بالنسبة للجنود الأوغنديين البالغ عددهم ٥٠٠٠ جندي. وإذا دُفعت علاوة قدرها ٢٠ دولارا بدولارات الولايات المتحدة لكل جندي من الجنود البالغ عددهم ٥٠٠٠ جندي، فسيصل المبلغ إلى ٢٠٠٠ دولار شهريا (عامَي ١٩٩٨) وهو ما يصل مجموعه إلى ٢٠٤ مليون دولار سنويا.

۱۱۷ - وقُدرت تكلفة الانتقال على أساس معدل قدره د. ٢٠٠٠ دولار للساعة بمتوسط ٦ ساعات لرحلة العودة وثلاث عمليات تناوب يوميا، وتنفق قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ما متوسطه ١٢,٩٦ مليون دولار على الانتقال وحده. وتبلغ المصروفات الأحرى المنفقة على المعدات وصيانتها واستبدالها قدرا كبيرا أيضا. وحسب ما ذكرته بعض المصادر، أنفقت أوغندا نحو ١٢٦ مليون بدولارات الولايات المتحدة على قواها المسلحة عام ١٩٩٩، وهو ما يمثل تجاوز للنفقات بنحو ١٦ مليون دولار.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

۱۱۸ - تمثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، من بين جميع الأطراف المحاربة، أكبر تحدّ فيما يتعلق بأرقام ميزانية الدفاع وعدد القوات. واكتنفت عملية تجميع البيانات صعوبة جمة نظرا لعدم وجود بيانات يعول عليها ولأن الجهاز الحكومي قائم بالكاد. ويخوض البلد حربا منذ عام ١٩٩٦ وكان الجيش، قبل ذلك، في حالة تفكك فعلي. ويتفق شتى الخبراء العسكريين الذين قابلهم أعضاء الفريق على نقطة واحدة وهي: الصعوبة البالغة التي تكتنف تقديم تقدير عن جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرى أولئك الذين قدموا تقديرا بشأنه أن عدده يتراوح بين ، ، ، ، ه إلى ، ، ، ه محندى حندى .

119 وحسب ما ذكرته بعض المصادر الحكومية، تعتمد جمهورية الكونغو الديمقراطية على شركات من الصين وأوروبا الشرقية في توفير ترسانتها العسكرية والمعدات المطلوبة. وقدم الفريق دلائل قوية على أن الحكومة قد استثمرت كثيرا في الدفاع عن أراضيها، رغم ما تواجهه من مشاكل اقتصادية.

زمبابوي

۱۲۰- كانت ميزانية الدفاع الشاملة لدى زمبابوي في تناقص في ذات الوقت الذي أرسلت فيه قوات دفاع زمبابوي قوات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أعلن في أوائل كانون الثاني/يناير ۲۰۰۰ عن تخفيض الميزانية من ١٣,٣ بليون بدولارات زمبابوي عام ٢٠٠٠ إلى ١٣,٣ بليون بدولارات زمبابوي عام ٢٠٠١. ومع ذلك أنفقت بليون بدولارات زمبابوي عام ٢٠٠١. ومع ذلك أنفقت قوات دفاع زمبابوي نحو ٣ ملايين دولارات شهريا على قواقا البالغ عددها زهاء ١٠٠٠ جندي، يما يصل مجموعه إلى ٣٦ مليون دولار سنويا.

أنغولا وناميبيا

الاا- إن وجود أنغولا هو أقل من وجود زمبابوي من ناحية عدد القوات. وحسب ما ذكرته بعض المصادر، يبلغ عدد القوات الأنغولية نحو ٠٠٠ ٣ جندي. وينحصر وجود ناميبيا في ٠٠٠ ٢ جندي. وقد ظلت ميزانية الدفاع التي تبلغ ٢٤ مليون دولار ناميبي على نفس المستوى منذ عام ١٩٩٩ رغم الدعم المقدم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أن الميزانية الطارئة أو الإضافية للقوات المسلحة انخفضت من ٨٩ مليون بدولارات ناميبيا عام ١٩٩٩ إلى ٢٦ مليون بدولارات ناميبيا عام ١٩٩٩ إلى ٢٦ مليون بدولارات ناميبيا عام ١٩٩٩ إلى ٢٠ مليون

المتمردون

الكونغولية، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية للكونغولية، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية حركة غوما، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية حركة التحرير قواتما الخاصة بها. ويُقدر عدد قوات حركة التحرير الكونغولية ما بين ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ رجل. وهي عادة ما تستخدم الأسلحة والمعدات الخفيفة القادمة من كمبالا. وفي بعض الحالات، ثبرم الصفقات بين جان بيبر بيمبا وغيره من التجار ورجال الأعمال. وتتألف هذه

الصفقات من منحهم فرص إجراء أنشطة بحارية أو منحهم امتيازات للتعدين، ويقدم المستفيد، في المقابل، بعض الأصناف العسكرية. وفي عام ١٩٩٩، عندما طلب السيد خليل من السيد بيمبا امتياز تعدين الماس، فإنه حصل على الامتياز في مقابل أزياء قتال وجوارب عسكرية صنعت كلها في أوغندا.

۱۲۳ - وليس معروف ما يحصل عليه هؤلاء الجنود من مرتبات. ومع ذلك توصل الفريق إلى أن هؤلاء الشبان لا يُدفع لهم مرتب، ولكن يمكنهم الحصول من وقت لآخر على أموال في صورة "مساعدة". وكانت النتيجة مشاركتهم في استغلال الموارد الطبيعية. ويبدو أن تكلفة الحرب ضئيلة. وتتمثل مصروفات الحرب في شراء الذخيرة والأسلحة الخفيفة، ونقل الجنود بالطائرات والأموال التي تدفعها حركة التحرير الكونغولية إلى قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وكل من الضباط الكبار مقابل ما يقدمونه من مساندة. وهناك سيناريو مماثل بالنسبة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير، الذي لديه نحو ٢٠٠٠

175 ويُقدر عدد قوات التجمع الكونغولي من أحل الديمقراطية - غوما ما بين ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ جندي. وحسبما ذكرته بعض المصادر، فإن الجيش الرواندي عادة ما كان يزود قوات هذا التجمع حتى وقت قريب بالمعدات العسكرية. ولم يزود الفريق بالميزانية العسكرية رغم طلبه ذلك، ومن الصعب حدا تقديم تقديرات عنها. وتتمثل المصروفات الرئيسية في المعدات العسكرية ونقل الجنود فضلا عن إمدادات الوقود والبرين. والمرتبات ليست مؤكدة فيما يبدو، ومن ثم يحاول الجنود العيش حتى على حساب السكان الحليين والأحياء البرية، إذا تيسر ذلك. ويبدو أن هذه الحرب مكلفة بالمقاييس الإفريقية لجميع الأطراف المشاركة في صراع جمهورية الكونغو الديمقراطية. والسؤال المطروح هو:

ما هي الطرق التي تمول بها الأطراف المختلفة مجهودها الحربي؟

باء - تمويل الحرب

١٢٥ - هناك ثلاث وسائل رئيسية لتمويل هذه الحرب: (أ) شراء الأسلحة والمعدات عن طريق السداد المباشر، (ب) المقايضة (الأسلحة مقابل امتيازات التعدين)، و (ج) إقامة مشاريع مشتركة. وقد استفاد اقتصادا رواندا وأوغندا ماليا بدرجات متفاوتة من صراع جمهورية الكونغو الديمقراطية على عكس الحال بالنسبة لاقتصاد كل من أنغولا وناميبيا. وتمثل زمبابوي حالة خاصة في ضوء الامتيازات المنسوب احتمال حصول شركات زمبابوي عليها. وتبرهن البيانات الواردة من شي المصادر، ومنها البلدان المشاركة في صراع جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤسسات بريتون وودز، أن إنتاج هذه البلدان الثلاثة المعدني قد تناقص بالمعنى الواسع. بيد أنه حدثت بعض حالات الضرورة المثيرة للاهتمام في الفترة بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٩. (انظر القسم ثانيا واو أعلاه) ويرد فيما يلي أمثلة منفصلة ومتنوعة عن كيفية قيام هذه البلدان الثلاثة بتمويل وجودها العسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

رواندا

۱۲۱ – يبدو أن العسكريين الروانديين يستفيدون مباشرة من الصراع. وفي واقع الأمر، لاحظ الفريق وجود تكامل كبير بين الجهاز العسكري، وجهاز الدولة (الجهاز المدني)، وقطاع الأعمال التجاري. ويقوم الجيش الوطني الرواندي بتمويل حربه داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية بخمس وسائل: (أ) الأنشطة التجارية المباشرة، (ب) الأرباح الآتية من الأسهم التي يمتلكها في بعض الشركات؛ (ج) المدفوعات المباشرة المقدمة من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – المباشرة المقدمة من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية –

غوما؛ (د) الضرائب التي يحصلها "مكتب الكونغو" وغير ذلك من المدفوعات التي يقدمها الأفراد مقابل الحماية التي يوفرها هذا الجيش أعمالهم التجارية؛ (هـ) ما يستولي عليه الجنود مباشرة من "الأرض".

١٢٧ – ومنذ عام ١٩٩٨، تتلقى إدارة العلاقات الخارجية من خلال الكونغو، مبالغ طائلة من الأموال من شيق الوكالات التجارية. وتعمل بعض "الوكالات التجارية" المتعاملة في الماس داخل كيسانغاني قبل منح امتياز الاحتكار إلى اثنتين منها في تموز/ يوليه ٢٠٠٠. وحسب بعض ما ذكرته مصادر موثوق بها، تُدفع الضرائب مباشرة إلى مكتب الكونغو. وفي المتوسط، تدفع الوكالة التجارية التي يبلغ حجم مبيعاتها ٤ ملايسين دولار شهريا مبلغ ٠٠٠٠٠ دولار شهريا إلى مكتب الكونغو. ويدفع كل تاجر من تجار الماس يعتزم شراء الماس من شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية أو كيغالي خمسة في المائمة من قيمة الماس إلى مكتب الكونغو قبل التعامل. وتتمشى هذه القيمة مع ما يعرف باسم النسبة الإجبارية خمسة في المائمة من قيمة مشتريات الماس التي يحصلها مكتب الكونغو من الوكالتين التجاريتين اللتين تسيطران على سوق الماس في كيسانغاني. وتقدم شركتا مرسرز، وناسور وأرسلانيان "شركتا تجارة الماس المستخدم في تمويل الصراع" العاملتان شرقى جمهورية الكونغو الديمقراطية ما متوسطه مليوني دولار سنويا من كل منهما إلى مكتب الكونغو مباشرة. وتطبق نسبة مئوية مماثلة على الموارد المعدنية الأخرى في المنطقة التي يسيطر عليها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما.

تدفع مبلغ ، ، ، ، ، ، دولار إلى مكتب الكونغو ومبلغ المديمة مبلغ المربع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما. ويرى الفريق أنه على مدار فترة عامين تلقى مكتب الكونغو حوالي أربعة ملايين دولار كمدفوعات مباشرة مقابل منح الإذن بالعمل داخل المناطق الواقعة تحت سيطرته.

١٢٩ - وتشير بعض الوثائق إلى دخول الجيش الوطيي الرواندي مباشرة في بعض الأنشطة التجارية. وحسب ما ذكر آنفا، فإن لدى الجيش الوطني الرواندي مصالح كبيرة في تجارة الكولتان، من خلال شركتي رواندا ميتلز وغراند لاك متل. ويباع معظم الكولتان الذي يستخرجه المدنيون أو السحناء إلى وسطاء (مدنيين أو جنود) الذين يبيعونه بدورهم إلى الوكالات التحارية التي يسيطر على بعض منها العسكريون الروانديون. ويرسل هذا الكولتان بكامله تقريبا إلى كيغالي، ويخزن عموما في مرافق تملكها الحكومة أيضا. ويتجه جزء كبير إلى شركة رواندا ميتلز ويصدر الجزء الباقي مباشرة عن طريق بعض المختصين. وتتصل شركة رواندا ميتلز وشركة غراند لاك ميتلز، مباشرة عن طريق مكتب الكونغو، بالعملاء لإبلاغهم بالكميات المتوافرة من الكولتان. وقد وقعت بعض الرسائل المرسلة إلى العملاء المحتملين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من دان، وهو رئيس مكتب الكونغو.

١٣٠ - وفي ضوء الزيادة المرتفعة في أسعار الكولتان من أواخر عام ١٩٩٩ إلى أواخر عام ١٩٩٩، وهي الفترة التي انخفضت فيها الإمدادات العالمية في وقت كان فيه الطلب آخفظ في الارتفاع، قُدر سعر الكيلوغرام من الكولتان متوسط الدرجة بمبلغ ٢٠٠ دولار. ومع ذلك كان الجيش الرواندي يصدر عبر شركة رواندا ميتلز، وفقا لتقديرات المتخصصين، ما لا يقل عن ١٠٠ طن شهريا. ويقدر الفريق أن الجيش الرواندي قد يكون قد حقق ٢٠ مليون دولار

شهريا، ببساطة عن طريق بيع الكولتان الذي يشتريه الوسطاء في المتوسط من التجار الصغار بمبلغ ١٠ دولارات للكيلوغرام. ووفقًا لما ذكره الخبراء والموزعون، يتعين أن يكون الجيش الوطين الرواندي قد حقق، وفقا لأعلى تقديرات جميع التكاليف ذات الصلة (شراء ونقل المعادن)، ما لا يقل عن ٢٥٠ مليون دولار على مدار فترة ١٨ شهرا. وهذا يكفى إلى حد كبير لتمويل الحرب وهنا تكمن الدائرة المفرغة التي تدور فيها الحرب. فقد أتاح الكولتان للجيش الرواندي الإبقاء على وجوده داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفر الجيش الحماية والأمن للأفراد والشركات المستخرجة له. وقد حقق هؤلاء أموالا تقاسموها مع الجيش، الذي يواصل بدوره توفير البيئة التي تمكّن من مواصلة عملية الاستغلال. ويتناول هذا المشهد الأحير، الذي يبين كيفية قيام الروانديين بتمويل صفقات حربهم، المعاملات المالية التي تدخل فيها المصارف الرواندية، والموردون المتعاملون مع الجيش الوطيني الرواندي، والمؤسسات التابعة للتحميع الكونغولي من أجل الديمقراطية. واستخدمت رواندا، في هـذه الحالات الخاصة، المصرف التجاري للتنمية والصناعة -كيغالى ومؤسسة سونكس لسداد المبالغ اللازمة إلى الموردين المتعاملين مع الجيش المذكور.

١٣١ - وكانت مؤسسة سونكس قد أنشأت في آذار /مارس ١٩٩٩ بكيغالي. وهي مملوكة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما ويديرها إيمانويل كمانزي، وهو الرئيس السابق لإدارة الشؤون المالية التابعة للتجمع. ويتمثل غرضها الرئيسي في العمل كجناح تحاري ومالي للتجمع، يتناول معظم الصفقات التجارية والمالية. وقد تم تصفية مؤسسة سونكس في أواخر عام ٢٠٠٠، ولكن كان لديها وقت كاف لوضع نسق يرمي إلى تحويل الموارد من التجمع إلى كيغالي. وتلقى الفريق وثائق تبرز المعاملات المالية التي قامت كيغالي. وتلقى الفريق وثائق تبرز المعاملات المالية التي قامت على سونكس والمصرف التجاري للتنمية والصناعة. وحسب

ما جاء في هذه الوثائق، قدم المصرف مليون دولار في منتصف عام ١٩٩٩ إلى سونكس كقرض لسداد فواتير الوقود إلى شركة غامبو سفاري. وتعين على سونكس سداد هذا القرض بالأموال المحققة من بيع الكولتان وحجر القصدير. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٠، كان قد رُدَّ بالفعل مسا بسين ٢٠٠٠ دولار إلى ٢٠٠٠ دولار إلى المصرف. ويبدو أن هذا القرض جزء من معاملة مالية حولت بموجبها الأموال إلى كيغالي، وحصل بعض الأفراد داخل التجمع على نصيبهم الوافر.

۱۳۲ - وفي العام ذاته، طلبت سونكس قرضا آخر قدره ۱۰ ملايين دولار من المصرف بكيغالي. ووفق على مبلغ خمسة ملايين دولار. وحسب ما ذكره أحد العناصر الفاعلة وقتئذ، فإن القرض البالغ خمسة ملايين دولار لم يدفع مباشرة إلى سونكس. وبدلا من ذلك، أصدر المصرف أمرا إلى سيتي بنك بنيويورك بأن يدفع إلى الموردين المتعاملين مع التجمع القروض المقدمة اسميا إلى سونكس. ويكتنف هذا المترتيب المالي الريبة من عدة وجوه.

۱۳۳ - فأولا، الجبهة الوطنية الرواندية هي أحد المساهمين في مصرف التجارة والتنمية والصناعة من خلال تراي ستار. وثانيا، فإن الموردين المتعاملين مع التجمع هم في معظمهم شركات رواندية يرتبط مُلاَّكُها بصلة وثيقة بالجيش الوطني الرواندي أو الجبهة الوطنية الرواندية. وثالثا، قام بإبرام الصفقة مع سونكس الرائد دان، من مكتب الكونغو، وهو صهر السيد كمانزي، رئيس إدارة الشؤون المالية والعقل المدبر للعملية بكاملها.

١٣٤ - وقد تكون القروض المقدمة من المصرف إلى سونكس عمليات مدبرة جيدا لتحويل الأموال من المصرف إلى الجيش الوطيني الرواندي ولسداد المبالغ اللازمة إلى الموردين المتعاملين مع ذلك الجيش عن طريق الاستعانة

بسونكس. وسداد المبالغ إلى الموردين المتعاملين مع الجيش يستخدمها مصدرو البن في المنطقة. فالبن من نوع أرابيكما المذكور هي إحدى وسائل تمويل الحرب دون سحب من المنتج في بوجمبورا أعلى درجة من ذلك المنتج في كيفو. وقد الميزانية الرسمية. وتفيد بعض المصادر الموثوق بما أن التجمع يصل الفرق في السعر في بعض الحالات إلى الثلث. ويقوم الكونغولي من أحل الديمقراطية سدد بالفعل حوالي مبلغ التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما التي تبين على نحو مفصل حجم القروض المتي ينبغني سندادها باستخدام الأموال المحققة من بيع الكولتان؛ فإن جزءا من الضرائب التي تبلغ مليون دولار شهريا، التي تدفعها السيدة غولامالي إلى التجمع مقابل احتكار الكولتان، يمكن استخدامها أيضا في سداد القرض المقدم من المصرف.

أوغندا

١٣٥ - لم تضع أوغندا، على عكس رواندا، نظاما حارج الميزانية لتمويل وجودها داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. إذ تستخدم ميزانية الدفاع العادية، وتعالج الخزانة إلى حد كبير ما يحدث من عجز. بيد أن اقتصاد أوغندا استفاد من الصراع من خلال اقتصاد إعادة التصدير. وفي المقابل، استفادت الخزانة وأتباح ذلك حمدوث زيادة في ميزانية الدفاع.

١٣٦ - ويعني اقتصاد إعادة التصدير إعادة تعبئة الموارد الطبيعية المستوردة من جمهورية الكونغو الديمقراطية أو إعادة تغليفها بوصفها موارد طبيعية أو منتحات أوغندية ثم يعاد تصديرها. وهذا ما يحدث بالنسبة لبعض الذهب والماس والكولتان والبن المصدر من أوغندا. وقد أحدث اقتصاد إعادة التصدير تأثيرا بالغا في تمويل الحرب، من ثلاثة وجوه. ١٣٧ -أولا، أدى إلى زيادة إيسرادات رجسال الأعمسال والتحار الرئيسيين وغيرهم من الموزعين. وفي قطاع البن، تحققت مكاسب طائلة للتحار في كمبالا وبوجمبورا. وحسب ما ذكره خبير في القطاع يعيش بالمنطقة، هناك حيلة

الموزعون البورونديون باستيراد البن الكونغولي وخلطه، ثم ٧٠٠،٠٠ دولار. واستنادا إلى إحدى الوثائق الصادرة عن بَيعه بسعر أعلى على أساس أنه بن بورونـدي. ويستخدم الموزعون الأوغنديون نفس المخططات. ففي حالة أوغندا، يحقق الموزعون مكاسب من كلا الحالتين. إذ يشتري التاحر البن غير المكلف داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعملات مزورة في أغلب الأحيان، ثم يخلطه في نماية المطاف ببن أوغندي وعندئذ يعيد تصدير هذا البن على أنه أوغندي من نوع روبوستا، الذي هو أفضل جودة من الكونغولي من نفس النوع.

١٣٨ - ثانيا أدى الاستغلال غير المشروع للذهب في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تحسن كبير في ميزان مدفوعات أوغندا. وأدى هذا بدوره إلى وجود ثقة أكبر في الاقتصاد الأوغندي لدى الجهات المانحة المتعددة الأطراف لا سيما صندوق النقد الدولي الذي كان يقوم برصد الخزانة الأوغندية. ثالثا، حقق ذلك مزيدا من الأموال للخزانة من خلال شي الضرائب المفروضة على السلع، والخدمات، والتجارة الدولية. وكشفت المناقشات التي حرت مع نائب مفوض هيئة الإيرادات الأوغندية عن أن مستوى تحصيل الضرائب قد زاد زيادة كبيرة على مدار فترة الخمس سنوات الماضية. وتؤكد الأرقام الصادرة عن صندوق النقد الدولي بشأن العمليات الضريبية الأوغندية هذا التطور الإيجابي على مدار فترة الثلاث سنوات الماضية. ويكشف التحليل المفصل لبنيان وتطور العمليات الضريبية أن بعض القطاعات حققت نتائج أفضل من الأخرى، وأن معظم تلك القطاعات عادة ما تكون ذات صلة بقطاع الزراعة والغابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتسدد رسوم جمركية على جندوع الأشجار والأخشاب المقطوعة أو ألواح الأخشاب المتجهلة

إلى أوغندا وكينيا أو للتصدير خارج القارة عند دخولها أوغندا.

١٣٩ - وفي الفترة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠، عبرت الحدود الأوغندية نحو ١٨٠٠ شاحنة تحمل حدوع الأشجار والحشب والبن واللحاء الطبي وحجر القصدير والبيروكلور والحديد الخام والشاي والكينكينا. وتمثل هذه الأرقام الرسمية الواردة من الحكومة الأوغندية متوسطا قدره وعلى نحو ما أشارت إليه السيدة لتوسوفي في إحدى المرات أن الإعفاء الضريي الممنوح لشركتي فيكتوريا وترينيتي يمثل حسارة صافية قدرها خمسة ملايين دولارات شهريا (هناك ١٠ نقطة دعول). ويستنتج الفريق أنه في ضوء عدم وجود إعفاء على الجانب الأوغندي، وارتفاع مستوى الضرائب في أوغندا، فإن الرسوم الجمركية المتصلة بعبور الموارد الطبيعية الكونغوليين في محافظتي أكواتير والشرقية ستحقق للخزانة ما لا يقل عن خمسة ملايين دولار شهريا.

18. – وكانت هناك طريقة أخرى لتمويل وجود الجيش داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي شراء اللوازم العسكرية عن طريق الائتمان. فقد اشترى الجيش الأوغندي بنزينا عن طريق الائتمان من عدد من الشركات الخاصة. ويعامل الدين الحاصل على أنه دين داخلي.

181 - وتوصل الفريق أيضا إلى أن القادة المحليين التابعين لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية يتغاضون عما يرتكبه الجنود من ابتزاز ضد السكان أو عن مشاركتهم في الأعمال التجارية صغيرة الحجم. ويُنظر إلى ذلك على أنه وسيلة لسداد علاواهم وقد ثبت نجاح هذه الطريقة إلى حد كبير، وتوضح بجلاء المعلومات المستقاة من أصدقاء وأقارب الجنود التابعين للقوات المذكورة الذين خدموا في جمهورية الكونغو

الديمقراطية أن هناك عناصر للسداد الذاتي مرضية بشكل أكبر كثيرا من العلاوات الرسمية. وعموما، يتمكن العسكريون وقادهم والأفراد الآخرون المشاركون في العملية من التلاعب بالعوامل المتعلقة بالميزانية وغيرها لاستبقاء سيطرهم على الأراضي المحتلة.

١٤٢ - ويمكن إيجاز الحالة في أوغندا على النحو التالى: ساعد اقتصاد إعادة التصدير على زيادة الإيرادات الضريبية، مما أتاح المزيد من النقدية للخزانة. تسهم الأعمال التجارية المتصلة بالصراع والتي يديرها الأوغنديون إلى حد ما في إيجاد أنشطة داخل الاقتصاد في قطاع مثل التعدين (الذهب والماس). وكان للنمو في هذه القطاعات أثر على الاقتصاد وأتاح لأوغندا تحسين الناتج المحلى الإجمالي بما عام ١٩٩٨ واستبقاء هذا التحسن إلى حد ما عام ١٩٩٩ (٥) وحسب ما ذكره المسؤولون الأوغنديون، فإن التحسن في الناتج المحلى الإجمالي يتيح إحداث زيادة، بالمعنى المطلق، في الميزانية العسكرية في الوقت الذي يحافظ فيه على مستوى الميزانية العسكرية عند النسبة المتفق عليها وهي ٢ في المائة من الناتج المحلى الإجمالي. وقد ولد ما بدا من قوة في الاقتصاد الأوغندي المزيد من الثقة لدى المستثمرين، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف التي أتاحت أمام الحكومة، من خلال مواصلة مستوى تعاونها ومساعدتها لأوغندا، فسحة لإنفاق المزيد على المسائل الأمنية في الوقت الذي تتكفل فيه المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف بالقطاعات الأحرى كالتعليم والصحة وشؤون الحكم.

⁽٥) ما برح الناتج المحلي الإجمالي في أوغندا في ازدياد منذ أوائل التسعينات. غير أنه لوحظ حدوث انخفاض طفيف عام ١٩٩٩.

حركة التحرير الكونغولية، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غومسا، والتجمع الكونغولي من أجمل الديمقراطية – حركة التحرير

١٤٣ - تتلقى حركات المتمردين، رسميا، الجانب الأكبر من معداتها العسكرية عن طريق قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والجيش الوطني الرواندي. وخلال المناقشات التي أجراها الفريق مع وزير الدفاع الأوغندي ورئيس أركان قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، أبلغ الفريق أن الأسلحة المستولى عليها من القوات المسلحة الكونغولية عادة ما تقدم إلى حركة التحريس الكونغولية والتحمع الكونغولي من أجمل الديمقراطية - حركة التحرير. وحسب ما ذكرته مصادر أخسرى، تحصل هاتسان الجموعتسان على بعسض المعدات العسكرية من خلال الشراء المباشر أو المقايضة. ونما إلى علم الفريق حالة جد طريفة قام خلالها السيد بيمبا، بحث من اللواء كازيني، بعملية مساومة مع أرفع السلطات الأوغندية بشأن إطلاق سراح بعض الطيارين الأوكرانيين الذين جرى الاستيلاء على طائرهم الأنتونوف. وأبلغ هذا المصدر الموثوق به جدا الفريق أن السيد بيمبا قد حصل في مقابل ذلك على أزياء قتال، وأحذية عسكرية، ومستلزمات طبية لجنوده من طرف ثالث.

188 - وقد وضع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما نظاما ضريبيا يعتمد أساسا على قطاع التعليم. إذ يوجد نحو ستة أشكال مختلفة من الضرائب في هذا القطاع، وتطبق على نحو ثمانية أنواع مختلفة من المعادن بما في ذلك أهميها (وهي الكولتيان والذهب والمياس). وحسب الإحصاءات الرسمية الصادرة عن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، لاحظ الفريق أنه كان يتم في عام ٩٩٩ استخراج ما متوسطه ٢٠ كيلوغراما من الذهب شهريا من المناطق الخاضعة تحت سيطرة التجمع. ويمثل ذلك زهاء المناطق الخاضعة تحت سيطرة التجمع. ويمثل ذلك زهاء الكمية الكمية الكمية

المستخرجة إلى ما يناهز ١٠٠ كيلوغرام شهريا. وبالنسبة للكولتان، تم استخراج ٢٧ طنا شهريا عام ١٩٩٩، في حين أنتج ٢٩ طنا شهريا عام ٢٠٠٠. وفي ضوء عدد الوكالات التجارية (١٩ وكالة بالنسبة للكولتان)، وأنسواع الضرائب الستة، يخلص الفريق إلى أنه تتوافر أمام التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية عائدات ضخمة من خلال تحصيل الضرائب. بيد أنه من الصعب تقدير تلك الأرقام، رغم أن بعض المطلعين على بواطن الأمور أبلغوا الفريق أن الحالة الأمنية في تحسن منذ أواخر عام ٢٠٠٠، وأن التوقعات بالنسبة لإحداث توازن بالميزانية أفضل عما كانت عليه منذ بالنسبة لإحداث توازن بالميزانية أفضل عما كانت عليه منذ عامين. وتفيد المعلومات المستقاة من بعض الوثائق والأفراد بالإضافة إلى ما يحصله من ضرائب وما يحتفظ به من أسهم في شركة البحيرات الكبرى للتعدين، بمنح احتكار الكولتان في شركة البحيرات الكبرى للتعدين، بمنح احتكار الكولتان

150 - صورة الأنشطة التجارية التي يقوم كما التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية: يفيد القدر الأوفر من المعلومات المستقاة من الوثائق والأفراد فيما يتعلق بالأنشطة التي يقوم كما التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودار السلام بترانيا، وأماكن أخرى خلال الأعمال القتالية الراهنة، بأن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما وجهات أخرى تقوم بتسويق الموارد المعدنية المستخرجة من جمهورية الكونغو الديمقراطية - الذهب والماس والأخشاب - عن طريق دار السلام. ويشحن ما يحصل عليه التجمع من ذهب وماس من خلال شبكة المال والنقل والإمداد التابعة له، عبر دار السلام بترانيا، لبيعه بالسوق الدولية. وتيسيرا لحركة هذه السلع بترانيا، لبيعه بالسوق الدولية. وتيسيرا لحركة هذه السلع الغرض منها إخفاء ملكيته والتغطية عليها. وتكون الوثائق الغرض منها إخفاء ملكيته والتغطية عليها. وتكون الوثائق التي تتناول شحن الذهب والماس في صورة نماذج مستوفاة التي تتناول شحن الذهب والماس في صورة نماذج مستوفاة

من نماذج جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتوضيح النماذج صدورها من مؤسسة حكومية، وتكون مستوفاة بالأختام والتوقيعات اللازمة التي توضح الموافقة عليها وصدورها في كينشاسا ولوبومباشي. وينسق ممثلو التجمع في دار السلام عملية استلام شحنات الذهب والماس وتوريدها وبيعها. وتعبر شحنات الذهب مطار دار السلام الدولي لبيعها إلى مشترين في سري لانكا ومناطق أخرى. وتُحتجز شحنات الماس لدى مصرف تترانيا قبل إرسالها إلى بلجيكا وجنوب أفريقيا وهولندا.

١٤٦ - ويبيع التجمع الذهب والماس في مقابل الحصول على نقدية أو بمقايضتهما بعتاد عسكري وأدوية لمساندة مواصلة الأعمال القتالية الراهنة. ويقوم ممثلو التجمع في دار السلام أيضا بالترتيب لشراء الأغذية وغير ذلك من احتياجات النقل والإمداد اللازمة للجهد الحربي. وإضافة إلى ذلك، تشحن الموارد الخشبية الواردة من جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر دار السلام إلى اليونان وبلجيكا. وبالنسبة لليونان، تقوم شركة استيراد وتصدير كائنة في غوما بالترتيب جزئيا للمعاملات المتعلقة بالأخشاب. ويتم أيضا في دار السلام تجهيز عملية شحن الذهب والماس والأخشاب بالتعاون مع ممثلي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية عن طريق شركة من المعتقد ألها كيان تجاري مستتر أنشئ بغرض تيسير دعم العمليات المالية وعمليات النقل والإمداد الخاصة بالتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. ومن الجدير بالملاحظة أن الأنشطة المبينة أعلاه تمثل عمليات يقوم بها التجمع المذكور وهي مستقلة عن العمليات التي تقوم بما جمهورية رواندا عبر كيغالي.

18۷- ويستنتج الفريس بشأن هذا البند أن مجموعي المتمردين الرئيسيتين (حركة تحرير الكونغو/جبهة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما) باتنا تنمتعان باستقلالية تدريجية من حيث حصولهما على

المعدات العسكرية. فهما قادرتان على جمع مبالغ كبيرة من النقد تكفي لشراء المعدات الخفيفة التي تستخدمالها. كذلك فإلهما أنشأتا شبكة خاصة بهما فضلا عما أقامتاه من اتصالات تسمح لهما بشراء ما يلزمهما من معدات. وقد تجلت هذه الاستقلالية المتعاظمة مؤخرا عندما طلب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أن تتم قسمة الأموال التي يعطيها تجار الماس لمكتب الكونغو بالتساوي بين الكيانين. كذلك شن تجمع غوما بعض الهجمات العسكرية على موقع لجناح التجمع في كيسنغاني بغية احتلال المناطق الغنية بالماس على نحو ما سبق بيانه. وبقدر تعاظم الحاجة إلى الاستقلالية في استيراد الأسلحة، تتعاظم الحاجة إلى الإستقلالية لذا يتوقع أن تتكرر الاشتباكات الهادفة إلى السيطرة على المناطق الغنية بالمعادن مما يجعل المتمردين يدورون في حلقة المناطق الغنية بالمعادن مما يجعل المتمردين يدورون في حلقة مفرغة من الحرب واستغلال الموارد الطبيعية.

جهورية الكونغو الديمقراطية

15۸ - اعتمدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على معادنها وصناعتها التعدينية لتمويل الحرب. وقد استندت استراتيجية تمويل الحرب خلال الفترة الفاصلة بين عام ١٩٩٨ ومطلع عام ٢٠٠١ إلى عُمُد ثلاثة هي، (أ) البحث عن النقد من خلال استنساب الاحتكارات؛ (ب) وامتصاص الأموال بصورة مباشرة وغير مباشرة من الشركات شبه الحكومية والشركات الخاصة الأحرى؛ (ج) وإقامة مشاريع مشتركة بين الشركات شبه الحكومية والشركات الجاهورية الكونغو والشركات الأجنبية التابعة للبلدان الحليفة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

9 1 - البحث عن النقد - لجأ الرئيس الراحل إلى خطط مختلفة للمستقلة (انظر الفقرة 13) ونفَّذ خططا من قبيل احتكار تسويق الماس.

الماس - المنارت مصادر حكومية إلى أن هذا الاحتكار يتسم الماس - أشارت مصادر حكومية إلى أن هذا الاحتكار يتسم هدف مزدوج يتمثل في الحصول بسرعة على أموال جاهزة لشراء ما يلزم من أسلحة وتسوية بعض المشاكل العالقة مع الحلفاء. أما الشق الثاني من هذا الهدف فيتمثل في الحصول على المعدات العسكرية والمعلومات المخابراتية الإسرائيلية نظرا للعلاقات الخاصة التي تربط مدير هذه المؤسسة السيد دان غرتلر ببعض كبار الضباط في الجيش الإسرائيلي.

۱۰۱- ويتضح أن هذه الصفقة تشكل كابوسا بالنسبة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وكارثة على تجارة الماس المحليين فضلا عن تسببها بحرج لجمهورية الكونغو التي تعبّث حاليا بالماس غير المشروع. وتشير مصادر مختلفة إلى أن الشركة الدولية لصناعات الماس لم تسدد سوى مبلغ مليون دولار ولم تقم قط بتوريد المعدات العسكرية.

١٥٢- وقد أعرب الرئيس جوزيف كابيلا عن استعداده لتحرير تجارة الماس في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويبدي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تأييدهما الشديد لهذه المبادرة. بيد أن الشركة الدولية لصناعات الماس تهدد بمقاضاة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتضح أيضا أن صفقات هذه الشركة قد باتت كارثة على تجارة الماس المحلية. فبعد قصر الاحتكار على هذه المؤسسة، عمد معظم تجار الماس في المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة إلى العبور إلى برازافيل من أحل بيع ماسهم. وتشير التقديرات إلى أن السوق الدولية شهدت خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا الاحتكار مبيعات بقيمة ٢٠ مليون دولار من ماس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد ورد ذكر جمهورية الكونغو المرازافيل) بوصفها بلد المنشأ. وقد حرمت عمليات تمريب الماس هذه اقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية المصاب الماس هذه اقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية المصاب الماس هذه اقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية المصاب الماس من كميات كبيرة من الأموال كما حرمت

الخزانة من عائدات ضرائب هامة. وتبين هذه الحالة أن حاجة الحكومة الماسة إلى النقد الجاهز لتمويل الدفاع عن أراضيها كانت وبالا عليها، ومن المفارقات أها حرمت خزانتها من إيرادات هامة.

١٥٣ - امتصاص الأموال من الشركات شبه الحكومية -تتمثل أحد الأساليب الأخرى لتمويل الحرب في امتصاص الأموال بصورة مباشرة وغير مباشرة من الشركات شبه الحكومية والشركات الخاصة الأخرى، ولا سيما شركة باكوانغا للتعدين والشركة العامة للمقالع والمناجم (حيكامين). وقد اقتطعت الحكومة منذ آب/أغسطس ١٩٩٨ خُمسي إيرادات شركة باكوانغا للتعدين. وقد أبلغ الفريق بأن نسبة ثلاثة أخماس من هذه الإيرادات، أو ما يوازي ٤ ملايين دولار من المبيعات، كانت ترسل في بعض الأحيان إلى مكتب الرئيس. وقد تأكد للفريق أن شركات النفط كانت تعطى مبالغ كبيرة من الأموال للحكومة في شكل ضرائب مستقلة. وفي معظم الحالات، كانت هذه المبالغ النقدية المسددة بالفرنك الكونغولي تسلم للسيد مبويو الذي كان يتوجه من ثم إلى الرئيس الراحل كابيلا. وكانت هذه الأموال تستخدم في سداد مرتبات ومكافآت للجنود الكونغولين الموجوديس على أرض المعركة. ويشير بعيض المسؤولين الكونغوليين إلى أن الضرائب المستقلة لم تستخدم قط في شراء أسلحة.

١٥٤- وتحصل شركة باكوانغا للتعدين من الحكومة على ما يوازي خُمسي مبيعاتها من الماس بالفرنك الكونغولي مصروفا بالسعر الرسمي الذي لا تتجاوز قيمته ربع سعر السوق السوداء. ويعتقد أن ثمة ما يناهز ٧٥ فرنكا كونغوليا لكل

دولار لا تعرف وجهة إنفاقها لكنها يحتمل أن تكون مستخدمة في الاحتياجات الدفاعية (١).

١٥٥- وتظهر مساهمة الشركة العامة للمقالع والمناجم في المجهود الحربي على مستويين. فمن ناحية، اقتطعت الحكومة مباشرة في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ تُلث أرباح الشركة. ومن جهة أخرى، ساهمت الحكومة بصورة غير مباشرة في نفقات قوات دفاع زمبابوي في الفترة بين أيار/مايو ١٩٩٩ و تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠٠.

حالة خاصة : زمبابوي

١٥٦- موّلت زمبابوي مشاركتها في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بطريقتين: (أ) اللجوء إلى ميزانية الدفاع، حيث يبدو أن معظم النفقات العسكرية لزمبابوي تغطى من الميزانية العادية، (ب) تمويل الحرب بصورة غير مباشرة عن طريق تلقى مدفوعات مباشرة من الكيانات الكونغولية، ولا سيما الشركات. ويشير مصدران بالغا الموثوقية إلى أن الشركة العامة للمقالع والمناجم كانت تقدم خلال عهد بيلي راوتنباخ مكافآت مالية إلى جنود زمبابوي. وربما كانت هذه المدفوعات مرتبطة بالعقد المبرم بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركة ريدج بوينت. وبالفعل، فقد حوّل جزء من حقوق استثمار الشركة العامة للمقالع والمناجم إلى شركة ريـدج بوينـت دون تعويـض ظـاهري. ويشير بعض المصادر إلى أن التعويض غير المشار اليه في العقد يمكن أن يكون في شكل تقاسم أرباح بين الحكومة وشركة ريدج بوينت بحيث تحصل الحكومة على ٨٠ في المائة فيما تنال الشركة ٢٠ في المائة. والغريب، حسب ما تشير إليه بعض المصادر، أن السيد مبويو، وهو وزير كونغولي، وقع

العقد بصفته أحد موظفي شركة ريدج بوينت لا ممشلا لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد شهرين من انتهاء عقد السيد بيلي راوتنباخ بصفته مديرا للشركة العامة للمقالع والمناجم، تم الإبلاغ عن حدوث تذمر في صفوف الجنود الزمبابويين في كاتانغا بسبب عدم حصولهم على المكافآت المالية.

٧٥١- بيد أن الفريق لاحظ ممارسة لا هي تمويل للحرب ولا هي توفير للمساعدة المباشرة. ويشار إلى هذه الممارسة في هذا التقرير في عبارة "حوافز المساعدة". وكثيرا ما استغلت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية السابقة إمكانات مواردها الشاسعة في منطقتي كاتانغا وكاساي لضمان حصولها على المساعدة من بعض حلفائها أو تغطية لبعض النفقات التي قد يتكبدها هؤلاء خلال مشاركتهم في الحرب. ومن بين جميع حلفائها، حظيت الشركات الزمبابوية وبعض صانعي القرارات بحصة الأسد في هذه الخطة. وتبين الأمثلة الواردة أدناه كيفية تنفيذ مختلف الخطط واستفادة صانعي القرارات منها، وهم نفس مجموعة المسؤولين الذين باستطاعتهم اتخاذ قرار بشأن المساعدة التي تقدمها قدوة الدفاع الزمبابوية إلى جمهورية الكونغو الليمقراطية. وقد تمثل أفضل الخطط المستخدمة في إنشاء مشاريع مشتركة.

المشاريع المشتركة

١٥٨- تمثّل أحد أساليب كفالة مشاركة بعض الحلفاء في الحرب في توفير حوافز مالية عن طريق خلق فرص عمل لهم في قطاع التعدين. وقد تمخضت هذه الخطة عن عدد من الخصائص أهمها ثلاث وهي: (أ) حصول الشركات الزمبابوية على تسهيلات هامة في قطاع التعدين، (ب) استخدام الشركات الزمبابوية نفوذها لدى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في إقامة شراكات عمل

⁽٦) كان سعر الصرف الرسمي للدولار في عام ٢٠٠٠ يوازي ٢٣ فرنكا كونغوليا.

مع الشركات الخاصة والشركات شبه الحكومية، و (ج) حصول الشركات الزمبابوية في المقابل على معاملة تفضيلية لأعمالها.

- ١٥٩ - شركة سنغامين: مشال للمشاريع المشتركة - استنتج الفريق أن شركة زمبابوية خاصة تدعى أوسليغ (عملية الشرعية السيادية) التي يملك الجنرال فيتاليس موسونغوا زفينافاشي وجوب وابيرا الأمين الدائم السابق في وزارة الدفاع وأونيسيمو مويو رئيس مؤسسة تسويق المعادن في زمبابوي وإيسايا زنغوا المدير العام لمؤسسة تنمية المناجم في زمبابوي أسهما فيها، قامت في أواخر عام ١٩٩٨ شراكة في زمبابوي أسهما فيها، قامت في أواخر عام ١٩٩٨ شراكة مع شركة كوميكس. وقد ولدت شركة كوسليغ من هذه الشراكة. وقد أصبح في وسع زمبابوي (الاتحاد الوطني الأفريقي لزمبابوي – الجبهة الوطنية) استغلال المعادن والأخشاب وسواها من الموارد في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتسويقها.

راسه وزير العدل آنذاك السيد إمرسون مونانغاغوا زار يرأسه وزير العدل آنذاك السيد إمرسون مونانغاغوا زار منطقة كاساي للاطلاع على مختلف التسهيلات التي منحها الرئيس الراحل كابيلا إلى قوة الدفاع الزمبابوية في بحال المناجم مقايضة لدعمها العسكري. وكان الوفد مؤلفا من الأمين الدائم في وزارة الدفاع موفن ماهاتشي؛ وقائد القوات المسلحة الجنرال زفينافاستي ورئيس شركة باكوانغا للتعدين المسلحة الجنرال زفينافاستي ورئيس كابيلا إلى العسكريين الزمبابويين حلقت مشكلة إذ أنه لم يكن لدى هؤلاء الخبرة المالية والفنية لاستغلال امتيازات التعدين الممنوحة لهم. وفي أواخر عام ١٩٩٨، طلب إلى ثامر الشنفري رئيس شركة أوريكس زيمكون أوريكس زيمكون العبودة وهي مشروع مشترك بين شركته للموارد المعدنية وشركة كوسليغ الآنفة الذكر.

۱۳۱ - وبدلا من اختيار واحد من المناجم المختلفة التابعة لشركة كوسليغ للبدء في استثماراتها، أرادت شركة أوريكس زيمكون أن تضع يدها على أفضل المناجم التي كانت تابعة في الأصل لشركة باكوانغوا للتعدين. وبناء على طلب قوة الدفاع الزمبابوية ونصيحة فيكتبور مبويو وكونغولو(٢) نقل الرئيس كابيلا اثنين من أهم امتيازات شركة باكوانغوا للتعدين، وهما مكامن الكمبرليت في منطقة شركة باكوانغوا للتعدين، وهما مكامن الكمبرليت في منطقة تشيبوا ومكامن الطمي في منطقة تحر سنغا سنغا إلى شركة أوريكس زيمكون وقد أسفر دمج شركتي أوريكس زيمكون

السند الشنفري بالاستثمار في شركة سيغامين واستخدم مجموعة شركات بريكو التابعة للسيد حون بريدينكامب في نقل معدات التعدين إلى المناجم. وكان قد تقرر أن تحصل شركة أوريكس، بوصفها الشريك الفني والمالي، على ٤٠ في المائة من الأرباح، فيما تحصل شركة أوسليغ على ٤٠ في المائة وكوسليغ على ٢٠ في المائة. ومع تعاظم الحاجة إلى المال، قرر السيد الشنفري إطلاق شركة أوريكس في سوق قرر السيد الشنفري إطلاق شركة أوريكس في سوق الاستثمارات البديلة في لندن تحت اسم شركة أوريكس ظل اعتراضات شديدة أبداها مختلف القيمين على هذه التحارة. ولا يرد ذكر اسم أوسليغ في النظام الأساسي الجديد للشركة أن الفريق أبلغ بأن القصد من زيادة الجديد للشركة أن الفريق أبلغ بأن القصد من زيادة

⁽٧) تشير بعض المصادر إلى أن مويتري كونغولو يشارك في معظم صفقات شركة كوميكس. بيد أن الأهم من ذلك هو ما يشاع عن كونه القناة الرئيسية بين مسؤولي زمبابوي من قبيل الوزير ذي النفوذ إميرسون مونانغاغوا وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

⁽٨) في ما يلي توزيع الحصص بين الشركات: أوريكس: ٤٩ في المائسة، كوميكس: ٣٣ في المائسة، شركة باكوانغ للتعديس: ١٦ في المائة، والشركاء الكونغوليون: ٣٠ في المائة.

حصص شركة كوميكس على النحو المبين في النظام الأساسي الجديد هو المحافظة على مصالح الزمبابويين. وعلم الفريق أيضا أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لن تتلقى مدفوعات إلا بعد سداد القرض السحوب من أجل هذه العملية (زهاء ٢٥ مليون دولار).

177 - وتبين السهولة التي مُنح بها امتياز تشيبوا ولهر سنغا الله شركة أوريكس، دون مراعاة للأصول القانونية، والمعاملة التفضيلية التي أعطيت لهذه الشركة، تصميم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مكافأة حلفائها.

منح الامتياز

176 - أشار بعض المصادر إلى أن امتيازا للكوبالت والنحاس في منطقة كامبوفيه - كاكاندا كان سيعطى إلى بحموعة KMC التابعة للزمبابوي بيلي راوتنباخ. وتشير مصادر بالغة الموثوقية إلى أن وزراء عدة كانوا قد وقعوا على حق الامتياز قبل يومين من اغتيال الرئيس الراحل كابيلا وكان لا ينقص سوى توقيعه. وقد أشار النقابي التابع للشركة العامة للمقالع والمناجم إلى أن التنازل قد تم، لكن الرئيس جوزيف كابيلا أبلغ الفريق بأن الصفقة لم يوقع عليها بعد. وفي حال تم التوقيع عليها، يكون ثمة احتمال لوجود التقارب بين الأنشطة.

١٦٥ - وتبين هذه الحالة "تقارب" الأنشطة والمصالح الخاصة لبعض رجال الأعمال الزمبابويين واحتمال وجود صلة بين تجارة الأسلحة وأنشطة التعديب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالفعل، تشير التقارير إلى أن للسيد بريدنيكامب مصلحة في هذا المشروع، ومع ذلك فقد زعم أنه تاجر أسلحة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بعد مضي شهر على رحيل السيد راوتنباخ من الشركة العامة للمقالع والمناجم، أبلغ بأن السيد بريدينكامب أقام صلة مباشرة بالسيد راوتنباخ. وأشارت ثلاثة مصادر موثوقة إلى

أن السيد راوتنباخ والسيد بريدنكامب والسيد منانغوانا الرئيس الحالي لبرلمان زمبابوي ورئيس الاتحاد الوطيي الأفريقي لزمبابوي – الجبهة الوطنية ومديس العديد من الشركات التابعة لهذا التنظيم، التقى الرئيس الراحل كابيلا ليتفاوض معه على هذا العقد المتعلق بالجزء المركزي من امتيازات الشركة العامة للمقالع والمناجم. ولا يستخلص الفريق أي استنتاجات، لكنه يود تسليط الأضواء على نوعية الأشخاص المشاركين في المفاوضات، وسيرقم السابقة، وأنشطتهم وموقعهم الحالي في زمبابوي.

771- وثمة صفقات عديدة أخرى جارية حاليا من قبيل تلك المتعلقة بتوريد المواد الغذائية إلى الجيش الكونغولي والتي أشارت التقارير إلى أنه عُهد إلى شركة الجنرال زفينا فاشي بنقلها. وقد ذكر الرئيس موغابي مرة أمام محدثيه أن الرئيس الراحل لوران كابيلا منحه امتيازا تعدينيا.

17٧ - وقد وقعت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، سعيا منها إلى الدفاع عن أراضيها وكفالة الحصول على معدات عسكرية، على عقد مع حكومة الصين قيمته عدة ملايين من دولارات الولايات المتحدة. وفيما أكدت مصادر رسمية في كينشاسا هذه الصفقة، أبلغت هذه المصادر الفريق بأن امتيازا تعدينيا قد مُنح في المقابل لمشروع مشترك بين شركة صينية وشركة شبه حكومية تابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٦٨- وعلى النسق نفسه، عقدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية صفقة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تقوم بتدريب قوات جمهورية الكونغو الديمقراطية، وثمة اعتقاد بأنها حصلت في المقابل على امتياز تعديني حوالي منطقة شينكولوبوي الغنية جدا باليورانيوم. وكان الأمريكيون في ما مضى يستخرجون اليورانيوم من هذا المنجم. وفي مواجهة هذه المسألة، قال مسؤولو جمهورية

الكونغو الديمقراطية إن ارتفاع مستوى الإشعاعات في المنطقة يجعل من المتعذر على أي كان العمل فيها.

١٦٩ - وأشار بعض المسؤولين إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية النظر في معالجة مشكلة الإشعاعات في المنطقة، نظرا لتجربتها السابقة في استخراج اليورانيوم هناك. وقد استندت جمهورية الكونغو الديمقراطية في إنكارها الرسمي لوجود صفقة بينها وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى كون حكومتها التمست مساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية والتي لم يكن باستطاعتها تلقيها لو كان الكوريون يعملون في مناجم هذه المنطقة.

79- ولدى الفريق ما يكفي من العناصر والأدلة التي توحي بأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قدمت خلال حقبة الرئيس الراحل كابيلا حوافز شديدة تتمثل في الترخيص بالوصول إلى الموارد المعدنية واستغلالها وإدارةا. وهذه الحوافز "أقنعت" بدورها السلطات الزمبابوية بإبقاء نشاطها داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أن هذه الحوافز كبيرة إلى درجة يرجّح أن تؤثر في محمل توازن صناعات التعدين. والمقلق في المنطقة هو معرفة النهج الذي ستسلكه الشركات الجانبية في المستقبل بغية ضمان وجودها في قطاع التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهل سيشكّل ذلك دورة أحرى من دورات الحرب أو تكثيفا لها لكفالة الوصول إلى المنطقة الغنية بالكوبالت والنحاس في هذا البلد؟

أنغولا وناميبيا

17۱- مول هذان البلدان مشاركتهما في الصراع من ميزانيتهما الدفاعية العادية. ففي حالة أنغولا، تم إسرام صفقات تعتبر صغيرة بالمقارنة مع الصفقات التي أبرمت مع زمبابوي، مثل إنشاء شركة سونانغول التي تستحوذ فيها

سونانغول أنغولا على ٦٠ في المائة من الأنصبة فيما تعود لشركة كوميكس نسبة ٤٠ في المائة. بيد أن شركة سونانغول أنغولا هي شركة مملوكة للدولة ١٠٠ في المائة (تورد سونانغول النفط لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المنطقة المقابلة). وقد وقع البلدان أيضا على خطاب لإعلان النيات للمشاركة في استثمار خام النفط في المنطقة المقابلة لسواحلهما عند عودة السلام إلى المنطقة.

الفريق بوجود مشروع مشترك بين شركة ناميبية تحمل اسم الفريق بوجود مشروع مشترك بين شركة ناميبية تحمل اسم ٢٦ آب/أغسطس، المساهم الرئيسي فيها وزارة الدفاع، وشركة أمريكية و "شركة" تابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما تم إبرام صفقات أخرى شارك فيها أفراد. إلى هنا، لم يعثر الفريق على أي أدلة موضوعية على قيام أنغولا وناميبيا بإبرام صفقات تجارية من نوع "الأسلحة والدعم مقابل الموارد الطبيعية". ويبدو أن اهتمامهما هو عض سياسي واستراتيجي (بالنسبة لأنغولا). وتشير مصادر بالغة الموثوقية إلى أن المشاريع المشتركة المعروضة على هذين البلدين كانت عربون امتنان وليس حافزا لدعمهما، وهما لم يسعيا في وقت من الأوقات إلى الحصول عليها.

جيم – ملامح خاصة للصلمة بسين استغلال الموارد الطبيعية واستمرار النزاع

1۷۳ - كثيرا ما يتردد أن الصراع في الكونغو عبارة عن حرب خفيفة الوتيرة لا تتواجه الجيوش فيها يوميا ولا تتواتر فيها المعارك أو بصورة أدق المعارك الخطيرة. وقد لاحظ الفريق أن الصراع، ولا سيما في المناطق المحتلة، يجري خوضه على ثلاثة مستويات:

(أ) القوات الحكومية وحلفاؤها ضد المتمردين وحلفائهم الأوغنديين— الروانديين والبورونديين؛

(ب) التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما وحلفاؤه الروانديين ضد حركة تحرير الكونغو أو التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير وحلفائه الأوغنديين؟

(ج) حركات المتمردين وحلفاؤهما (رواندا وأوغندا ضد ما يسمى بالقوى السلبية "إنتراهاموي وماي ماي والمجموعات المنشقة الأخرى").

١٧٤- وفي واقع الأمر، يجري خوض الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جبهتين: الرسمية وغير الرسمية. فالجبهة الرسمية هي جبهة الحرب التقليدية التي يتواجه فيها جيشان أو أكثر. وتمتد هذه الجبهة من كويتو إلى مبانداكا عبر خط غير مستو يمر بمناطق عديدة. أما الجبهة غير الرسمية فيهي تتركز داخل المناطق التي يسيطر عليها المتمردون وحلفاؤهم الأوغندويون والروانديون.

٥٧٥- ويبين تحليل المعارك والمناوشات التي سحلت منذ منتصف عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠١ ما يلي:

- (أ) في الإجمال، لا يقاس عدد المعارك التي تخاض على الجبهة الرسمية بمشاركة الجيش بعدد المناوشات، فهو لم يتعد ٩٦ معركة بين ١٩٩٩ و ٢٠٠١؛
- (ب) تراجع عدد المعارك على مر السنين. ففي الربع الأول من عام ٢٠٠١، لم يستجل سوى تماني مواجهات على خط الجبهة الرسمي؟
- (ج) تجري المعارك الكبرى الحالية في المناطق التي تتسم بأهمية اقتصادية كبرى باتجاه منطقة كاتانغا الغنية بالكوبالت والنحاس ومنطقة مبوجيي مايي الغنية بالماس. ويشير الاختصاصيون العسكريون إلى أن هدف رواندا هو الاستيلاء على هاتين المنطقتين الغنيتين بالمعادن لحرمان حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من الموارد المالية اللازمة لجمهورية الحربي. إذ لا يمكن لحكومة جمهورية

الكونغو الديمقراطية أن تواصل الحرب من دون السيطرة على هذه المنطقة. ويؤكد هذا المنطق أن توافر الموارد الطبيعية ثم استغلالها يتيحان استمرار الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن شأن ذلك أن يكون صحيحا بالنسبة لجميع الأطراف. واستنادا إلى التجربة الحالية لاستغلال رواندا وأوغندا موارد شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية صورة غير قانونية، يمكن الاعتقاد أيضا أن الاستيلاء على هذه المنطقة الغنية بالمعادن من شأنه أن يفضي إلى استغلال تلك الموارد. وفي هذه الحالة، يمكن النظر إلى سيطرة رواندا على على هذه المناطق بصورة أساسية بوصفه هدف اقتصاديا وماليا وليس هدفا يتمثل في تأمين الحدود الرواندية.

١٧٦- وتزايد عدد المناوشات بين قوات الثوار وحلفائهم من جهة وجماعات ماي ماي المسلحة من جهة أخرى. وأفيد عن وقوع نحو ١٧٧ اشتباكا في الفترة بين أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وغالبا ما تدور رحى المعارك حول مناجم الكولتان والماس أو في المناطق الغنية بالكولتان. ولدى الفريق مؤشرات قوية على أن معظم المعارك بين الجنود الروانديين وجماعات ماي ماي قد دار في ما يسمى " حزام الكولتان". وشهد بعض المناطق ما يصل إلى ١٠ مناوشات في عام ٢٠٠٠. واستنادا إلى بعض المصادر والعديد من التقارير وروايات شهود عيان أفيد عن وجود جنود روانديين وأوغنديين يوفرون الأمن حول مناجم الكولتان والماس. وأكد مسؤولون من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) الخطر الذي تشكله جماعات ماي ماي و "القوات السلبية" في تلك المناطق. وأفاد مسؤول رسمي كبير في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن المؤسسات الشديدة التنظيم ذات الهياكل الأساسية الأمنية اللازمة هي وحدها القادرة على استغلال الكولتان في تلك المناطق. وفي هذه الحالة بالذات، يشكل الجيش الرواندي المؤسسة

الوحيدة التي تملك تلك القدرة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٧٧- تكتيكات رواندا "غير المألوفة" - تشن القنوات الرواندية هجوما على المنطقة نفسها طوال يومين لتعود بعد ذلك إلى مراكزها السابقة. وتفيد مصادرنا بأن هذه الهجمات تتزامن على ما يبدو مع الفترة التي تقوم فيها جماعات ماي ماي باستخراج الكولتان ووضعه في أكياس تمهيدا لنقله. فلدى تعرُّض جماعات ماي ماي لهجوم تتخلى عما في حوزتما من الكولتان الذي يُنقل عندئذ في طائرات صغيرة. ثم ينسحب الجنود الروانديون مرة أخرى بانتظار معلومات جديدة عن توافر الكولتان. أما في المناطق التي تكون فيها سطوهم أضعف، فقد عمدت رواندا بشكل خاص إلى وضع استراتيجيات للإمساك بزمام الأمور على مستويات معينة من التسلسل الهرمي المحلى القائم. ففي المناطق التي تسيطر عليها جماعات الإنترهموي وقوات الماي ماي، إما يقوم الجيش الوطني الرواندي من وقت لآخر بشن عمليات عسكرية تسمح له مؤقتا بالاستيلاء على هذه المناطق وإخراج الكولتان منها، وإما يُلجأ إلى وسطاء لشراء الكولتان من جماعات ماي ماي و "القوات السلبية".

۱۷۸ و افید ایضا عن وقوع معارك بین حركات الثوار فی المناطق الغنیة بالمناحم. ففی ۱۸ تشرین الثانی/نوفمبر ۲۰۰۰ هاجمت قوات التجمع الكونغولی مین أجل الدیمقراطیة (غوما) والقوات الرواندیسة المتحالفة معها المتمركزة فی كیسانغانی مواقع لحركة التحریر الكونغولیة فی بنغامیسا، علی بعد ۵۰ كیلومترا شمال غیریی كیسانغانی، وسیطرت علی بعد ۵۰ كیلومترا شمال غیریی كیسانغانی، وسیطرت علی هدفه المنطقة الغنیسة بالماس. وفی ۳۱ كانون علی منطقة المونغولی من أجل الدیمقراطیة (غوما) و حلفاؤها بشن هجوم علی منطقة خینة خاضعة لسیطرة التحمع الكونغولی من أجل الدیمقراطیة (حركة التحریر) وسیطرت علی كاندول وهی منطقة غنیة (حركة التحریر) وسیطرت علی كاندول وهی منطقة غنیة

بالماس وببعض الكولتان. وكذلك، شنت قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما)، في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، هجوما آخر من ليندي للاستيلاء على لاكوتو وهي منطقة أخرى غنية بالماس.

۱۷۹- وفي النهاية، يتحول المتخصاصمون، إن لم يكسن الأعداء، شركاء تجاريين في المناطق المحفوفة بالمخاطر. وهذا ما حدث مع جماعات ماي ماي التي قامت بأعمال تجارية مع تجار الكولتان المدنيين التابعين للجيش الوطني الرواندي الذين يقومون بدورهم ببيع بضاعتهم لوكلاء تجاريين خاضعين للروانديين ولشركتين تابعتين لهم هما شركة "معادن البحيرات الكبرى" (Grands Lase Metals) وشركة "معادن رواندا" (Rwanda Metal). ومسن أشهر هذه الحالات ما حدث في تشرين الشاني/نوفمبر ۲۰۰۰ عندما أبلغ زعيم ماي ماي، الجنرال باديري، سكان كيغالي بأنه بصدد بيع ۲۰ طنا من الكولتان.

الحرب والاستغلال: أوغندا نموذجا - استغل كبار قادة قوات الدفاع الشعبية الأوغندية صراع هيما/ليندو بشكل أساسي لتحقيق مآرهم، فقد تلقى الفريق معلومات موثوقا أساسي لتحقيق مآرهم، فقد تلقى الفريق معلومات موثوقا كياكابالي وأروشا قدما المساعدة في تدريب عنتلف الميليشيات التابعة لجماعة "هيما" وكيف أهم البوا هاتين الجماعتين لتصارع كل منهما الأحرى. كما بينت التقارير بوضوح أنه في حين كان معسكر كازيني يساعد في تدريب جماعة "هيما" كان معسكر الكولونيل بيتركريم يقدم المساعدة في تدريب جماعة "ليندو". وكلا المعسكرين يتمي إلى قوات الدفاع الشعبية الأوغندية عينها. وتدل الأوغندية يمكن أن يلحأوا إلى إثارة أعمال عنف هدف البقاء في المنطقة في محاولة منهم للسيطرة على المنطقة الغنية

بالذهب والمناطق التي يحتمل أن تكون غنية بالكولتان في نياليكي. لذا يبيِّت القادة العسكريون نية واضحة للسيطرة على هذه المناطق الغنية بالمعادن والإبقاء عليها بغية استغلالها على المدى الطويل. وما المواجهة مع مجموعة نيانيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ التي قاتل فيها كازيني وروجيه لومبالا من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية مجموعة أخرى تنتمي إلى هذه القبوات فضلا عن التحميع الكونغولي من أجل الديمقراطية (حركة التحرير)، سوى وجه آخر من أوجه التناحر الداحلي بين صفوف قوات الدفاع الشعبي الأوغندية للسيطرة على المناطق الغنية بالكولتان. وتفيد مصادر مختلفة أن الجنرال كازيني استغل روجيه لومبالا الذي ينتمي إلى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (الجناح الوطين) للسيطرة على منطقة بافواسيندي الغنية بالماس والكولتان.

دال - ميسرون أو متواطئون سلبيون؟

۱۸۱- إن الصلة بين استمرار الصراع واستغلال الموارد الطبيعية ربما لم يكن لها وجود لو لم تكن بعض الجهات، غير الأطراف في الصراع، قد قامت عمدا أو عن غير عمد بدور رئيسي في ذلك. فقد قام المانحون الثنائيون والمتعددو الأطراف وبعض البلدان المحاورة والبعيدة، بشكل سلبي، بتيسير استغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار الصراع؛ وبنفس القدر، كان للدور الدي اضطلعت به الشركات الخاصة والأفراد أيضا أهميته الحيوية في هذا الجال.

۱۸۲ وقد جمع الفريق معلومات تبين أن هيكل الصلات القائمة بين مختلف الجهات الفاعلة وأصحاب المصالح هو من التنظيم بحيث باتت الحكومات والشركات الكبيرة والمشهورة قادرة على العمل بكل ثقة. ففي حالة الكولتان، عكن الحصول على كل ما يلزم من وثائق لتصديره في كيغالي مع أن المتواطئين موجودون في كينشاسا بوزارة

المناجم. بيد أن الشركات المستوردة والجهات الميسرة لأعمالها تعلم المصدر الحقيقي للكولتان. وطبقا للبيانات التي تلقاها الفريق كانت شركة سابينا كارغو للشحن فضلا عن شركة V التابعة لمجموعة بولور من بين الشركات الرئيسية المشاركة في سلسلة استغلال الحرب وإدامتها. فقد نقلت آلاف الأطنان من كولتان جمهورية الكونغو الديمقراطية من كيغالي أو عبر ميناء دار السلام.

9 مرا المباشر المعض موظفي السفارات على التورط المباشر وغير المباشر لبعض موظفي السفارات ووكالات التعاون التابعة لبلدان متقدمة النمو. فقد يسسر هؤلاء شراء المعادن بصورة غير قانونية. فالسيد رامنيك أ. كوتيشا الذي قدم نفسه بوصفه قنصلا فخريا للولايات المتحدة في بوكافو، بالإضافة إلى ما يقوم به من ترويج للصفقات بين الشركات الأمريكية وتجار الكولتان في المنطقة، يرأس هو بنفسه مجموعة كوتيشا للشركات في بوكافو ويتاجر بالكولتان.

١٨٤ - ويستنتج أعضاء الفريق، استنادا إلى الحقائسة وما أحروه من تحليلات، أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية يسترت زيادة عائدات الحيش الرواندي من مبيعات الكولتان وهي:

(أ) الدور السلبي لبعض الشركات الخاصة مثل سابينا و SDV في نقل الكولتان، وسيتي بانك في مجال إحراء المعاملات المالية بوصف المصرف المناظر لمصرف التحارة والتنمية والصناعة في كيغالي، والشخص الذي نصب نفسه قنصلا فخريا للولايات المتحدة في بوكافو وبعض الموظفين في سفارات مختلفة بكيغالي؛

(ب) التهافت على تحقيق الأرباح من جانب بعض الشركات الأجنبية التي أعربت عن استعدادها لعقد صفقات تجارية بصرف النظر عن عدم شرعية هذه الصفقات

وما يشوها من مخالفات. (انظر المرفق الأول، عيّـنة من الشركات)؛

(ج) توفير الشرعية السياسية من حانب بعض البلدان المتقدمة النمو. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠ قيل للفريق في كيغالي إن تسديد مبالغ لقاء الأمن الذي توفره رواندا يبرر الاستغلال غير الشرعي للموارد والمكاسب المالية التي يحققها الجيش الوطني الرواندي.

المانحون الثنائيون

١٨٥- كانت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والدانمرك وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية هي الجهات المانحة الثنائية الرئيسية لرواندا وأوغندا في مختلف القطاعات. وتبين التحليلات التي أجريت لأوجه تعاونها أن القطاعات المستفيدة من هذه المساعدة تتصل بالفقر والتعليم وشوون الحكم. وقد احتلت الأولوية قطاعات المياه والصرف الصحي، والصحة وشوون الحكم، بما في ذلك إصلاح المؤسسات، والعدالة وحقوق الإنسان، لا سيما في رواندا. وفي بعض الحالات قدمت إلى الميزانية معونة مباشرة. ويبين ميزان مدفوعات رواندا أن الدعم المقدم للميزانية شهد زيادة مطردة من ٢٦,١ من دولار عام ١٩٩٧ إلى ١١,٥ مليون دولار عام ١٩٩٩. ومع أن هذا الدعم المقدم هو دعم مشروع إلا أن المشكلة تكمن في أن النفقات والخدمات التي كان ينبغي لحكومتي أوغندا ورواندا تسديدها وتقديمها والتي بالضرر على البنك. شملتها المعونة الثنائية حققت وفورات في الميزانية الوطنية. فهل استُخدمت هذه الوفورات لتمويل هذه الحرب؟

١٨٦- وتحدث السفير الألماني في كيغالي مع الفريق بشأن الدعم الألماني المقدم للشركات الألمانية التي تتعامل في تجارة الكلور الحراري والكولتان في جمهورية الكونغو الديمقراطية المحتلة. وفي هذه الحالة الخاصة قُدم في إطار التعاون الألماني قرض ميسسر بقيمة ٠٠٠، ٥٠٠ مارك ألماني إلى المواطن

الألماني كارل هاينز ألبيرز لتوسيع أعماله الخاصة بالكولتان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (سوميكيفو)، ويشار إلى أن أعمال السيد ألبيرز تحظى بحماية أفراد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما).

المانحون المتعددو الأطراف

۱۸۷- أثنى البنك الدولي على أوغندا لأدائها الاقتصادي ولما أدخلته من إصلاحات في إطار برامج التكييف الهيكلي، لما يشكله ذلك من نجاح كما أيد قضيتها المتعلقة بالبرنامج الجديد لتخفيف عبء الديون أو المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

۱۸۸ - بيد أن لدى الفريق مؤشرات على أن قوة هذا الأداء الاقتصادي مردها جزئيا، وبخاصة طوال السنوات الثلاث الماضية، استغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتبين بوضوح مذكرات مختلفة تبادلها موظفو البنك الدولي أن البنك كان على علم بزيادة كبيرة طرأت على صادرات الذهب والماس في بلد لا ينتج إلا القليل من هذين المعدنين أو لا يصدر سوى القليل من كميات الذهب الذي لا يمكنه إنتاجه (الفقرة ۹۷). وتؤكد أيضا المناقشات الداخلية التي جرت بين موظفي البنك الدولي العلم هذه الأوضاع: حتى أن أحد الموظفين عمد في إحدى تلك المذكرات الداخلية المتبادلة إلى تحذير زميل له من أن صمت البنك الدولي سيعود النفر، على البنك.

١٨٩- أما في حالة أوغندا واستغلالها للموارد الطبيعية لحمهورية الكونغو الديمقراطية فإن البنك الدولي لم يشكك أبدا في الزيادة التي طرأت على الصادرات من هذه الموارد، بل إن أحد الموظفين انبرى مرة للدفاع عنها. وخلال زيارة الفريق إلى أوغندا استبعد ممثل البنك تورط أوغندا بأي شكل من الأشكال في استغلال هذه الموارد. فالبنك لم يقتصر على تشجيع أوغندا ورواندا بطريقة غير مباشرة من خلال الدفاع

عن قضيتهما، لكنه بالمثل أعطى الانطباع بأنه يكافئهما عن طريق طرح اسم هذين البلدين للاستفادة من لمبادرة المتعلقة بالتخفيف من عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

• ١٩ - ويلقي البنك بظلاله على الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل أكثر وضوحا مين تعلق الأمر بالميزانية. فميزان مدفوعات كل من أوغندا ورواندا يبين زيادة كبيرة في الاقتراض الطويل الأجل دعما للميزانية. ومع ذلك فقد سجلت أرقام ميزانية الدفاع زيادة مطلقة الأمر الذي سمح لأوغندا ورواندا بمواصلة الصراع. ويبدو أن هناك سابقة لتصرف البنك على هذا النحو. فخلال الأزمة الكمبودية في الثمانينات، تغاضى البنك عن الاستغلال غير المشروع للأخشاب في كمبوديا؛ والسؤال المطروح هو ما إذا كانت سياسة البنك الدولي تقضي بتجاهل القضايا المتعلقة بشؤون الحكم عموما (الهام منها والثانوي) في تعامله مع عملائه.

بلدان المرور العابر

١٩١- عملت بلدان المنطقة بشكل غير مباشر وسلبي على تيسير دورة استغلال الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإدامة الصراع. وقد حدث ذلك عادة دون قصد لإخفاء أو حماية بعض المصالح. وهذا ما حدث بالضبط في بلدان المرافئ. فقد شكلت تلك البلدان مركزا ناشطا لتصدير الموارد الطبيعية. وهذه البلدان ملزمة بالأنظمة والاتفاقات الموقعة ضمن إطار المنظمات دون الإقليمية كالسوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا فيما يتعلق بمرفأي مومباسا ودار السلام، والاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى/الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا فيما يتعلق بمرفأ دوالا. وكانت مومباسا ودار السلام المرفأين الرئيسيين اللذين استخدمتهما أوغندا ورواندا وبوروندي لتصدير بعض الموارد الطبيعية كالأخشاب وحجر القصدير

والبن ومختلف أنواع لِحاء الشجر. واستخدم أيضا مرفأ دوالا لاستيراد البن من مقاطعة إكواتور المنقول من بانغي.

۱۹۲ و تفید بعض المصادر أن حكومة جمهوریة أفریقیا الوسطی كانت علی علم بالأنشطة التجاریة التي تقوم بها حركة التحریر الكونغولیة في بانغي. كما أن أصدقاء السید جان – بیار بمبا، وهم جان – إیف أولیفییه وجان بیار دوبون وجان – بیار سابیر، استخدموا جمیعا بانغي كقاعدة خلفیة لتمریر صفقاتهم الخاصة بالماس والبن. و لم تمنع الحكومة حركة التحریر الكونغولیة قط من استخدام جمهوریة أفریقیا الوسطی للقیام بأنشطتها الاقتصادیة. وبالإضافة إلی ذلك، استخدم بعض الأفراد إقلیم جمهوریة أفریقیا الوسطی للقیام بأنشطتهم غیر المشروعة كما فعل فیكتور بَط، الذي استخدم مطار بانغي لتحمیل و تفریغ البن والأسلحة.

۱۹۳ و تفید بعض المصادر أن بعض البلدان في المنطقة المحتذبت إلى حد كبير الأسر الرواندیة المیسورة. فرواتب الجیش لا تسمح بحیازة ممتلكات مجزیة كهذه أو بعیش حیاة على هذا المستوى من الثراء. فمن أین لهم القدرة على إعالة هذه الأسر؟ ومن أین أتوا بالمال؟

198- وقد اضطلعت كينيا بدور مختلف في استغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد شكلت قاعدة التزويد بالدولارات الأمريكية المزورة ومكان حصول المعاملات التجارية لمختلف التجار الذين كانوا يصدرون مواردهم (الأخشاب والبن والتبغ) عبر ميناء مومباسا.

الدور المحوري للقادة

190- يتوخى هذا الفرع بيان كيف أن الرؤساء وسائر صانعي القرار سمحوا بوجود وتنظيم وإنشاء الإطار والظروف الهادفة إلى الإبقاء على الوضع الراهن من استغلال وحرب. ويمتنع الفريق عن إطلاق أي ادعاءات بتورط

الرؤساء شخصيا في الأنشطة المالية وغير المشروعة ريثما ينتهي التحقيق. وعلى سبيل المثال، تلقى الفريق ادعاءات، رفضها (بسبب عدم كفاية الأدلة)، بتورط أسرة الرئيس كاغمامي في تجارة الماس؛ وركّز عوضا عن ذلك على العناصر الموضوعية المتعلقة بالمسؤولية السياسية للرئيس. وقد ورد في بعض التقارير والروايات اسم الرئيس موسيفيني كمساهم في شركة معينة. والفريق يمتنع عن ذكر هذه الروايات إلى حين إجراء المزيد من البحث.

197- الوئيس بول كاغامي - رغم تغير منصبه في جهاز الدولة فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإدامة الحرب، فقد واصل الاضطلاع بدور محوري. وهو يؤدي دوره هذا على ثلاثة مستويات: من خلال علاقاته مع أوساط رحال الأعمال الروانديين العاملين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيطرة على الجيش، والأجهزة المتورطة في الأنشطة غير المشروعة.

١٩٧ - واستنادا إلى بعض المصادر الموثوق هما يقيم الرئيس كاغامي علاقات وثيقة مع كبار رحال الأعمال الروانديين. فهو، على سبيل المثال، على علاقة جيدة مع "صاحب" شركة "جامبو سافاري" للنقل، السيد موديستين مكابوزا. وهو مقرّب أيضا من "مؤسس" بنك التجارة والتنمية والصناعة في كيغالي والمدير السابق لبنك التجارة والتنمية ألفريد كاليسا. وأبلغت المصادر نفسها الفريق بأن الرئيس كاغامي مقرب جدا من تيبيري روجيغيرو المعروف بدعمه المالي السخي للجبهة الوطنية الرواندية نحلال حرب مشركة تراي ستار للاستثمار التي تربطها علاقات وثيقة مع شركة تراي ستار للاستثمار التي تربطها علاقات وثيقة مع المؤيس كاغامي علاقات تجارية مع فوستِين مبوندو المعروف المعروف رحال الأعمال هؤلاء هو استغلالهم بشكل مباشر للموارد بصائر الأعمال هؤلاء هو استغلالهم بشكل مباشر للموارد

الطبيعية في المناطق الخاضعة لسيطرة رواندا. وقالت مصادر مختلفة للفريق إن كلا من رجال الأعمال هؤلاء استفاد في مرحلة من المراحل من "المساعدة" التي قدمها لهم الرئيس.

194 - وقام الرئيس كاغامي عندما كان وزيرا للدفاع بإعادة تنظيم أو الموافقة على إعادة تنظيم الجيش الرواندي ووزارة الدفاع الأمر الذي أدى لاحقا إلى إنشاء إدارة العلاقات الخارجية التي تضم مكتب الكونغو. وشكلت هذه الوحدة حجر الزاوية للمعاملات المالية للجيش الوطي الرواندي. وكان ينبغي لوزير الدفاع السابق أن يكون على علم بالأعمال التي كان يقوم بها هذا الجيش وبعملياته اليومية.

199- وقال مصدران موتسوق بهما للغاية إنه في أيلول/سبتمبر 199۸ قام نائب الرئيس آنذاك خلال اجتماع مع مختلف المسؤولين الرسميين للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وكبار قادة الجيش الوطني الرواندي بإبلاغ المشتركين بالحاجة إلى جمع مبلغ ٥٠ مليون دولار، لكي يكون الوصول إلى كينشاسا في غضون شهرين أمرا مستطاعا.

اليه سؤال عن تورط الجيش الشعبي الرواندي في استغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، عن قيام مواطنين روانديين بأنشطة تجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهل كان هذا عملا متعمدا الهدف منه تضليل عتلف شركائه أم كان تعبيرا عن افتقار الرئيس إلى معلومات بشأن هذه القضية? وفي هذه الأثناء أقر الرئيس فيما مضى بأن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية كان يمول نفسه بنفسه. كل هذه العناصر مجتمعة تدل على مقدار معرفة الرئيس بالحالة السائدة وموافقته الضمنية على مواصلة الرئيس بالحالة السائدة وموافقته الضمنية على مواصلة الاستغلال غير المشروع لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، الكونغو الديمقراطية، الكونغو الديمقراطية، الكونغو الديمقراطية،

وعلى تواطئه إلى حد ما عـ لاوة علـى مسـؤوليته السياسـية والمعنوية.

١٠٠١ الرئيس يويسري موسيفينسي - يمكن تصنيف دور الرئيس يويسري موسيفينسي في استغلال الموارد الطبيعية الحمهورية الكونغو الديمقراطية وإدامة الحرب فيها على المستويين التاليين: سياسته تجاه حركات الثوار وطريقة تعامله مع الجيش، والحماية التي حرى توفيرها للأنشطة غير الشرعية ولمن قام بها.

۲.۲- وقد شكّل حركة التمرد في المنطقة الخاضعة لسيطرة أوغندا وفقا لرؤيته وبرنامج عمله السياسيين. وآثر أن تكون السلطة أكثر اتساما بالطابع اللامركزي، ولم يكن يتدخل إلا لدى نشوء مشاكل كبرى،. ولكنه على معرفة جيدة بالحالة الميدانية.

٣٠٠- أما السيدان مبوسا نيامويسي وتيباسيما، النائبان الأول والثاني الأسبقان للرئيس، والمقربان من الجنرال سالم صالح والجنرال كازيني، فينحوان أكثر إلى الانخراط في الأعمال التجارية واستخراج الموارد الطبيعية. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ سُلم تقرير إلى الرئيس الأوغندي يشير تحديدا إلى قيام السيد مبوسا نيامويسي باختلاس بشير تحديدا إلى قيام السيد مبوسا نيامويسي باختلاس دولار والسيد تيباسيما باختلاس موسيفيني في دولار. كما سُلم تقرير آخر إلى الرئيس موسيفيني في شباط/فبراير ٢٠٠٠ يشحب تحديدا التواطؤ القائم بين شركة "ترينيتي جروبس" (Groups) والسيد تيباسيما والأثر المترتب على ذلك في جباية الرسوم الجمركية. وقد آثر الرئيس موسيفيني تسليم دفة جبهة التحرير الكونغولية للمتواطئين مع تجمعات المهربين غير الشرعية.

٤ . ٢ - و جسرى أيضا إبلاغ الرئيس موسيفيني بالحالة الميدانية، وبما يجري من استغلال، وبتورط مسؤولين في

حركة التحرير الكونغولية والتجمع الكنغولي من أجل الديمقراطية (حركة التحرير)، بما في ذلك الصراع بين جماعتي هيما ولاندو.

٥،٠٥ وكانت أسرة الرئيس قد شاركت أيضا إلى حد كبير في الأعمال التجارية في المناطق المحتلة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان الجنرال سالم صالح وزوجته، وهما مساهمان في شركتي فيكتوريا وترينيتي قد قاما بأنشطتهما التجارية بثقة ودون أن يزعجهما أحد.

٣٠٠٦ ويخلص الفريق إلى أنه عندما يطلع الرئيس على هذه المعلومات ويؤثر عدم اتخاذ أي إجراء بشأها، وعندما يعين ذات الأشخاص الذين ارتكبوا أعمالا إجرامية، وعندما يفلت أفراد أسرته من العقاب بعد ارتكاهم أعمالا إجرامية، فلا مفر من الاستنتاج بأن الرئيس وضع نفسه في موضع المتواطئ.

٧٠.٧- الرئيس الراحل لوران ديزيريه كابيلا - استمر دوره في إدامة الحرب رغم وفاته. فهو، وعلى ثلاثة مستويات، يتحمل جزئيا المسؤولية عن الحالة الراهنة. فهو أولا أوجد سابقة، بصفته رئيس تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو - زائير بإضفاء طابع "قانوني" أو شرعي على عمليات لولاها لكانت غير شرعية. كما قدم، في زحفه على كينشاسا، تنازلات رغم عدم تمتعه بالسلطة التي تخوله القيام بذلك. وهذه هي الوسائل نفسها التي تستخدمها حاليا بعض الجماعات المسلحة في صراعها على السلطة.

٨٠٠٠ ثانيا، سمح بوجود بعض المشاريع المشتركة غير القانونية وتساهل معها على سبيل مكافأة حلفائه. وأطلق أيضا نظام المقايضة للدفاع عن إقليمه. وهذا الأسلوب في طريقه إلى أن يصبح تدريجيا الممارسة المعتادة التي تتبعها جماعات المتمردين.

9 - ٢ - ثالثا، قدم عذرا وجيها وذريعة مقبولة لمن خططوا بعناية لإعادة رسم الخريطة الإقليمية كلفدف إعادة توزيع الثروة. وقد وصف العديد من المصادر للفريق الطريقة التي جرى كما التعامل معهم وكيف طلب منهم التفكير في توزيع ثروة جمهورية الكونغو الديمقراطية بحيث يكفل ذلك إثراءهم شخصيا.

١٠٠ - وبناء على الحقائق والوقائع والمعلومات الجمعة، يكمن الدور المحوري للقادة الأوغنديين والروانديين في الطريقة التي حولوا كما المهمة الرئيسية لجيوشهم من حماية أراضيهم إلى جيوش تجارية، وعلى نفس المنوال، فقد أنشأوا بصورة غير مباشرة ظروفاً داخل جيوشهم تمكن الضباط ذوي الرتب العليا من إقامة شبكات يتحكمون فيها. وأخذت هذه الشبكات تصبح عصابات ستتولى مهمة الحرب من أجل الموارد الطبيعية.

٢١١ - والرئيسان كاغامي وموسيفيني على وشك أن يصبحا عرَّابين للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية واستمرار الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد أعطى الرئيسان بطريقة غير مباشرة العصابات الإجرامية فرصة فريدة للتنظيم والعمل في هذه المنطقة الهشة والحساسة. وأخيراً فإن موقف الرئيس الراحل يمكن أن يكون قبد غرس البذور لجولة أخرى من الحرب من أجل الموارد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهناك سياسيون، مثل السادة جان بيير بيمبا ومويتري كونغولو وفيكتور مبويو وأدولفي نوسومبا وجان - بيير أوديكاني وإيمانويل كامانزي، مستعدون لعقد أية صفقة من أجل السلطة أو من أجل الشراء الشخصي، ومن المرجح أن تقوم شركات، مثل شركة صناعات الماس الدولية وشركة سينغامين، التي يقال إن لبعضها صلات بتجار أسلحة، بخلق حالة أكثر اضطراباً في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالمثل، فإن المشاريع المشتركة والامتيازات التي مُنحت لبعض الحلفاء على سبيل المكافأة قد تسبب بعض

المشاكل وذلك بالنظر إلى طبيعة الشركاء الذين هم إما قوات مسلحة أو سياسيون أقوياء ذوو نفوذ. وهذا الوضع أصبح الآن مترسخا بقوة، وبالتالي فإن هياكل السلطة الإقليمية غير مستقرة.

٢١٢ - والارتباط بين استغلال المسوارد الطبيعية واستمرار الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو ارتباط قائم بالفعل، ويستند إلى خمسة عوامل لا تتنافي فيما بينها: أولاً: قدرة البلدان على استخدام مواردها الخاصة لإدامة الحرب إلى مرحلة معينة، وهذه هي حالة أنغولا. وثانياً: قدرة البلدان على الحصول على موارد من الأعداء واستخدامها لخوض ما يسمى بالحرب "المكتفية ذاتياً"، وهذه هي حالة رواندا. وثالثا: اعتزام بعض الحكومات الاستفادة من حالة الحرب واستخدامها من أجل نقل الثروة من أحد البلدان إلى اقتصادها الوطني، وهذه هي حالة رواندا وزمبابوي. ورابعاً: رغبة الأفراد من المواطنين والمؤسسات التجارية الذين يسعون إلى إدامة الحرب من أجل تحقيق مكاسب سياسية أو مالية أو غير ذلك. وعلى سبيل المثال فإن جنرالات وضباطا آخرين من ذوي الرتب العليا في الجيشين الأوغندي والزمبابوي ومسؤولون كبار آخرون وسياسيون لا وازع لهم (فيكتمور مبويو وغايتان كاكودجي ومويتري كونغولس في حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخامساً: قدرة أحد الأطراف المتحاربة على إعطاء حوافر (معدنية وغيرها) إلى حلفائه وجنوده، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

رابعاً - الخلاصة والنتائج

717 -أصبح الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتعلق أساسا بالحصول على خمسة موارد معدنية أساسية والسيطرة عليها والاتجار بها: الكولتان والماس والنحاس والكوبالت والذهب. وثروة البلد مغرية وتصعب مقاومتها في سياق انعدام القانون وضعف السلطة المركزية.

٢١٤ - واستغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من جانب الجيوش الأجنبية أصبح منتظماً ويشمل النظام بكامله. والقيام بعمليات السلب والنهب والابتزاز وتكوين العصابات الإجرامية بدأت تصبح أمراً عادياً في الأقاليم المحتلة. وهذه العصابات الإجرامية لها تأثيرات واتصالات في جميع أنحاء العالم، وهي تمثل المشكلة الأمنية الخطيرة التالية في المنطقة.

710 – والدور الذي يقوم به القطاع الخاص في استغلال الموارد الطبيعية واستمرار الحرب هو دور كبير. فقد شارك عدد من الشركات في الحرب وفي تأجيجها بصورة مباشرة وذلك بتقديم الأسلحة مقابل الموارد الطبيعية. وسهلت شركات أخرى الحصول على الموارد المالية، التي تستخدم لشراء الأسلحة. والشركات التي تعمل في تجارة المعادن، التي اعتبرها الفريق "محرك الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية" أعدت الساحة لممارسة الأنشطة غير القانونية في التعدين في ذلك البلد.

٢١٦ - وقد أرسلت الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف إشارات مختلفة إلى الحكومات التي لديها حيوش في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

71٧ - وهناك قادة عسكريون كبار من بلدان مختلفة ولديهم أسباب مختلفة يحتاجون، وسيظلون يحتاجون إلى هذا الصراع نظرا لطبيعته المربحة ولحل بعض المشاكل الداخلية في تلك البلدان مؤقتاً، وكذلك لإتاحة الفرصة للحصول على الثروة. وقد أدرك هؤلاء القادة أن الحرب لديها القدرة على الاستدامة الذاتية، ولذلك، فإلهم أنشأوا شبكات إجرامية، أو وفروا لها الحماية؛ ومن المرجح أن تمسك تلك الشبكات بزمام الأمور كليا إذا حدث أن قررت الجيوش الأجنبية الانسحاب من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢١٨ - والصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية هيأ، بسبب طبيعته المربحة، وضعا يضمن الفوز في جميع الحالات لكافة الأطراف المتحاربة. فالخصوم والأعداء يكونون أحياناً شركاء في التجارة (الماي ماي والروانديون والمتمردون الكونغوليون)، والأسرى من الهوتو هم عمال المناجم للجيش الوطني الرواندي، حيث يحصل الأعداء على الأسلحة من نفس التجار ويستخدمون نفس الوسطاء. وقد طغت التجارة على الشواغل الأمنية. والخاسر الوحيد في هذا النشاط التجاري الضخم هو الشعب الكونغولي.

خامساً - التوصيات

شرط أساسي

١٩٠٢ - يسلم الفريق بشرعية قراري مجلس الأمن المعنى المعنى

المتابعة

١٢٠ - يوصي الفريق بأن يمدد بمحلس الأمن ولاية فريق الخيراء المعيني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والثروات الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية وذلك من أجل تمكينه من إجراء تحقيق للمتابعة والإبلاغ بشأن الهياكل والشبكات التي أنشأها الأطراف المتحاربة أو سهلت تكوينها للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يشمل المرحلة التالية لانسحاب القوات العسكرية الأجنبية.

الجزاءات

٢٢١ - ينبغي لمحلس الأمن أن يعلن فوراً حظراً مؤقتا على استيراد وتصدير الكولتان والنيوبيوم والبيروكلور وحجر القصدير والأحشاب والذهب والماس من أوغندا وبوروندي

ورواندا وإليها إلى أن يتضح الموقف بالنسبة لاشتراك هذه البلدان في استغلال الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويعلن مجلس الأمن ذلك. وينبغي أن تمتنع البلدان جميعها عن تسهيل استيراد هذه الموارد أو تصديرها. وينبغي أن تُفرض جزاءات على أي بلد يخرق هذا الحظر؛ كما ينبغي للحكومات أن تتخذ التدابير اللازمة التي تكفل معاقبة الشركات المسجلة في إقليمها أو الأفراد الذي يخرقون هذا

٢٢٢ - وينبغى لجلس الأمن أن يقرر أن تجمد جميع الدول الأعضاء، بمدون تأخير، الأصول المالية لحركمات التمرد ولقادتمًا. وينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ التدابير اللازمة لكي تكفل توقف مؤسساتها المالية العامة والخاصة عن القيام بمعاملات تجارية مع المصارف التي ترد أسماؤها في هذا التقريس والتي توجد مقارها في أوغندا وبوروندي ورواندا.

٢٢٣ - وينبغى لجلس الأمن أن يحت بشدة جميع الدول الأعضاء على أن تعمد، فورا بعد نشر هذا التقرير، إلى تجميد الأصول المالية للشركات أو الأفراد الذين يواصلون المشاركة في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

على تقلم الأسلحة وجميع أنسواع العتساد العسكري إلى الجماعات المتمردة النشطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وينظر في جعل هذا الحظر شاملا للدول التي تدعم هذه المجموعات أو تساعدها.

٢٢٥ - ويوصى الفريق بأن يقرر بحلس الأمن التعليق الفوري لجميع أنواع التعاون العسكري مع الدول التي تكون قواتما العسكرية موجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية انتهاكاً لسيادتما إلى أن تنسحب هذه الجيوش من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المسائل المالية والاقتصادية

٢٢٦ - يوصى الفريق بحلس الأمن بأن بحث الدول الأعضاء على تعليق تقديم الدعم إلى ميزان مدفوعات بلدان المنطقة المتورطـة في الاسـتغلال غـير القـانوبي للمـوارد الطبيعيـة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى أن يتوفر لمحلس الأمين دليل مقنع على توقف الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

٢٢٧ - ويوصى الفريق بأن يطلب بعلس الأمن من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي النظر في تعليق الدعم اللذي يقدمانه إلى ميزانيات هذه البلدان إلى أن ينتهى التراع. وإذا لم تقدم إلى محلس الأمن بعد مرور شهرين على نشر هـذا التقرير أدلة وإشارات واضحة تبين ابتعاد هذه البلدان عن استغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي أن يعلق التعماون بمين هماتين المؤسستين والبلدان المتورطة. وينبغي أن يضع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مبادئ توجيهية للسياسات المتعلقة بالتعاون بين كل مؤسسة والبلدان المتورطة في نزاعات.

٢٢٨ - ويوصى الفريق بأن يحبث بحلس الأمن الدول الأعضاء التي لديها حدود مشتركة مع جهورية الكونغو ٢٢٤ - ويوصي الفريق بأن يعلن بمحلس الأمن حظراً فورياً الديمقراطيـة، أو الـتي تشكل بلـدان عبـور للسـلع والمـوارد القادمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، على أن تشكل لجنة للتحقيق في الأنشطة المالية/الاقتصادية التي تحرى في أراضيها فيما يتصل بالحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتتخذ الإجراءات اللازمة للحد من الأنشطة التي تساهم في استمرار الأعمال العدائية أو لإيقاف تلك الأنشطة.

تجارة الماس

٢٢٩ - ينبغسي أن يدعو بحلس الأمن جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للحد من تدفق الماس غير المشروع عن طريق تحرير تجارة الماس. وينبغي أن ترسل

إشارة واضحة في هذا الصدد إلى جميع الشركات التي تقاوم، أو تعرقل، تحرير أسواق المعادن.

به ٢٣٠ - وينبغي أن يتوقف، فورا، جميع تجار الماس العاملين في أراض تحتلها قوات أجنبية عن إجراء معاملات تجارية مع المتمردين ومع أوغندا وبوروندي ورواندا. وينبغي أن يؤدي عدم القيام بذلك إلى اتخاذ إجراء عن طريق مجلس الماس العالمي. وينبغي أن تتخذ جمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى التدابير اللازمة لوقف تعضيد تجارة الألماس غير المشروع والمسبب للصراعات.

٢٣١ - وفضلاً عن ذلك فإن الفريق يؤيد كافة التوصيات ذات الصلة المتعلقة بالماس التي قدمها فريق الخبراء المعين عوجب الفقرة ١٩ من القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) فيما يتصل بسيراليون، وهي التوصيات الواردة في الفقرات ١٥٥ إلى ١٦٦ من تقريره \$5/2000/1195، ولا سيما:

- (أ) أن يطلب إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع البلدان الأحرى المصدرة للماس في المنطقة، الأحذ بنظام شهادات مماثل لما اعتمدته سيراليون، خلال فترة ستة أشهر؟
- (ب) ينبغي أن تتفق مراكز تجارة الماس الرئيسية على نظام لتسحيل واردات الماس الخام والتوثيق العمومي لها على نحو يحدد بوضوح بلد المنشأ وبلد المصدر؟
- (ج) يجب على جميع البلدان الموردة للماس الخام أن تطبق نظام "ضوابط الخام" سواء أكانت لديها مناطق تحارة حرة أم لم تكن؟
- (د) ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يحدد نقاط قليلة لدخول الماس؟

- (ه) ينبغي للأمم المتحدة والمحلس العالمي للماس تشكيل لجنة لإحراء استعراض سنوي للتنفيذ السليم لنظام إصدار الشهادات؛
- (و) ينبغي أن يعد كل بلد مصدر تقريراً إحصائياً سنوياً عن الإنتاج على أن تجمّع هذه التقارير ضمن تقرير سنوي مركزي، يعده المحلس العالمي للماس و/أو هيئة إصدار الشهادات التي يتوقع أن تنبثق عن "عملية كيمبرلي".

الغابات والأخشاب

٢٣٢ - يقترح الفريق أن تبلغ البلدان التي لديها موانئ بحرية أو مرافق عبور منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بشأن مرور الأخشاب عبر أراضيها. وبالنظر إلى أن الأخشاب الواردة من جمهورية الكونغو الديمقراطية تعبر عن طريق مينائي ممبسا ودار السلام، ينبغي لحكومتي كينيا وجمهورية تترانيا المتحدة أن تعلنا لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات مصادر الأخشاب التي تُشحن من مينائيهما، وكذلك شهادات التوثيق المتعلقة عمثل هذه الأخشاب.

۲۳۳ - ويوصي الفريق بأن يوحد منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات النظم والإجراءات المختلفة المتعلقة بإصدار شهادات الأخشاب. وينبغي أن يكون نظام إصدار الشهادات مستندا إلى الإطار العريض للمبادئ والمعايس والمؤشرات اليي دعا إليها الفريق الدولي المعني بالغابات والمنتدى الدولي المعني بالغابات. وينبغي النظر في وضع معايير حديدة بشأن "أخشاب التراع". وينبغي على منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات أن يصبح، أو أن يعين، هيئة توثيق واحدة لإصدار شهادات الأخشاب. وينبغي أن يعكس تكوين هذه الهيئة تنوع العناصر والمصالح فضلاً عن عصوصية المناطق. وهذه الآلية الموحدة ستمنع بعض عمليات "التقنين الفضفاض" وستحول دون قيام هيئات

التوثيق التي لها طبيعة تجارية بحتة بإصدار شهادات أو تعرضها للإغراء بأن تفعل ذلك. ويحث الفريق مجلس الأمن على إعلان الأحشاب والمنتجات الحراجية غير الخشبية القادمة من مناطق القتال على ألها "أخشاب التراع ومنتجات التراع الحراجية غير الخشبية". وينبغي للبلدان المستوردة لأحشاب غير موثقة أن تضع مبادئ توجيهية وجسزاءات دنيا، للشركات التي تورد الأخشاب والمنتجات الحراجية غير الخشبية من البلدان المتحاربة، أو التي تشهد حربا أهلية تتعلق بتخصيص /توزيع الموارد الطبيعية.

٢٣٤ - ويقترح الفريق، عقب الإعلان الذي أصدرته في عام ١٩٩٨ بحموعة الثمانية بشأن مراقبة قطع الأخشاب بطريقة غير قانونية، والمناقشات الجارية بشأن "منتجات أخشاب النزاع"، أن يكلف منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بالمهام التالية:

(أ) القيام بالتعاون مع مختلف المنظمات غير الحكومية، بجمع معلومات عن قطع الأخشاب بطريقة غير قانونية وعن "منتحات أخشاب التراع" في العالم؛

(ب) نشر قائمة سنوية بأسماء البلدان المشاركة في تجارة الأخشاب غير القانونية ومنتجات ''أخشاب التراع''؛

(ج) إعداد تقرير سنوي يقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢٣٥ - ويوصي الفريق بلدان العسور والمحطات النهائية لتجارة الأخشاب أن تطلب إلى شركات قطع الأخشاب تقليم شهادات المنشأ للأخشاب التي تمر عبر إقليمها أو تصل إليه. وينبغي أن ترسل هذه البلدان نسخاً من هذه الشهادات إلى حكومات بلدان المنشأ خلال ثلاثة أيام. وينبغي أن يعتبر عدم الالتزام بذلك تواطؤا من جانب هذه البلدان وأن تدرج أسماؤها في تقرير منتدى الأمم المتحدة المعنى بالغابات

بوصفها بلدانا تسهل تحارة "الأخشاب غير المشروعة" و "منتجات أخشاب التراع".

الجبر والتعويض

٢٣٦ - يوصي الفريق بأن تقدم الدول المعنية تعويضات إلى الأفراد، ولا سيما المزارعين والمجموعات الدينية والشركات، الذين تعرضت ممتلكاتم وماشيتهم ومحاصيلهم للتلف أو النهب أو المصادرة من حانب القوات المسلحة الأوغندية والبوروندية والرواندية وحلفائها. وينبغي بالمثل أن تعاد الممتلكات التي صودرت إلى أصحاكها الشرعيين. وينبغي أن تدفع حكومات وأوغندا بوروندي ورواندا والجهات تدفع حكومات وأوغندا بوروندي ورواندا والجهات المتحالفة معها تعويضات للشركات التي تكون ممتلكاتما ومخزوناتها من الكولتان وححر القصدير والذهب والأخشاب وغير ذلك من المواد قد صودرت أو تم الاستيلاء عليها بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠. وقد ينظر بحلس الأمن في الطريقة التي يمكن كها لمكتب منسق الأمم المتحدة في الطالبات.

٢٣٧ - وينبغي أن تقوم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، والمنظمات غير الحكومية العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بتقييم حجم الحسائر في الحيوانات البرية في منتزه غارامبا ومنتزه كاهوزي - بييغا الوطني ومحمية أوكابيس النباتية ومنتزه فيرونغا وتقديم مقترحات بشأن فرض جزاءات على الحكومات التي شارك جنودها في القتل الجماعي للأنواع المهددة بالانقراض.

إطار للتعمير

٢٣٨ - ينبغي أن يمنح بحلس الأمن لجنة تابعة للأمم المتحدة تُنشأ لمساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في إدارة

مرحلة الانتقال في المناطق التي كانت محتلة سابقا الاختصاصات والوسائل اللازمة لقيامها بمهمتها. وسوف تقدم اللجنة المساعدة في وضع إطار قانوني وإداري وتنفيذه وفي تهيئة بيئة تمكينية للأنشطة الاقتصادية. وسوف تقدم اللجنة المساعدة أيضا في تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز سلطة الدولة وبسط الأمن على إقليمها.

توصية عامة

٢٣٩ - يوصي الفريق بأن ينظر بحلس الأمن في إنشاء آلية دولية تقوم بالتحقيق مع، ومقاضاة، الأفراد الذين يضطلعون بدور في الأنشطة الإجرامية الاقتصادية (مشل خاليب أكاندواناهو المعروف باسم سالم صالح، وجان بيير، بيمبا، وجيمس كازيني، ومبوسا نيامويسي، وآثينيي تيباسيما، وروجر لومبالا، وكلوم غولامالي، وغيرهم ممن وردت أسماؤهم في هذا التقرير) والشركات وموظفي الحكومة، الذين تضر أنشطتهم الاقتصادية والمالية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بشعب لا حول له ولا قوة وباقتصادات ضعيفة.

. ٢٤ - ويوصي الفريق بأن ينظر مجلس الأمن في إنشاء آلية دائمة للتحقيق، في الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية في التراعات المسلحة من أجل رصد الحالات التي تجري بالفعل أفرقة أخرى تحقيقا بشأها، مثل التحقيقات المتعلقة بأنغولا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٤١ - وينبغي تشجيع الدول الأعضاء على اعتماد تشريعات تمنع الشركات المسجلة في إقليمها من توريد أو تصدير موارد طبيعية من البلدان الغازية وإليها.

الأمن

٢٤٢ - يحت الفريق مجلس الأمن على أن يحمل حكومات البلدان الأطراف في النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركات التمرد والممثلين العسكريين المذكورين في التقرير مسؤولية إلحاق أي أذى بأي عضو من أعضاء الفريق.

وينبغي أن يشجع بحلس الأمن البلدان المنفردة على مساعدة أعضاء الفريق في توفير الأمن لكل منهم حتى بعد أن يحل الفريق. وينبغي أن يحث بحلس الأمن الأمين العام على اتخاذ الترتيبات اللازمة لكفالة أمن أعضاء الفريق حتى بعد أن يحل الفريق. وقد تلقى الفريق معلومات عن مضايقات تعرض لها في بونيا وفي محليات أخرى أفراد ربما كانوا على اتصال بأعضاء الفريق. وينبغي أن يحمل مجلس الأمن رواندا وأوغندا والتجمع الكونغولي من أحل الديمقراطية وجبهة تحريس الكونغو المسؤولية عن إلحاق أي أذى بالشهود الذين قدموا للفريق ما لديهم من معلومات.

المرفق الأول عينة للشركات التي تستورد المعادن من جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق رواندا

البضاعة	البلد الذي ترسل اليه البضاعة	الشركة
كاسيترايت	بلجيكا	Cogem
كاسيترايت	بلجيكا	Muka-Engtrprise
كاسيترايت	المانيا	Issa
كاسيترايت	ألمانيا	Chpistopa Floss
كاسيترايت	رواندا	Redemi
كاسيترايت	ماليزيا	Banro-Resources Corp.
كولتان		
كاسيترايت	كندا	
كاسيتر ايت	جمهورية تتزانيا المتحدة	Bharat
كولتان	رواندا	Extano-Office
كولتان	رواندا	Coopimar
كولتان	المانيا	Geologistics Hamover
كولتان	سويسرا	Rwasibo-Butera
كولتان	ه ولندا	Eagleswings
كولتان	هولندا	Veen
كولتان	بلمحيكا	Soger
كولتان	ه ولندا	Patel Warehouse
كولتان	المملكة المتحدة	Afrimex
كاسيترايت	هولندا	
كولتان	هولندا	Chimie Pharmacie
كولتان	بلجيكا	
كولتان، كاسيترايت، إيتان	بلجيكا	Sogem
كولتان، كاسيترايت	بلحيكا	Cogecom
كولتان	بلجيكا	Cogea
كولتان	كينيا	Panalpina

الشركة	البلد الذي ترسل اليه البضاعة	البضاعة
Tradement	بلحيكا	كولتان، كاسيترايت
Ventro Star	الملكة المتحدة	كولتان
Raremet	الهند الغربية	كولتان
Finconord	باكستان	كولتان
Finiming Ltd.	بلجيكا	كولتان كاسيترايت
Finconcorde	الاتحاد الروسي	كولتان
Patel	الهند	كاسيترايت
Cicle Internationa	بلجيكا	كولتان
Masingiro	ألمانيا	كولتان
Union-Transport	ألمانيا	كولتان
Specialty Metal	بلحيكا	كولتان
MDW	بلجيكا	كاسيترايت، كولتان
Trasintra	بلجيكا	كاسيترايت

المصدر: مصلحة الضرائب الرواندية.

المرفق الثايي

البلدان التي تمت زيارها وممثلو الحكومات والمنظمات الذين أجريت مقابلات معهم

يود فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الشروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية الإعراب عن عميق تقديره إلى المسؤولين الحكوميين، والدبلوماسيين، والمنظمات غير الحكومية، والعاملين في مجال الإغاثية، والصحفيين، وغيرهم من الذين قدموا المساعدة أثناء التحقيقات التي قام بحا الفريق وساعدوا على صدور هذا التقرير.

ويود الفريق كذلك الإعراب عن شكره الخاص لبعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو، وبصفة خاصة إلى السفير كامل مورياني؛ وإلى مكتب الأمم المتحدة في نميروبي، وبصفة خاصة إلى كلاوس توبفير، وألكسندر بارابانوف؛ وإلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، وبصفة خاصة إلى السفير بيرهانو دينكا.

ومن البلدان المشاركة في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يود الفريق أن يشير بصفة خاصة إلى تعاون جمهورية أوغندا التي قدمت إلى الفريق كل المعلومات التي طلبها.

وفيما يلي قائمة غير كاملة، نزولا عند رغبة هؤلاء الذين يريدون أن يظلوا غير معروفين، لا سيما الكونغوليين الذين عرضوا حياتهم للخطر من أجل تقديم معلومات إلى الفريق.

کینیا

المسؤولون الحكوميون

وزير الخارجية

سلطة كينيا للموانئ

ممثلو الدول

الاتحاد الروسى

بلجيكا

جمهورية الكونغو الديمقراطية

زمبابوي

فرنسا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

And the second s

ممثل المملكة المتحدة الخاص للبحيرات الكبرى

اليابان

المنظمات الدولية

مكتب ميسر عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية

وكالات الأمم المتحدة ومكاتبها

بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

جهات أخرى

الفريق المعني بالأزمات الدولية

جمهورية الكونغو الديمقراطية

المسؤولون الحكوميون

سعادة الجنرال جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

المديرية العامة للحكومة المكلفة بشؤون بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

مصرف الكونغو الوطني

المصرف المركزي

إدارة الغابات

Company of the second

المديرة العامة للمساهمات

المديرية العامة للإيرادات الإدارية والقضائية والحكومية وإيرادات الاشتراكات

المعهد الكونغولي للحفاظ على الطبيعة

وزير الشؤون العقارية والبيئة والحفاظ على الطبيعة والتنمية السياحية

وزير الزراعة وتربية الماشية

وزير حقوق الإنسان

وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة

وزير الطاقة

وزير المالية والميزانية

وزير المعادن

وزير الدولة لشؤون النفط

وزير النقل والاتصالات

مكتب الجمارك والرسوم

ممثلو الدول

إيطاليا

بلحيكا

السلك الدبلوماسي في كينشاسا

الصين

فرنسا

الولايات المتحدة الأمريكية

وكالات الأمم المتحدة ومكاتبها

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

مكتب الممثل الخاص للأمين العام

بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

.

.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

برنامج الأغذية العالمي

منظمة الصحة العالمية

جهات أخرى

شركة كوزلغ القابضة

اتحاد مشاريع الكونغو

حورج الدولية للحراحة

حاكم جنوب كيفو والمديرون الإقليميون

مرصد الحكم الرشيد والشفافية

محموعة كوتيشا للشركات

حركة تحرير الكونغو

شركة الزيتون

التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما

التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/كيسنغاني

ترافكا

معهد الموارد العالمي

أوغندا

المسؤولون الحكوميون

سعادة السيد يويري موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا

هيئة الطيران المدني

مصلحة الضرائب

وزير الزراعة والحيوانات ومصائد الأسماك

وزير الدفاع

وزير الطاقة وتطوير المعادن

وزير الدولة للبيئة والمياه والأراضي

نائب رئيس الوزراء الأول ووزير الخارجية

وزير المالية

وزير الدولة للتخطيط والاستثمارات

وزارة الأشغال والنقل والاتصالات

اللجنة البرلمانية المعنية بالشؤون الرئاسية والشؤون الخارجية

نائب رئيس جمهورية أوغندا

ممثلو الدول

الاتحاد الروسي

إيطاليا

بلجيكا

الداغرك

فرنسا

مبعوث الاتحاد الأوروبي الخاص للبحيرات الكبرى

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

وكالات الأمم المتحدة

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

رؤساء وكالات الأمم المتحدة في كمبالا

```
وسائط الإعلام
```

شرق أفريقيا

Monitor

New Vision

إذاعة أوغندا

إذاعة Top

التلفزيون الأوغندي

رواندا

المسؤولون الحكوميون

سعادة الجنرال بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا

رئيس أركان الحرب

وزير الطاقة والمياه والموارد الطبيعية

وزير الخارجية

وزير المالية والتخطيط الاقتصادي

وزير الزراعة والغابات والماشية

وزير الأشغال والنقل والاتصالات

وزير الطاقة والمناجم والمياه

وزير الأراضي وإعادة التوطين والبيئة

مصرف رواندا الوطني

الأمين العام للتجارة والصناعة والسياحة

مصلحة الضرائب الرواندية

ممثلو الدول

الاتحاد الروسي

ألمانيا

بلجيكا

سويسرا

الصين

فرنسا

كندا

مكتب وفد الاتحاد الأوروبي

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

هولندا

الولايات المتحدة الأمريكية

وكالات الأمم المتحدة ومكاتبها

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

رؤساء وكالات الأمم المتحدة الممثلة في رواندا

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

بوروندي

المسؤولون الحكوميون

سعادة الجنرال بيير بويويا، رئيس جمهورية بوروندي

وزير الزراعة والماشية

وزارة المالية

وزير العلاقات الدولية والتعاون الدولي

وزير التنمية الوطنية والإقليمية والبيئة وزير النقل والبريد والاتصالات

ممثلو الدول

بلجيكا

جمهورية الكونغو الديمقراطية

فرنسا

الولايات المتحدة الأمريكية

وكالات الأمم المتحدة ومكاتبها والمنظمات الدولية

بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

مكتب الممثل الخاص للأمين العام في بوروندي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البنك الدولي

زمبابوي

المسؤولون الحكوميون

كبير أمناء وزارة الخارجية

وزير الطاقة والمناجم

المدير التنفيذي، هيئة الطيران المدني

ممثلو الدول

الاتحاد الروسي

بلجيكا

الصين

فرنسا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمي وأيرلندا الشمالية

الولايات المتحدة الأمريكية

الوكالات والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

رؤساء جميع وكالات الأمم المتحدة الممثلة في زمبابوي

وسائط الإعلام

صحيفة زمبابوي اندبندنت

صحيفة ديلي نيوز

جهات أخرى

First Banking Corporation Limited

Zimbabwe Transparency International

ZimTrade

بلجيكا

المسؤولون الحكوميون

وزارة الخارجية

وزارة المواصلات، هيئة الطيران المدنى

وزارة المالية

وزارة الاقتصاد والمالية

ديوان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

إدارة الجمارك والحسابات

المكتب البلحيكي للتحارة الخارجية

إدارة الجمارك والرسوم غير المباشرة

المنظمات الدولية

المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية

منظمة الجمارك العالمية

جهات أخرى

Belgolaise

BHP Diamonds and Minerals

BHV

الجلس الأعلى للألماس

مقيمو الماس المستقلون

معهد إدارة السياسات والتنمية

Langer Diamonds

معبهد أفريقيا النووي

المتحف الملكي لأفريقيا الوسطى، إدارة الجيولوجيا وعلم المعادن

SwissCargo

الاتحاد العالمي لبورصات الماس

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلند الشمالية

المسؤولون الحكوميون

وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة

جهات أخرى

Cluff Mining

De Beers

جحلة الإيكونومست

المنظمة الدولية للبن

الجحلس العالمي للماس

فرنسا

المسؤولون الحكوميون

وزارة الخارجية

وزارة الدفاع

وزارة الاقتصاد والمالية والصناعة

إدارة الحزانة

الوكالة الفرنسية للتنمية

المفتش العام للطيران المدني والأرصاد الجوية

المديرية العامة للحمارك والرسوم غير المباشرة، المديرية الغرعية للاتحاد الجمركي والتعاون الدولي

مكتب البحوث الجيولوجية والمعدنية

المنظمات الدولية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

الولايات المتحدة الأمريكية

المسؤولون الحكوميون

وزارة الخارجية

- مكتب الشؤون الإفريقية
- مكتب شؤون المنظمات الدولية

سينتيا ماكيني، عضو الكونغرس عن الدائرة الخامسة في جورجيا

وكالات ومكاتب الأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومؤسسة الأمم المتحدة/مؤتمر وايت أوك

المنظمات الدولية

البنك الدولي

جهات أخرى

بحموعة أوريغون للتصديق

Smartwood

جامعة مريلاند

سويسرا

المسؤولون الحكوميون

وزارة الخارجية في سويسرا، رئيس الإدارة السياسية

الإدارة الاتحادية السويسرية

المنظمات الدولية

منظمة التجارة العالمية

جهات أخرى

الهيئة العامة للمراقبة

ناميبيا

المسؤولون الحكوميون

نائب وزير الخارجية لشؤون الإعلام والإذاعة

وزير المالية

نائب وزير الدفاع

وزير المناجم والطاقة

وزير الزراعة والمياه والتنمية الريفية

وزير البيئة والسياحة

ممثلو الدول

الاتحاد الروسى

الصين

فرنسا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الولايات المتحدة الأمريكية

أنغولا

المسؤولون الحكوميون

نائب وزير العلاقات الخارجية

نائب وزير المالية

وزير النفط

وزير الجيولوجيا والمناجم

الوكالات والمكاتب التابعة للأمم المتحدة

ممثل الأمين العام ورئيس بعثة مكتب الأمم المتحدة في أنغولا

مكتب الأمم المتحدة في أنغولا

جنوب أفريقيا المسؤولون الحكوميون

وزارة الخارجية

جهات أخرى

Anglo-American

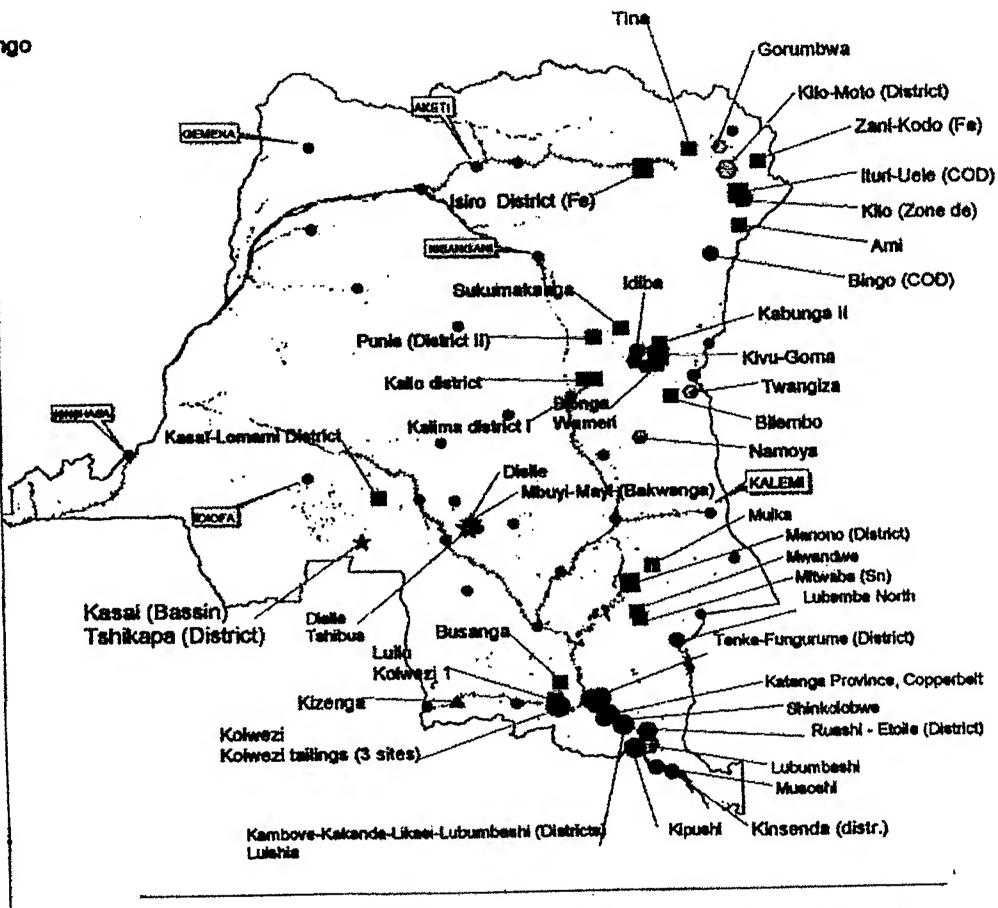
De Beers

المرفق الثالث المختصرات

(لا ينطبق على النص العربي)

République Démocratique du Congo Gisements de classe A et B

Substances Au Classe A > 250 t Au 0 Au Cisese B 50 - 250 t Au (3) Co Classe A > 100 0001 Co Co Classe B 10 000 - 100 000 t Co Cu Ciesse A > 10 000 000 t Cu Cu Classa B 1 000 000 - 10 000 000 Diara Classe A > 100 000 000 cts Diam Ciasee B 10 000 000 - 100 000 Fe Classe A > 1000 000 000 t Fe Fe Classe B 100 000 000 - 1000 000 Li Classe B 500 000 - 5 000 000 t Mn Classe B 10 000 000 - 100 000 00 Nb Classe A > 250 000 t Nb2O5 No Classe B 50 000 - 250 000 t Pb Classa B 100 000 - 1 000 000 t Sn Classe A > 100 000 t Sn Sn Classe B 10 000 - 100 000 t Sn Ta Classe B 500 - 2500 t Ta2O5 U Classe B 5000 - 50 000 t U Zn Cisese A > 2 000 000 t Zn



Au : Or Li : Lithium Ta : Tantale Co : Cobalt Mn : Manganese

U: Uranlum

"Cu : Cuivre Nb : Niobium

Zn: Zinc

Diam : Diamant Pb : Piomb

Fe : Fer Sn : Etain